التقرير السنوي والحسابات الختامية ٢٠١٠

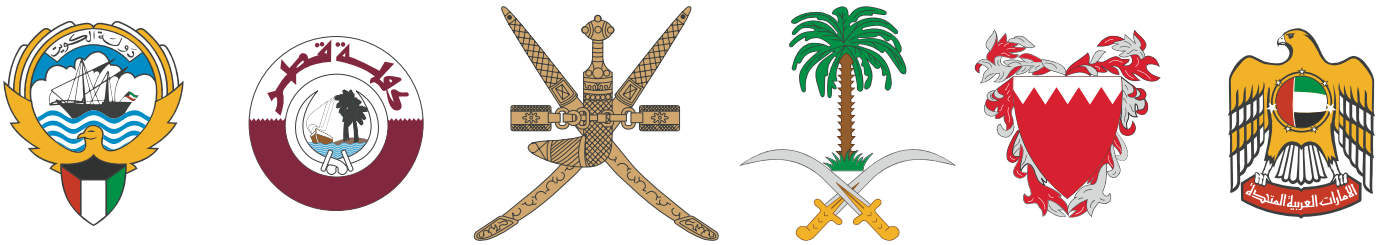

مؤسسة الخليج للإستثمار
Gulf Investment Corporation

قائمة المحتويات

المؤشرات المالية	١
رسالة الشركة	٢
أعضاء مجلس الإدارة	٣
كلمة الرئيس	٤
كلمة الرئيس التنفيذي	٦
التقرير الاقتصادي	١٠
التقرير المالي	١٨
إدارة المخاطر	٢٢
بازل ٢ الإفصاح	٣٤
البيانات المالية المجمعة	٥٠
الاستثمارات المباشرة	٩٦
المنتجات الاستثمارية	٩٧
الدليل الإداري للمؤسسة	٩٨
العنوان	١٠٠

صافي الربح

١٥١ مليون دولار أمريكي

إجمالي الأصول

٥,٨ مليار دولار أمريكي

المؤشرات المالية

(مليون دولار أمريكي)	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
للسنة المالية			
إيرادات التشغيل والإيرادات الأخرى	١٠	١٥٣	٢٢٣
مصاريف التشغيل	٤٨	٤٦	٥٠
صافي الربح	(٩٩٦)	٩١	١٥١
في نهاية العام			
إجمالي الأصول	٧،٢١١	٦،١١٣	٥،٧٧٦
أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة	٣،٣٣١	٢،٦٠٤	٢،١٤٣
أسهم وصناديق مدارة	١،١٠٣	٤٥٨	٥٥٦
استثمارات ومساهمات في مشاريع	١،١١٦	١،٤٢٨	١،٨٢٥
الودائع	٢،٨٩٦	١،٣٦٠	١،٤٢٩
حقوق المساهمين	٦٦٢	١،٧٥٠	٢،١١٧
نسب مختارة (٪)			
الربحية			
العائد على رأس المال المدفوع	–	٥,٣	٧,٢
العائد على متوسط حقوق المساهمين المعدلة	–	٦,٣	٧,٧
كفاءة رأس المال			
(حسب معايير بنك التسويات)			
– نسبة إجمالي مخاطر الأصول	٨,٧	٢٧,٧	٣٠,٠
– كفاءة الفئة الأولى من رأس المال	٨,٧	٢٧,٧	٣٠,٠
نسبة حقوق المساهمين لمجموع الأصول	٩,٢	٢٨,٦	٣٦,٧
جودة الأصول			
نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول	٤٨,٢	٤٣,٢	٣٩,١
الالتزامات في دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كنسبة من إجمالي الأصول	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
السيولة			
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	٧٩,٣	٧٣,٠	٦٥,٦
الإنتاجية			
إيراد التشغيل مقسوماً على مصاريف التشغيل	–	٣,٣	٤,٥

رسالة الشركة

مؤسسة الخليج للاستثمار مؤسسة مالية رائدة توفر مجموعة شاملة من الخدمات المالية لدعم القطاع الخاص وحفز النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي إطار سعيها لتبوّء مكانة عالمية و متميزة، تكرس مؤسسة الخليج للاستثمار كل طاقاتها ومواردها لتحقيق أهداف عملائها وتعزيز قيمة حقوق مساهميها من خلال تحقيق معدلات عوائد منافسة والارتقاء بمواردها البشرية عن طريق صقل مواهب العاملين فيها وتطوير خبراتهم.

أعضاء مجلس الإدارة

مملكة البحرين

سعادة الدكتور زكريا أحمد هجرس *
رئيس مجلس الإدارة
الرئيس التنفيذي
شركة الوطن للصحافة والنشر والتوزيع

سعادة السيد خالد عبد الله البسام ** *
رئيس مجلس الإدارة
بنك البحرين الإسلامي

المملكة العربية السعودية

سعادة السيد خالد بن صالح الخطاف * *
نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس اللجنة التنفيذية
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
نمورا – المملكة العربية السعودية

سعادة السيد تركي بن ابراهيم المالك **
رئيس لجنة التدقيق
المدير التنفيذي للعمليات
الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل السعودية)

سلطنة عمان

معالي السيد درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي *
الوزير المسئول عن الشئون المالية
وزارة المالية

سعادة السيد عبد القادر بن أحمد عسقلان ** *
الرئيس التنفيذي
بنك عمان العربي

دولة قطر

سعادة الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني *
نائب المحافظ
مصرف قطر المركزي

سعادة الدكتور حسين علي العبد الله ** *
عضو مجلس الإدارة التنفيذي
جهاز قطر للاستثمار

دولة الكويت

سعادة السيد بدر عجيل العجيل * *
رئيس لجنة إدارة المخاطر
مدير تنفيذي – قطاع الاحتياطي العام
الهيئة العامة للاستثمار

معالي السيد فيصل محمد الحجي بو خضور **
مستشار بديوان سمو رئيس مجلس الوزراء

دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة السيد فيصل المنصوري * *
مدير إدارة تنمية الإيرادات
وزارة المالية

سعادة السيد سعيد راشد اليتيم **
وكيل الوزارة المساعد لشئون الموارد والميزانية
وزارة المالية

الإدارة العليا

السيد هشام عبد الرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي

السيد راشد بن رشيد
نائب المدير العام
ورئيس الشئون المالية والإدارية

* عضو اللجنة التنفيذية
** عضو لجنة التدقيق
*** عضو لجنة إدارة المخاطر

كلمة الرئيس

إلى مساهمينا الكرام:
يطيب لي أن أقدم إليكم وبالنيابة عن مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار التقرير السنوي الخاص بأنشطة المؤسسة ونتائجها المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠١٠.

وإنه لمن دواعي سروري أن أجمل لكم محصلة حسن أداء مؤسسة الخليج للاستثمار في سنة ٢٠١٠ وهو ما يعكس مجدداً قدرتها المعهودة على التعامل الفعال مع البيئات التشغيلية المتغيرة. وإذا كانت المؤسسة قد عاودت وبقوة إلى نهج مسار الربحية في أوائل سنة ٢٠٠٩، فإن التحسن المستمر في الربحية والقوة المالية في سنة ٢٠١٠ يؤكد مجدداً وبوضوح أداءها المتميز وتعافيها من الأزمة المالية مبرهنة بذلك على أنها مؤسسة مالية على قدر رفيع من الرشادة والقدرة على التأقلم.

هذا وقد ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة ٤٦٪ لتبلغ ٢٢٣ مليون دولار أمريكي، مدعومة بإيرادات المؤسسة من أنشطتها الرئيسية والتي حققت ربحاً صافيا قدره ١٥١ مليون دولار أمريكي. ويشكل هذا نمواً نسبته ٦٦٪ في المعدل السنوي للربحية. كما تم تعضيد القاعدة الرأسمالية للمؤسسة عبر مكاسب عمليات إعادة التقييم والأرباح المحققة. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، بلغت حقوق المساهمين ٢١١٧ مليون دولار أمريكي، مسجلة زيادة نسبتها ٢١٪ على أساس سنوي. أما معدلات كفاية رأس المال والتي تتميز بمتانتها أصلاً، فقد تزايدت بدورها نتيجة لتعزيز قاعدة رأس المال متزامناً مع تحسين نوعية الموجودات الكلية. وتابعت المؤسسة على نحو حصيف الارتقاء بحجم ميزانيتها العمومية وبرافعة مالية قدرها ٢,٧ ضعفا في مؤشر واضح على انحسار مستويات المخاطرة. وطبقت أيضا إجراءات تحوط أخرى بهدف تعزيز الإطار الكلي للسيطرة على المخاطر والتي أثبتت مجددا جدواها التامة. ومما لا شك فيه أن المحافظة على بنية تحتية سليمة لإدارة مخاطر المشاريع ستظل جزءاً لا يتجزأ من الأهداف التشغيلية الإستراتيجية لمؤسسة الخليج للاستثمار.

وكلاً بكل فقد حققت مؤسسة الخليج للاستثمار في سنة ٢٠١٠ أداءاً جيدا تجلى في مؤشرات متعددة تشمل زيادة الربحية، وتنامي قاعدة رأس المال، وتحسن وضع السيولة وحسن توظيف الأموال المقترضة لغرض الاستثمار أي انخفاض (الرافعة المالية) وتحسن درجة المخاطرة على نحو يؤكد تميز مؤسسة الخليج للاستثمار كمؤسسة مالية رائدة في المنطقة. وبالتوازي مع هذا التحسن في مؤشرات الأداء المالي، نفذت المؤسسة بنجاح مشاريع استثمارية رئيسية في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي أسواق رأس المال وأنشطة الخزينة. إلى ذلك أنجزت مؤسسة الخليج للاستثمار عدة مبادرات أسهمت بدورها في التوظيف الأمثل للموجودات، وتعزيز أساليب وأدوات السيطرة على المخاطر، وتحسين مجمل وضع السيولة.

ولقد أكدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر ممثليها في مجلس الإدارة التزامها التام تجاه مؤسسة الخليج للاستثمار وجددت دعمها مشكورة للمؤسسة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية. وستستمر المؤسسة في التركيز على – والإسهام في – تطوير وتنمية الموارد الاقتصادية والمالية لدول مجلس التعاون والتي تساهم كلها في رأس مال المؤسسة.

لقد رسخت مؤسسة الخليج للاستثمار على امتداد السنوات الماضية مكانة مرموقة لها على الصعيد الإقليمي. وتتجلى مكانة المؤسسة بشكل خاص في القطاعات المختارة بعناية والتي تبوأت فيها المؤسسة منزلة عالية بفضل خبرتها العريقة في تلك القطاعات وقدرتها على التطوير والاستثمار في المشروعات الكبرى التي تسهم بدورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدول مجلس التعاون ولكافة المواطنين والمقيمين فيها. وتضطلع مؤسسة الخليج للاستثمار أيضا بدور رئيسي في تنمية وتطوير أسواق رأس المال الخليجية من خلال معرفتها العميقة ببيئة الأعمال المحلية وصلاتها الوثيقة بمنظومة شبكات الاعمال الكبرى والصغرى في القطاعين الخاص والعام.

واستشرافاً للمستقبل، والمؤمل أن يكون مزهراً، يتوقع أن تكون بيئة الأعمال ديناميكية ودائمة التطور. ونعتقد أن هذا سيتيح فرصا كبيرة و جديدة وخصوصا في الإطار الإقليمي. وفي ذات الوقت تتسارع وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة دول مجلس

التعاون حاليا، مدعومة بتحسن البيئة الاقتصادية العالمية، وارتفاع الطلب على النفط وانتعاش التجارة والاستثمار، ناهيك عن النمو الذي يتوقع أن تحققه أنشطة قطاع التشييد والقطاع المالي. إن مؤسسة الخليج للاستثمار تتمتع بوضع جيد يؤهلها للاستفادة من الديناميكيات المتغيرة والفرص المنبثقة عنها وذلك بفضل ما تنعم به من هيكل قوي للملكية إضافة إلى مكانتها الراسخة في المنطقة، ووضعها الرأسمالي المتين، وإطارها التنظيمي السليم إلى جانب سجل أدائها القوي. وإني لعلى يقين بان المستقبل سيحمل معه المزيد من النجاح والازدهار لمؤسسة الخليج للاستثمار.

ويطيب لي هنا أن أعرب وبالنيابة عن مجلس الإدارة عن فائق التقدير لأصحاب الجلالة والسمو الملوك والأمراء قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعمهم المتواصل، كما أتقدم بشكر خاص إلى دولة الكويت على استضافتها لمقر المؤسسة وتقديمها كافة صور الدعم اللازمة. ولا يفوتني أن أعرب عن تقديري لأصحاب المعالي وزراء المالية في دول مجلس التعاون لدعمهم الحثيث للمؤسسة.

وتطبيقا لمبدأ التناوب على منصبي الرئيس ونائب الرئيس، فقد توليت منصب رئيس مجلس الإدارة في سنة ٢٠١٠. وأود أن أتقدم بالشكر إلى الرئيس السابق سعادة السيد فيصل المنصوري مدير إدارة تنمية الإيرادات بوزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة على إسهاماته القيمة خلال فترة توليه هذا المنصب.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة الكرام أعضاء اللجنة التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق لما قاموا به من توجيه ودعم دائبين.

وأخيرا وليس أخرا، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعبر عن جزيل تقديري لإدارة وموظفي مؤسسة الخليج للاستثمار لتفانيهم والتزامهم.

د. زكريا أحمد هجرس
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

تمخضت حصيلة العام ٢٠١٠ عن نتائج مجزية حققتها مؤسسة الخليج للاستثمار، حيث ازدادت صافي أرباحها بنسبة ٦٦٪ لتبلغ ١٥١ مليون دولار أمريكي وينبغي التنويه، بداية إلى أن التحسن المضطرد في الربحية والملاءة المالية على مدى السنتين الأخيرتين ليؤكد مرة أخرى على نجاح المؤسسة في حسن التعامل مع البيئات التشغيلية الحافلة بالتحديات بالإضافة إلى ما يعكسه من مرونة مؤسسة الخليج للاستثمار وتأقلمها مع المستجدات.

ومما يبعث على الرضا ملاحظة أن كلا من النشاطين الرئيسيين للمؤسسة تمكن من تحقيق أداءً جيدا تجاوز مستوى الأهداف المحددة للإيرادات وبما يتواءم مع المستويات المستهدفة لدرجة المخاطر. وعلى حين أسهمت المكاسب المتحققة من الاستثمارات الرئيسية في حصة كبيرة من مكونات الربحية، فان أصول محفظة الأسواق العالمية قد حققت هي الأخرى عوائد مجزية من عمليات إعادة التقييم.

وسجلت كافة مؤشرات الأداء الرئيسية تحسنا في سنة ٢٠١٠، اذ ارتفعت الإيرادات التشغيلية عن مستواها في السنة السابقة بنسبة ٤٦٪ لتبلغ ٢٢٣ مليون دولار أمريكي. وارتفعت مكونات القاعدة الرأسمالية للمؤسسة إلى أكثر من ٢,١ مليار دولار أمريكي، لتتجاوز مستوياتها المرتفعة والتي كانت قد بلغتها خلال فترة ما قبل الأزمة وارتفعت معدلات كفاية رأس المال المحتسبة وفقاً لمؤشرات اتفاقية بازل ٢ بنسبة ٣٠٪ وذلك بفعل تحسن مستويات رأس المال مقترناً مع خفض درجة الانكشافات على المخاطر. ومكنت سياسات السيولة المتحفظة التي تنتهجها مؤسسة الخليج للاستثمار من بلوغ حدود دنيا كفيلة بالوفاء بمستلزمات المؤسسة فيما يتعلق بالموجودات النقدية والسائلة .وإلى جانب الإبقاء على معدلات منخفضة للرافعة المالية فقد ظلت الإجراءات الكمية المتعلقة بالائتمان ومخاطر السوق هي الأخرى ضمن المستويات المحددة لتقبل المخاطر.

ولقد بادرت مؤسسة الخليج للاستثمار إلى اتخاذ مجموعة من القرارات الجريئة وأطلقت خطط عمل على مدى السنتين الماضيتين بهدف التمييز بين المخاطر التي يتعين تقبلها وتلك التي ينبغي تفاديها. بل إنه في خضم فترة التداعيات التي انبثقت بشكل فوري عن الأزمة المالية التي اجتاحت الأسواق العالمية والإقليمية، مضت الإدارة قدما في المشاريع والخطط التي كانت تراها ذات قيمة إضافية ومردود مجدي. وعلى نحو مماثل وبالتوازي مع الخفض الكبير لدرجة المخاطرة والرفع المالي، لم يتم التخارج من الموجودات المتوقع عودتها إلى الوضع الطبيعي وفقاً لأسس عمليات التقييم. وأثبتت هذه الإستراتيجية بوجه عام أنها إستراتيجية ناجحة تتجسد نتائجها في الأداء القوي للمؤسسة.

الى ذلك شهد عام ٢٠١٠ علامات فارقة في مجال مشاريع الكهرباء والماء المستقلة (IWPP) والتي تشارك المؤسسة في تطويرها. ففي المملكة العربية السعودية، بلغ مشروع الكهرباء والماء (IWPP) في منطقة الشقيق وقيمته ١,٩ مليار دولار أمريكي مرحلة التشغيل الكامل، كما هو الحال بالنسبة لمشروع شركة الجبيل للماء والكهرباء (IWPP) والذي بلغت تكلفته ٣,٤ مليار دولار أمريكي ليكون الأضخم من نوعه في العالم. وفي مملكة البحرين، أنجز وعلى نحو مبكر مشروع الدر للماء والكهرباء (IWPP) بتكلفة قدرها ٢,٢ مليار دولار أمريكي. وفي القطاع المرتبط بالاتصالات، صارت المؤسسة مساهما مؤسسا في مشروع غلف بريدج إنترناشونال لمد شبكة كابلات بحرية ذات سرعة عالية عبر مياه الخليج مع ربطها بأوروبا والهند.

ظلت **الاستثمارات المباشرة الأساسية المحرك الرئيسي** لربحية المؤسسة. اذ كانت سنة ٢٠١٠ سنة ممتازة بالنسبة لهذا النشاط ارتفعت خلالها الإيرادات التشغيلية الإجمالية بواقع ٤٦٪ مقارنة مع السنة السابقة كما نفذ فريق عمل المشروعات وبنجاح كبير العديد من صفقات الأعمال الكبرى خلال العام.

واستمرت مؤسسة الخليج للاستثمار في تعزيز موقعها القوي في قطاع المعادن الإقليمي بهدف ضمان استمرارية العائدات. فمشروع فولاذ الذي تبلغ حصة المؤسسة فيه ٥٠٪ هو مشروع لإنتاج ("الصلب") تنفذه شركة الصلب المتحدة في مملكة البحرين باستثمار تبلغ قيمته الإجمالية ١,٤ مليار دولار أمريكي. ومشروع صلب هو مشروع مشترك بين فولاذ التي تبلغ حصتها (٥١٪) وشركة ياماتو كوغيو اليابانية أحدى أكبر منتجي الصلب في العالم والتي تبلغ حصتها (٤٩٪). وعند تمام انجاز مشروع صلب سيكون فولاذ مجمعا متكاملا للصلب يعمل داخل موقع واحد وفريد من نوعه على مستوى العالم. وتمكن مشروع صلب من الحصول على تمويل بشروط جذابة بفضل ما يتمتع به من إمكانات قوية وهيكل ملكية متين.

وتماشيا مع هدفها الاستراتيجي المتمثل في التخارج من استثمارات مع تحقيق الحد الأمثل من القيمة المضافة، باعت مؤسسة الخليج للاستثمار حصتها في مشروع لصناعة الكيماويات وآخر في قطاع التكنولوجيا.

وقد ركزت المؤسسة على امتداد السنوات القلية الماضية على قطاعات مستهدفة معينة بما فيها قطاعات المعادن والكيماويات والطاقة والمرافق والاتصالات والخدمات المالية، معززة بذلك تواجدها لتصبح لاعبا مهيمنا ومحركا أساسيا. وقد ثبتت فاعلية وجدوى إستراتيجية التخصص في مجالات وقطاعات رئيسية وتوفير مزايا تنافسية مستدامة للاستثمار في هذه المشروعات والتي تدر العديد منها عوائد ممتازة ومتوافقة مع مستويات المخاطرة.

وفي موازاة الاستمرار في رصد وتتبع فرص الاستثمار في المنطقة،ستتابع المؤسسة سياسة انتقاء المعايير الدقيقة خلال مرحلة فرز واختيار المشروعات. وإلى جانب ذلك، تطبق المؤسسة مبادرات تهدف إلى دعم إطار عمل الرقابة الداخلية ضمن هذا النشاط، كما تعكف على مراجعة الجهود الرامية إلى استخلاص القيمة الحقيقية من بعض الاستثمارات، بهدف إعادة تدوير الأموال المحصلة من عمليات البيع وتوجيهها إلى قطاعات أخرى واعدة.

وأما فيما يخص أنشطة **الأسواق العالمية**، فإنها تشكل عنصراً أساسيا في نموذج أعمال مؤسسة الخليج للاستثمار يمكنها من موازنة الاستثمارات الرئيسية الأطول أجلا والأقل سيولة مع أنشطة أسواق رأس المال وأنشطة الخزانة، وهو ما يعني تنويعا لمصادر المؤسسة من عوائد المخاطر. وتشمل أنشطة مجموعة الأسواق العالمية الاستثمارات في الأسواق الإقليمية والعالمية على السواء، متضمنة مجموعة واسعة من الاستراتيجيات

المتعلقة بفئات الموجودات سواء كانت تعود ملكيتها للمؤسسة أو مدارة لحساب الغير. ويتولى مهنيين منتقون بدقة إدارة الموجودات المملوكة للمؤسسة داخليا وخارجيا على حد سواء. وتشمل محفظة موجوداتنا ذات المصادر المتنوعة سندات الدين، والاستثمارات في صناديق الملكية العامة والخاصة، واستراتيجيات صناديق التحوط البديلة، والمعاملات الإسلامية، والمنتجات المالية المركبة، والمشتقات.

وحققت مجموعة الأعمال هذه في سنة ٢٠١٠ نتائج طيبة عززت بدورها من التحسن الكبير الذي أنبرم عن أدائها في سنة ٢٠٠٩. وأثبتت عمليات تخصيص الموجودات الإستراتيجية والتكتيكية جدواها التامة بتمكينها مؤسسة الخليج للاستثمار من اغتنام الفرص المواتية مع الحرص على تفادي المخاطر غير المرغوب فيها. وحققت المؤسسة أيضا خلال سنة ٢٠١٠ عائدات كبيرة من الاستثمارات في صناديق الملكية الخاصة العالمية.

وكما عادت استثمارات المؤسسة في صناديق الاستثمار الدولية الخاصة بنتائج طيبة ومردودات حميدة خلال العام. وبالإضافة فقد تضمنت عمليات محفظة صندوق التحوط في المؤسسة والاستراتيجيات البديلة عن بلوغ أهدافها المحددة لها أيضا. وبفضل ما تتمتع به المؤسسة من خبرة ودراية عميقة في بيئة الأعمال في المنطقة، فقد استطاعت فرق عمل المؤسسة المختصة بأسواق رأس المال الخليجية مجددا من إثبات قدرتها التنافسية والتي تجسدت في الأداء القوي لمحفظتي الدخل الثابت والأسهم التي تتم إدارتها من جانب هذه الفرق. وإلى جانب الأرباح المقيدة على انها دخل، فقد واصلت محافظ الموجودات المملوكة للمؤسسة في تسجيل مكاسب تقييم غير محققة أدرجت بشكل مباشر ضمن بند حقوق المساهمين.

وتفعيلا لقدراتها المتميزة تمضي المؤسسة قدما بترسيخ أهدافها في مجال التنافس الرئيسي في إطار أسواق رأس المال الإقليمية بغية توفير خدمات مساندة تتعلق بإدارة الموجودات لحساب أطراف أخرى. ولدى المؤسسة خطط لتطوير هذه الخدمة بهدف تأمين مصدر ثابت ومنتظم للدخل مستمد من الأتعاب والعمولات. وتتمثل مهمة فريق الخزينة ضمن مجموعة أسواق رأس المال العالمية في إدارة الالتزامات المالية للمؤسسة. وقد واستطاعت المؤسسة تعزيز مصادرها التمويلية بمبلغ إضافي قدره ٣٠٠ مليون دولار أمريكي حصلت عليه كتمويل متوسط الأجل من مستثمرين في منطقتنا في سنة ٢٠١٠. وقدم فريق العمل هذا وبنجاح أيضا عروضاً تعريفية وترويجية للمستثمرين في الشرق الأقصى خلال الربع الأخير من السنة، يتوقع على أثرها الحصول من هذه الأسواق على تمويل طويل الأجل.

وتشكل الإدارة الحصيفة للسيولة إحدى ثوابت المؤسسة ومصادر القوة فيها والتي أثبتت جدواها على مدى السنوات في رصد مصادر التمويل النجاح حتى في أكثر المراحل المالية حرجاً وصعوبة. وقد، بلغ مجموع حصيلة النقد وموجودات سوق المال قصيرة المدى أكثر من ٦٥٤ مليون دولار أمريكي وذلك بعد سداد كافة السندات والالتزامات المالية المستحقة خلال السنة.

وأيقنت مؤسسة الخليج على الدوام أن الإدارة السليمة للمخاطر بالغة الحيوية والضرورة من اجل النمو والاستقرار على المدى الطويل. وفي هذا الإطار، خصصت المؤسسة موارد جمة لغرض تعزيز أنشطتها المتعلقة بإدارة المخاطر. فقد كانت المؤسسة وستظل ملتزمة بضمان توافق قدراتها في إدارة المخاطر مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

إن محصلة النهوض من كبوة التراجع الحاد الذي شهده عام ٢٠٠٨ واستمرارية الأداء الجيد منذ ذلك الحين متزامناً مع التحسن الكبير في القوة المالية قد أدت مجتمعة إلى تثبيت مستويات التصنيف الائتماني لمؤسسة الخليج للاستثمار. فخلال النصف الثاني من سنة ٢٠١٠ رفعت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني توقعاتها المستقبلية للتصنيف الائتماني الخاص بمؤسسة الخليج للاستثمار من "سلبي" إلى "مستقر" وأبقت في الوقت ذاته على درجة BBB كتصنيف ائتماني طويل الأجل للمؤسسة في السياق ذاته. وبالمثل فقد أبقت مؤسسة فيتش خلال سنة ٢٠١٠ على تصنيفها الائتماني لمؤسسة الخليج للاستثمار عند مستوى BBB/ مستقر أيضا. ومن جانبها، أبقت مؤسسة ماليزيا للتصنيف الائتماني على تصنيفها الائتماني لمؤسسة الخليج للاستثمار عند مستوى AAA/ مستقر خلال تلك السنة أيضا.

والخلاصة إن هيكل ملكية المؤسسة ومكانتها المرموقة ومركزها الرأسمالي المتين وبنيتها التنظيمية التي تتميز بالكفاءة والمرونة وسعيها الدءوب نحو بلوغ أهدافها وتبنيها "ثقافة المبادرة في تطوير المشاريع" إنما تشكل المصادر الحقيقية لقوتنا. وإنني لعلى ثقة أن المؤسسة تتمتع الآن بوضع جيد كما تملك من الإمكانيات ما يؤهلها لتطوير مصادر القوة هذه من أجل مواصلة مسيرة النجاح.

ولئن كانت السنة موضوع هذا التقييم سنة ممتازة بالنسبة لمؤسسة الخليج للاستثمار من عدة جوانب فأن ذلك يعود في المقام الأول إلى الجهود المخلصة لكادرها الوظيفي من المهنيين المحترفين والمتفانين في أداء مهامهم.

وهنا أود أن أتقدم بالتهنئة إلى جميع منتسبي مؤسسة الخليج للاستثمار على أدائهم الجدير بالإشادة. وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بوافر الشكر إلى أعضاء مجلس الإدارة على ما قاموا به من توجيه سديد ودعم فعال. ومع استمرار التقدم إلى الأمام، فإنني واثق من أن الأساس المتين الذي أرسيناه سيمكننا من تحقيق غاياتنا وأهدافنا بما يعود بالنفع على المساهمين في مؤسستنا وعلى المنطقة التي نخدمها.

هشام عبد الرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي

التقرير الاقتصادي

الاقتصاد العالمي

تحمل الاقتصاد العالمي بشكل عام سنة مضطربة خلال عام ٢٠١٠ حيث كانت التقلبات هي السمة الغالبة بوضوح على النمو الاقتصادي الإقليمي. فمنذ مايو ٢٠١٠ على وجه التحديد، وتأثر النمو الاقتصادي العالمي على نحو مباشر وملموس بالاضطرابات المتكررة في الأسواق نتيجة لتضخم الديون السيادية وخصوصاً في دول الاتحاد الأوروبي غير الرئيسية. وقد أسهمت هذه الاضطرابات في عودة شبح المخاطرة المتمثلة في الركود المتعاقب لفترتين والذي خيم على الأسواق في منتصف عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من ذلك ، فقد مهدت هذه المعنويات في وقت لاحق من العام الطريق أمام رؤية استشرافية أكثر تفاؤلاً أسهم في تشكلها تحسن البيانات الاقتصادية والسياسات الأكثر حسماً وإصراراً. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي حقق في عام ٢٠١٠ معدل نمو إجمالياً قدره ٤,٨ بالمئة [١]. ونما الاقتصاد الأمريكي بوتيرة أبطأ بكثير من معدل النمو العالمي حيث سجل معدلاً سنوياً قدره ٢,٩ بالمئة، فيما اقترب الاتحاد الأوروبي من معدل ١,٧ بالمئة. وحققت ألمانيا القاطرة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي معدل نمو قدره ٣,٦ بالمئة وهو الأعلى على الإطلاق منذ عام ١٩٨١، فيما سجل الاقتصاد الفرنسي نمواً معتدلاً عند ١,٦ بالمئة والاقتصاد الإيطالي نمواً قدره حوالي ١ بالمئة، بينما تراجع الاقتصادان الإسباني واليوناني كثيراً بمعدل ٠,٣ بالمئة و -٤ بالمئة على الترتيب.

وعلى الرغم من ضخامة الدين الإجمالي العام، فقد حققت اليابان نمواً اقتصادياً قدره ٤,٣ بالمئة. وظلت القوة الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي العالمي هي الاقتصاديات الناشئة التي عززت الطلب العالمي في عام ٢٠١٠. فعلى سبيل المثال، حققت الصين والتي انتزعت من اليابان مرتبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم في الربع الثاني من عام ٢٠١٠ معدل نمو للعام كله بلغ ١٠,١ بالمئة مما ساعد بدوره المناطق والدول الأخرى عبر قنوات التجارة والاستثمار. أما الاقتصاديات الآسيوية الناشئة الأخرى فقد كان أداؤها جيداً أيضاً بما فيها الهند التي سجلت نمواً عند ٨,٧ بالمئة، وماليزيا عند ٦,٧ بالمئة، وكوريا الجنوبية عند ٦,١ بالمئة. كما حققت البرازيل نمواً قوياً قدره ٧,٥ بالمئة وروسيا ٤ بالمئة بفضل انتعاش سوق السلع العالمية.

وظل جماح التضخم مكبوحاً على نطاق واسع على المستوى العالمي وخصوصاً في الاقتصاديات المتقدمة حيث بلغ ١,٦ بالمئة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لكن الضغوط التضخمية ازدادت على نحو متقطع في الاقتصاديات الناشئة وبصورة ملحوظة في الهند حيث بلغ ٩,٧ بالمئة والبرازيل ٥ في المئة وروسيا ٦,٥ بالمئة والصين ٣,٣ في المئة. وفي سنغافورة ارتفع المعدل السنوي للتضخم إلى ٣,٨ في المئة في نوفمبر مسجلاً أعلى مستوى له منذ يناير ٢٠٠٩، لكن المعدل السنوي الإجمالي كان أقل من ٣ في المئة. كما ارتفع مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية في ألمانيا إلى ١,١ في المئة بينما انخفضت الضغوط الانكماشية في الاقتصاد الياباني بنسبة -٠,٨ في المئة.

وظلت البنوك المركزية في الاقتصاديات المتقدمة ملتزمة بإبقاء أسعار الفائدة منخفضة، لكن زخم النمو المتنامي والتوقعات المتزايدة بشأن التضخم دفعت القائمين على بعض الاقتصاديات الناشئة إلى رفع أسعار الفائدة الرئيسية كما حدث في الصين التي رفعت سعر الفائدة الأساسي بمقدار ٢٥ نقطة أساس إلى ٥,٨١ في المئة لكبح جماح التضخم. وبحلول نهاية العام، تم رفع سعر فائدة تكلفة الإقراض قصيرة الأجل بواقع ١,١ في المئة في عام ٢٠٠٩ مقارنة مع ٠,٦ في المئة فقط على أسعار الليبور لأجل ستة أشهر على الودائع بالدولار الأمريكي. أما بالنسبة للودائع باليورو لأجل ثلاثة أشهر فقد تراجع معدل الزيادة من ١,٢ في المئة في عام ٢٠٠٩ إلى ٠,٨ في المئة في عام ٢٠١٠.

إن الجمع بين النمو الإيجابي والسياسة النقدية المتساهلة على نحو استثنائي في العديد من الدول الغربية أشاع مناخاً إيجابياً للأصول المرتبطة بالمخاطرة (الأسهم والسلع وأصول الأسواق الناشئة) والتي انتعشت بقوة منذ يوليو ٢٠١٠.

سوق الأسهم

شكل النمو القوى للأرباح قوة الدفع الرئيسية لأسواق الأسهم العالمية في عام ٢٠١٠. فقد ارتفعت الأرباح بقوة في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠، ومالت نحو الاتجاه ذاته في الربع الأخير، مدعومة بالتوسع الهامشي[٢]. وجعلت عوائد السندات المنخفضة الأسهم تبدو ذات قيمة جذابة حيث ارتفع العائد على توزيعات أرباح الأسهم العالمية خلال عام ٢٠١٠ بواقع ١٥٠ نقطة أساس فوق مستوى العائد على السندات الحكومية في مجموعة السبع وبواقع ٢٧٠ نقطة أساس فوق مستوى العائد على الودائع لأجل ثلاثة أشهر.

وبحلول نهاية عام ٢٠١٠ استعادت مؤشرات الأسهم العالمية عافيتها وظلت في نطاق إيجابي. ويوضح الجدول رقم ٢ أداء مؤشرات الأسهم العالمية الكبرى بحلول نهاية عام ٢٠١٠ والذي يظهر عوائد إيجابية في معظم هذه المؤشرات.

أسواق السلع والنفط

تحسنت أسعار السلع الأولية بما فيها أسعار النفط على امتداد العام مدعومة بالطلب العالمي القوي في الاقتصاديات الناشئة. فقد ارتفع العائد الإجمالي على مؤشر جي.بي.مورغان المجمع لأسعار السلع بواقع ١٤,٣ في المئة. ووفقاً لهذا المؤشر المجمع فقد فاق أداء مؤشرات السلع غير الأساسية أداء المؤشر المجمع من حيث الحجم الإجمالي للعائدات أو الأرباح. أما على المستوى الفردي أو المنفصل فقد تراوحت العائدات بين ٣٩,٨ في المئة على مؤشر السلع الزراعية، ٢٦,٤ في المئة على مؤشر القطاعات التي لا تشمل قطاع الطاقة، ٢٤,٩ في المئة على مؤشر المعادن النفيسة، و١٥,٤ في المئة على مؤشر القطاع الصناعي[٣]. وأنهت أسعار خام نفط غرب تكساس الوسيط تعاملات العام على ارتفاع قدره ١٥,١ بالمئة ليسجل مستوى ٩١,٤ دولار أمريكي للبرميل في نهاية عام ٢٠١٠ مقارنة مع ٧٩,٣ دولار للبرميل في نهاية عام ٢٠٠٩. ونتيجة لذلك ارتفعت عملات العديد من الدول الناشئة والمصدرة للسلع الأولية بما فيها استراليا وكندا ونيوزيلندا مقابل الدولار الأمريكي خلال عام ٢٠١٠.

وعلى الرغم من ذلك، فقد عكس التراجع في قيمة الدولار الأمريكي بواعث القلق المتنامية بشأن استمرار الديون الأمريكية وميل بعض الاقتصاديات الناشئة نحو الاحتفاظ باحتياطياتها من العملات الأجنبية باليورو بدلاً من الدولار الأمريكي.

---

[١] صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العالمي، أكتوبر ٢٠١٠. ووفقاً لتقارير مايكونوميست انتليجنس يونت، فإن معدل النمو الاقتصادي العالمي يكون أقل إذا قيس على أساس معدلات الأسعار السائدة في أسواق العملات، وهو المعدل البالغ حوالي ٣,٥ بالمئة في ٢٠١٠، وإيكونوميست انتليجنس يونت، يناير ٢٠١١.
[٢] بي.سي.إيه، إصدار خاص بمناسبة نهاية العام، يناير ٢٠١١.
[٣] بلومبيرغ، مؤشر جي.بي.مورغان للسلع ، ١٧ يناير ٢٠١١.

سوق السندات الأمريكية

بحلول نهاية عام ٢٠١٠ انخفض العائد على سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات بواقع ١٤,٣ في المئة إلى ٣,٢٩ في المئة من ٣,٨٤ في المئة في عام ٢٠٠٩. وظل العائد على سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات إلى حد بعيد مستقراً عند ٣,١٩ في المئة في المتوسط على امتداد العام أي أقل من النسبة العادلة للعائد على السندات التي تبلغ ٤ في المئة والتي تتوافق مع فترات ما بعد الركود الأخرى[٤]. وأرجع هذا إلى مجموعة عوامل ظلت فاعلة طيلة العام بما فيها نمو الائتمان الخاص، واستمرار الضغوط الانكماشية الناجمة عن ارتفاع تكاليف عنصر العامل وارتفاع معدل البطالة، والإبقاء على سعر الفائدة قصيرة الأجل قرب مستوى الصفر، وإحجام المستثمرين عن المخاطرة. وشكلت الضغوط الانكماشية عامل جذب وتشجيع لسندات الدخل الثابت خلال عام ٢٠١٠ حيث ظل جماح الضغوط التسعيرية مكبوحاً على نطاق واسع على مستوى التجزئة. وفي سوق الدخل الثابت وفرت سندات الشركات ذات العائد المرتفع فرصاً أفضل مما وفرته سندات الخزانة خلال عام ٢٠١٠. وواصلت سندات الشركات – ولاسيما في الأسواق الناشطة – أداءها الجيد وتفوقها على سندات الخزانة ما عدا سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات خلال عام ٢٠١٠. وعلى وجه العموم فقد حققت سندات الشركات مكاسب منتظمة ترتبط بسندات الخزانة في عام ٢٠١٠، وذلك بمعزل عن حالتي التجنب الكثيف للمخاطرة واللتين نتجتا عن أزمة الديون السيادية الأوروبية.

اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

شهد عام ٢٠١٠ عودة اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي إلى مسارات النمو المرتفع بمعدل كلي اقترب من مستوى ٤ في المئة[٥]. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي- في المتوسط- بواقع ٣,٧ في المئة في عام ٢٠١٠ لكن بمعدلات متفاوتة بين دول المجلس حيث حققت قطر أعلى معدل للنمو خارج قطاعي النفط والغاز عند ٨ في المئة، تلتها عمان بتسجيلها معدلاً قدره ٥ في المئة. بالمقابل انخفضت هذه المعدلات إلى ٤ في البحرين والمملكة العربية السعودية وإلى ٢ في المئة في الكويت والإمارات العربية المتحدة. وأدت أسعار النفط المرتفعة بدورها إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاعي النفط والغاز بشكل قوي في عام ٢٠١٠ ليبلغ ٤,٨ بالمئة في المتوسط. وتصدرت قطر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بتسجيلها أعلى معدل لنمو قطاعي النفط والغاز عند ١٥ في المئة، فيما حلت سلطنة عمان في المرتبة الثانية بتسجيلها ٧,٢ في المئة. أما المعدلات الأبطأ لنمو قطاعي النفط والغاز فقد سجلت في الإمارات العربية المتحدة عند ٢,٢ في المئة وفي المملكة العربية السعودية والكويت عند ١,٧ في المئة، فيما سجلت البحرين أدنى معدل للنمو في هذين القطاعين عند ٠,٤ في المئة[٦]. وإلى جانب الأداء الجيد على صعيد النمو، فقد تمتعت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي باستقرار محلي على مستوى الأسعار في أعقاب ارتفاعها الكبير في عام ٢٠٠٨. وبلغ معدل التضخم في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في المتوسط ما يقرب من ٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٠، إلا أن معدلات ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية تفاوتت بين هذه الدول، حيث سجل المعدل الأعلى في المملكة العربية السعودية عند ٥,٧ في المئة، تلتها الكويت عند ٤,٣ بالمئة. أما في باقي اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بلغت المعدلات ٢,٧ في المئة في كل من سلطنة عمان والبحرين و١,٨ في المئة في الإمارات العربية المتحدة و١,٦ في المئة في قطر. وأسهمت مشروعات البنى التحتية العملاقة والزيادة السكانية الكبيرة في ارتفاع طلب المنطقة على السلع الصناعية والواردات الغذائية مما عزز بدوره من القلق من الضغوط التضخمية. ورغم ذلك فقد ظل التضخم الأساسي- باستثناء أسعار الطاقة والغذاء – على نطاق واسع عاملاً مسانداً للنمو الاقتصادي خلال العام وكذلك لربط عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار الأمريكي[٧].

وارتفع فائض الحساب الجاري المعزز بواقع ٩١,٩ في المئة مستوى ٦٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩ إلى ١١٩ ملياراً في عام ٢٠١٠ مدعوماً بأسعار النفط المرتفعة والمترادفة الزيادات المعتدلة في إنتاج النفط. ونتيجة لذلك فقد ارتفع ميزان الحساب الجاري الكلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ٧,١ في المئة في عام ٢٠٠٩ إلى ١١,٨ في المئة في عام ٢٠١٠، كما ارتفعت قيمة الأصول الأجنبية للمنطقة ١,٥ تريليون دولار أمريكي بحلول نهاية عام ٢٠١٠ أي ما يمثل ١٥٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي[٨]. أما على المستوى المحلي فقد كانت الأوضاع المالية سليمة بوجه عام حيث بلغ الفائض الكلي ٥,٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المجمع لعام ٢٠١٠ مما يعكس تحسناً مقارنة مع عجز ضئيل بلغ ٢,٥ في المئة في عام ٢٠٠٩ نتيجة لتراجع الإيرادات ولسياسات التوسع المالي. وفي القطاع المصرفي، تأثرت بنوك دول مجلس التعاون الخليجي سلباً بالزيادة في القروض المعدومة كنسبة مئوية من العدد الإجمالي للقروض وخصوصاً في الإمارات العربية المتحدة والكويت، وكذلك المخصصات المتزايدة لخسائر القروض. وزادت القروض المعدومة من ٤,٦ في المئة في المتوسط في عام ٢٠٠٩ إلى ٦,٢ في المئة عام ٢٠١٠، غير أن هذه الزيادة الملموسة كانت أقل بكثير من نظيرتها في الاقتصاد العالمي. أما على مستوى الدول فرادى، فقد تراوحت الديون المعدومة بين ١٠,٤ في المئة في الكويت و٨,٢ في المئة في الإمارات العربية المتحدة و٧,١ في المئة في البحرين وحوالي ٤ في المئة في كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية و٣,٢ في قطر. ومع ذلك، فقد تم بالفعل تطبيق قواعد وإجراءات فعالة لصون هذا القطاع وحماية الاقتصاد. وقد وجهت القواعد الحكومية وخصوصاً في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت البنوك إلى تنقية بيانات ميزانياتها قبل نهاية عام ٢٠١٠.

---

[٤] بي.سي.إيه، إستراتيجية الاستثمار الأمريكية الثابتة، أكتوبر ٢٠١٠.
[٥] معهد التمويل الدولي، الرؤية الإقليمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ، أكتوبر ٢٠١٠.
[٦] تقديرات معهد التمويل الدولي، أكتوبر ٢٠١٠.
[٧] الكويت تربط الدينار بسلة عملات.
[٨] معهد التمويل الدولي، الرؤية الإقليمية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، أكتوبر ٢٠١٠.

الأسواق الخليجية

نظرة عامة

شهدت سنة ٢٠١٠ تقلبات حادة في التوجهات والاتجاهات في أسواق مجلس التعاون الخليجي. متزامنا مع تحسن ملحوظ في معنويات المستثمرين بعدما انتهى عام ٢٠٠٩ من دون أن يشهد نهاية لمشكلات الائتمان العالقة وتداعياتها على الأسواق.

الشكل ١ : اداء مؤشرات اسواق دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٠

المصدر: وحدة ابحاث مؤسسة الخليج للاستثمار، بيانات بلومبيرغ

شهد الربع الأول من العام عودة الثقة في الأسواق مع حدوث تحسن انتقائي شمل المؤشرات الرئيسية. ومع ذلك فقد شهد الربع الثاني اتجاهاً معاكساً للمعنويات حيث تراجعت الأسواق الإقليمية في امتداد لتراجع مؤشرات الأسواق في مختلف أنحاء العالم.

ومع استمرار التذبذب "Flip – Flop" في الاتجاه، مهد الربع الثالث من العام لحدوث فورة كبيرة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي حيث بددت القلق من إمكانية حدوث ركود لفترتين متعاقبتين في الأسواق العالمية، وحذت حذو أسعار النفط في ارتفاعها القوي. وفي نهاية العام شهد الربع الأخير انتعاشاً قوياً في قطر بلغ ذروته في ديسمبر عندما نجحت في نيل شرف تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم المقرر إقامتها عام 2022. ولاقت الحالة المعنوية الإيجابية في مختلف أسواق دول مجلس التعاون الخليجي دعماً إضافياً من استقرار مؤشرات أداء الاقتصاديات الإقليمية الكبرى واستمرار الانفاق على مشروعات البنى التحتية، إلا أنها ظلت عرضة لتحول الاتجاه بسبب حالة عدم الاستقرار في الأسواق العالمية.

وظلت الأحجام الكلية للتداولات عبر أسواق مجلس التعاون الخليجي محصورة في نطاق ضيق في المتوسط وخصوصاً خلال فصل الصيف الذي شهد على نحو استثنائي حركة تداولات خفيفة. ولم تلعب الاستثمارات المؤسسية أي دور نشط في الأسواق، فيما ظل المضاربون حذرين تجاه التقلبات الحادة في متابعتهم عن كثب للمؤشرات العالمية.

الأداء النسبي لمؤشر "ستاندارد آند بورز" للأسهم الخليجية

حقق مؤشر "ستاندارد آند بورز" للأسهم الخليجية خلال عام ٢٠١٠ مكاسب صافية بلغت ١٦,٩٦ في المئة متفوقاً على مؤشر "مورغان ستانلي للأسواق الناشئة" ومؤشر "مورغان ستانلي للأسهم العالمية" واللذين حققا مكاسب صافية بلغت ١٦,٣٦ في المئة و ٩,٥٥ في المئة على الترتيب. وتفوق مؤشر "ستاندارد آند بورز" للأسهم الخليجية من حيث الأداء أيضاً على مؤشر "ستاندارد آند بورز" المجمع للأسهم العربية والذي بلغت مكاسبه ١١,٣٥ في المئة للعام ذاته.

الشكل ٢: الأداء النسبي لمؤشر ستاندارد آند بورز للأسهم الخليجية لعام ٢٠١٠

المصدر: دائرة أبحاث مؤسسة الخليج للاستثمار، بيانات بلومبيرغ

أثبتت الأحداث الكبرى وانعكاساتها على الأسواق العالمية أنها قوة دافعة رئيسية لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي. وسجل معامل الارتباط الثنائي بين مؤشر "ستاندارد آند بورز ٥٠٠" ومؤشر "ستاندارد آند بورز" للأسهم الخليجية ارتفاعاً حاداً ليبلغ ٠,٨٧ خلال العام.

الشكل ٣: الأداء النسبي لمؤشر ستاندارد آند بورز للأسهم ا لخليجية مقابل مؤشر ستاندارد آند بورز ٥٠٠ لعام ٢٠١٠

المصدر: دائرة أبحاث مؤسسة الخليج للاستثمار، بيانات بلومبيرغ

كان الانتعاش القوي لأسعار النفط هو السمة الغالبة على أداء السوق خلال عام ٢٠١٠ حيث بلغ متوسط أسعار العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط ٨٣ دولاراً للبرميل قبل أن ينهي العام عند مستوى ٩١,٤ دولار بعد تحقيق مكاسب قدرها ٧,٩ في المئة.

أداء كل دولة على حدة

شهد عام ٢٠١٠ إقفال مؤشرات أسواق أربع من دول مجلس التعاون الخليجي على مكاسب صافية فيما حققت ثلاثة مؤشرات أخرى نتائج سلبية. وكان المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية هو الأفضل أداءً في عام ٢٠١٠ بتحقيقه مكاسب بلغت ٢٥,٥١ في المئة، تلاه مؤشر سوق قطر بمكاسب قدرها ١٤,٧٥ في المئة، ثم مؤشر تداول السعودي بـ ٨,٥١ في المئة، ومؤشر سوق مسقط ٣٠ بـ ٦,٠٦ في المئة. ولم يحقق مؤشرا سوقي الإمارات العربية المتحدة أي مكاسب في هذه السنة حيث تكبد مؤشرا سوق دبي المالية وبورصة أبو ظبي خسائر بلغت على الترتيب ٩,٦٠ في المئة و ٠,٨٧ في المئة. وأنهى مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية هو الآخر العام على انخفاض قدره ١,٧٨ في المئة.

الشكل ٤: العوائد على مؤشرات الأسهم

	ديسمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠١٠	النسبة المئوية للتغير
مؤشر ستاندارد آند بورز للأسهم الخليجية	١٠٣,٥٧	١٢١,١٤	+١٦,٩٦٪
مؤشر ستاندارد آند بورز المجمع للأسهم العربية	٦٥٧,٦٦	٧٣٢,٣١	+١١,٣٥٪
مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة	٩٨٩,٤٧	١،١٥١,٣٨	+١٦,٣٦٪
مؤشر مورغان ستانلي للأسهم العالمية	١،١٦٨,٤٧	١،٢٨٠,٠٧	+٩,٥٥٪
المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية	٣٨٥,٧٥	٤٨٤,١٧	+٢٥,٥١٪
مؤشر البورصة القطرية	٦،٩٥٩,١٧	٨،٦٨١,٦٥	+٢٤,٧٥٪
مؤشر تداول السعودي	٦،١٢١,٧٦	٦،٦٢٠,٧٥	+٨,١٥٪
مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية	٦،٣٦٨,٨٠	٦،٧٥٤,٩٢	+٦,٠٦٪
مؤشر بورصة أبو ظبي	٢،٧٤٣,٦١	٢،٧١٩,٨٧	-٠,٨٧٪
مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية	١،٤٥٨,٢٤	١،٤٣٢,٢٦	-١,٧٨٪
مؤشر سوق دبي المالية	١،٨٠٣,٥٨	١،٦٣٠,٥٢	-٩,٦٠٪

المصدر: وحدة أبحاث مؤسس الخليج للاستثمار، بيانات بلومبيرغ

الجدول 1: مؤشرات أداء الاقتصاديات العالمية الكبرى (التقرير السنوي %)

البلد	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			التضخم			البطالة		
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الولايات المتحدة	-٢,٦	٢,٩	٣,٢	-٠,٣	١,٦	١,٧	٩,٣	٩,٧	٩,٣
اليابان	-٦,٣	٤,٣	١,٢	-١,٤	-٠,٨	-٠,٣	٥,١	٥,١	٤,٩
ألمانيا	-٤,٧	٣,٦	٢,٥	٠,٤	١,١	١,٧	٨,٢	٧,٧	٧,١
فرنسا	-٢,٥	١,٦	١,٦	٠,١	١,٥	١,٦	٩,١	٩,٤	٩,٣
المملكة المتحدة	-٥,٠	١,٧	٢,١	٢,٢	٣,٣	٣,٣	٤,٧	٤,٦	٤,٧
منطقة اليورو	-٤,٠	١,٧	١,٥	٠,٣	١,٦	١,٨	٩,٥	١٠,٠	٩,٩
الصين	٩,١	١٠,١	٩,٢	-٠,٧	٣,٣	٤,٣	-	-	-
الصين	٧,٤	٨,٧	٨,٣	١٢,٤	٩,٧	٦,٩	-	-	-

المصادر:

- مؤسسة كونسنسوس إيكونوميكس: توقعات كونسنسوس، يناير ٢٠١١.
- مؤسسة كونسنسوس إيكونوميكس: توقعات كونسنسوس الخاصة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، يناير ٢٠١١.

الجدول ٢: أداء مؤشرات الأسهم العالمية لعام ٢٠١٠ (بالعملات المحلية)

المؤشر	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	التغير ٪	أعلى مستوى في ٢٠١٠	أدنى مستوى في ٢٠١٠
أمريكا الشمالية					
داو جونز الصناعي	١٠،٤٢٨,١٠	١١،٥٧٧,٥١	١١,٠٢	١١،٥٨٥,٣٨	٩،٦٨٦,٤٨
				(٢٩ ديسمبر)	(٢ يوليو)
ستاندارد اند بوزر ٥٠٠٠	١،١١٥,١٠	١،٢٥٧,٦٤	١٢,٧٨	١،٢٥٩,٥٥	١،٠٢١,٩١
				(٢٩ ديسمبر)	(٢ يوليو)
ناسداك المجمع	٢،٢٦٩,١٥	٢،٦٥٢,٨٧	١٦,٩١	٢،٦٧١,٤٨	٢،٠٩١,٧٩
				(٢٢ ديسمبر)	(٢ يوليو)
راسل ٢٠٠٠	٦٢٥,١٠	٧٨٣,٦٥	٢٥,٣٠	٧٩٢,٣٥	٥٨٦,٤٩
				(٢٧ ديسمبر)	(٨ فبراير)
داو جونز ويلشاير ٥٠٠٠	٤٣,٦٠	٥١,٢١	١٧,٤٥	٥١,٤٢	٤٠,٢٧
				(٢٩ ديسمبر)	(٧ يناير)
داو جونز ويلشاير المجمع للسوق العالمية	٢،٣١٨,١٠	٢،٦٠٨,٨٠	١٢,٥٤	٢،٦١٠,٨٥	٢،١٣٠,٦٤
				(٣١ ديسمبر)	(٢٥ مايو)
أوروبا					
فاينانشيال تايمز ١٠٠	٥،٤١٢,٩٠	٥،٨٩٩,٩٤	٩,٠٠	٦،٠٠٨,٩٢	٤،٨٠٥,٧٥
				(٢٤ ديسمبر)	(١ يوليو)
إكسترا داكس	٥،٩٥٧,٤٣	٦،٩١٤,١٩*	١٦,٠٦	٧،٠٧٧,٩٩	٥،٤٣٤,٣٤
				(٢١ديسمبر)	(٥ فبراير)
كاك ٤٠	٣،٩٣٦,٣٣	٣،٨٠٤,٧٨	٣,٣٤-	٤،٠٦٥,٦٥	٣،٣٣١,٢٩
				(٥ ابريل)	(٢٥ مايو)
آسيا					
نيكاي ٢٢٥	١٠،٥٤٦,٤٤	١٠،٢٢٨,٩٢*	٣,٠١-	١١،٣٣٩,٣٠	٨،٨٢٤,٠٦
				(٥ أبريل)	(٣١ أغسطس)
هانغ سنغ	٢١،٨٧٢,٥٠	٢٣،٠٣٥,٤٥	٥,٣٢	٢٤،٩٦٤,٣٧	١٨،٩٨٥,٥٠
				(٨ نوفمبر)	(٢٥ مايو)

المصدر: بلومبرغ ورويترز

الجدول ٣: العائد على سندات الخزينة الأمريكية (٠٠ ٪)

	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	التغير السنوي ٪
لأجل ٣ أشهر	٠,٠٦٠٨	٠,١٢٦٨	١٠٨,٥٥
لأجل ٥ سنوات	٢,٦٨٣٩	٢,٠٠٧٦	-٢٥,٢٠
لأجل ١٠ سنوات	٣,٨٣٦٨	٣,٢٨٧٧	-١٤,٣١
لأجل ٣٠ سنة	٤,٦٣٥١	٤,٣٣٦٠	-٦,٤٥

المصدر: رويترز

الجدول ٤: أسعار النفط الخام التاريخية والفورية، المتوسط السنوي (دولار / برميل)

	سلة أوبك		برنت		غرب تكساس الوسيط	
السنة	المتوسط	التغير السنوي ٪	المتوسط	التغير السنوي ٪	المتوسط	التغير السنوي ٪
٢٠١٠ *	٧٥,٧٠	٪٢٤,٠	٧٧,٧٣	٪٢٦,٠٢	٧٧,٩٠	٪٢٦,٨٩
٢٠٠٩	٦١,٠٦	٪٣٥,٤-	٦١,٦٨	٪٣٦,٧-	٦١,٨٨	٪٣٨,١-
٢٠٠٨	٩٤,٤٥	٪٣٦,٧	٩٧,٣٧	٪٣٤,٢	١٠٠,٠٠	٪٣٨,٣
٢٠٠٧	٦٩,١٠	٪١٣,١	٧٢,٥٥	٪١١,٣	٧٢,٢٩	٪٩,٥
٢٠٠٦	٦١,٠٨	٪٢٠,٦	٦٥,١٦	٪١٩,٧	٦٦,٠٤	٪١٦,٩

* حتى أكتوبر ٢٠١٠

ملحوظة: متوسط سعر سلة أوبك يكون عادةً أقل من سعر خام برنت.

المصدر: مجلة ميس، نوفمبر ٢٠١٠.

الجدول ٥: أسعار العملات

العملة	٣١ ديسمبر ٢٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	التغير السنوي لعام ٢٠١٠ (مقابل الدولار الأمريكي)
اليورو	١,٤٣١٦	١,٣٣٧٧	٦,٥٦-
الاسترليني	١,٦١٥٤	١,٥٥٩٩	٣,٤٤-
الين	٩٢,٩	٨١,١٥	١٢,٦٥-

المصدر: رويترز

الجدول ٦: إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط والغاز (بمليارات الدولارات الأمريكية)

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١ ت
البحرين	٩,٢	١١,٠	١٤,٠	٩,٠	١١,٠	١١,٠
الكويت	٥٣,٢	٥٩,٠	٨٣,٠	٤٧,٠	٥٩,٣	٦٥,٠
عُمان	١٨,٠	١٩,٠	٢٩,٠	١٨,٠	٢٣,٠	٢٢,٠
قطر	٣١,٢	٤٠,٠	٥٩,٠	٣٦,٤	٤٩,٣	٥٦,٠
السعودية	١٨٨,٠	٢٠٥,٠	٢٨١,٠	١٦٣,٠	٢٠٤,٠	٢١٢,٠
الإمارات	٧٠,٢	٧٤,٢	١٠٣,٠	٦٨,٠	٨٨,٢	٩٢,٠
مجلس التعاون الخليجي بأكمله	٣٦٩,٨	٤٠٨,٢	٥٦٩,٠	٣٤١,٤	٤٣٤,٨	٤٥٨,٠

ت = توقعي

المصدر: معهد التمويل الدولي، قاعدة بيانات دول مجلس التعاون الخليجي، أكتوبر ٢٠١٠.

الجدول ٧: مؤشر أسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون الخليجي (التغير السنوي ٪)

الدولة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ ت	٢٠١١ ت
البحرين	٣,٣	٣,٥	٣,٠	٢,٦	٣,٥
الكويت	٥,٥	١٠,٦	٤,٠	٤,٣	٤,٠
عُمان	٥,٩	١٢,٠	٣,٥	٢,٧	٢,٦
قطر	١٣,٦	١٥,٢	٤,٩-	١,٦-	٣,٨
السعودية	٤,٠	٩,٩	٥,١	٥,٧	٥,١
الإمارات	١١,١	١٢,٣	١,٢	١,٨	٣,٠

ت = توقعي.

المصدر: معهد التمويل الدول، الرؤية الإقليمية لمجلس التعاون الخليجي، أكتوبر ٢٠١٠

الجدول ٨: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١١ (التغير السنوي ٪)

الدولة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ ت	٢٠١١ ت
البحرين	٨,٤	٦,٣	٣,١	٣,٧	٤,٩
الكويت	٤,٤	٦,٠	٤,٣-	٢,٠	٣,٤
عُمان	٥,٤	١٢,٨	٣,٦	٥,٦	٦,١
قطر	٢٦,٨	٢٥,٤	٨,٦	١١,٥	١٠,٦
السعودية	٣,٣	٤,٥	٠,٦	٣,٥	٣,٩
الإمارات	٦,٤	٥,٤	٢,٠-	٢,٠	٣,٣
مجلس التعاون الخليجي بأكمله	٦,٧	٧,٦	٠,٤	٤,٠	٤,٦

ب = تقديري؛ **ت** = توقعي

المصدر: معهد التمويل الدول، الرؤية الإقليمية لمجلس التعاون الخليجي، أكتوبر ٢٠١٠.

التقـــرير المـــالي

هدفنا المالي
تحقيق أقصى قيمة ممكنة لاستثمارات المساهمين على المدى الطويل من خلال استمرارية أداء مالي متميز مع الحفاظ على وضع مالي قوي.

هدف أدائنا المالي
استمرارية الحفاظ على معدلات نمو الأرباح لتحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين بشكل منتظم من خلال مصادر إيرادات متنوعة.

هدف وضعنا المالي
الإدارة الفعالة لمختلف أشكال المخاطر المرتبطة بأنشطتنا مع الحفاظ على جودة الأصول وملاءة رأس المال ومعدلات السيولة، في ظل النتائج المستهدفة.

تحليل صافي الدخل

حققت مؤسسة الخليج للاستثمار أرباحاً صافية عن عام ٢٠١٠ بلغت ١٥١ مليون دولار أمريكي مقارنة بأرباح قدرها ٩١ مليون دولار عن عام ٢٠٠٩، وتأتي هذه الأرباح بعد استقطاع مخصصات قدرها ٢٢ مليون دولار، مقارنة بمخصصات قيمتها ١٦ مليون دولار عن عام ٢٠٠٩. ويعزى الجزء الأكبر من هذه المخصصات إلى نتائج تقييم بعض الاستثمارات في صناديق الملكية الخاصة والسندات طبقا لأسعار السوق.

إن النمو في الأرباح البالغ ٦٦٪ يرجع بشكل أساسي إلى النتائج الجيدة لنشاط المؤسسة الرئيسي في الاستثمارات المباشرة في المشاريع، والذي يعكس التطبيق الفعال والدقيق لقرارات إستراتيجية حصيفة. ويؤكد تحليل العناصر المساهمة في تحقيق هذه النتائج على جودة الموجودات وفاعلية السياسة الاستثمارية للمؤسسة في ظل تحديات كبيرة.

إيرادات الفوائد

تتحقق إيرادات الفوائد من محفظة سندات الدين والأدوات المالية المركبة ومحفظة أسواق النقد والقروض.

تراجع إجمالي الدخل من الفوائد وغيرها من فئات الدخل المماثل بواقع ٤٩٪ ليسجل ٤٣ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٠. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض مستويات أسعار الفائدة في الاقتصاد العالمي إلى جانب تخفيض حجم بعض الموجودات التي تحمل فائدة، في إطار خطة محكمة لإعادة هيكلة المحفظة الاستثمارية.

أرباح / (خسائر) الاستثمارات

تتمثل أرباح/خسائر الاستثمارات في عوائد بيع الموجودات المالية والربح الناتج عن تقييم الموجودات المالية بالقيمة السوقية العادلة خلال السنة المالية.

وقد بلغت هذه الأرباح ٥٩ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٠ مقارنة بمبلغ ١٠٨ مليون دولار في العام السابق. وتتكون هذه الأرباح من ٨ مليون دولار تمثل أرباحاً محققة من محفظة الاستثمارات المتاحة للبيع، و٣٦ مليون دولار من محفظة الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، و١٥ مليون دولار محققة نتيجة الخروج المخطط من شركتين زميلتين خلال العام.

الدخل من توزيعات الأرباح

بلغ الدخل من توزيعات الأرباح ٢٠ مليون دولار مقارنة مع ١٧ مليوناً عن عام ٢٠٠٩. ويتكون هذا الدخل من عوائد حصلت عليها المؤسسة من صناديق الملكية الخاصة، ومحافظ وصناديق مدارة، ومساهمات في مشاريع. وارتفعت عوائد الأرباح من صناديق الملكية الخاصة لتسجل ٤ مليون دولار، وبلغت مردودات المحافظ والصناديق المدارة ٤ مليون دولار، وسجلت إيرادات المساهمات في مشاريع ١٢ مليون دولار.

أرباح المؤسسة في الشركات الزميلة

بلغت حصة المؤسسة في ارباح الشركات التي تستثمر فيها خلال السنة ١٣٤ مليون دولار بارتفاع ملحوظ عن العوائد المحققة في السنة السابقة والبالغة ٥ ملايين دولار. ويمثل هذا البند حصة مؤسسة الخليج للاستثمار في أرباح شركات زميلة. ويعود الارتفاع المسجل خلال عام ٢٠١٠ بدرجة كبيرة إلى الأرباح التي حققتها المساهمة في مشاريع تعمل في قطاعي المعادن والكيماويات. وأسهمت الطفرة في قطاع الصلب ونمو القطاع الصناعي بمجمله في تحقيق أرباح كبيرة خلال العام الجاري. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المحفظة تشمل أيضاً مشاريع لم تبلغ بعد مراحلها التشغيلية، يتوقع لها أن تساهم في تدعيم ربحية المؤسسة بصورة كبيرة في الأعوام المقبلة مع نمو أنشطتها وازدهارها. وفضلاً عن ذلك، فمن المتوقع أن تلعب استثمارات المؤسسة في مشاريع عملاقة في قطاعات الطاقة والخدمات وإعادة التأمين وغيرها من القطاعات دوراً كبيراً في تعزيز النمو في أرباح المؤسسة مستقبلا.

صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

بلغ صافي الدخل من الأتعاب والعمولات ٧ مليون دولار خلال عام ٢٠١٠ بتراجع قدره ١٥ مليوناً مقارنة مع عام ٢٠٠٩. وشمل الدخل من الأتعاب في العام السابق ١١ مليون دولار حصلت عليها المؤسسة نظير تطويرها الناجح لمشروع كبير للطاقة في مملكة البحرين. وشمل دخل العام الماضي أيضا أتعاباً قدرها ٣ ملايين دولار من تقديم خدمات استشارية لمؤسسات أخرى خلال ذلك العام. ويتحقق هذا الدخل من نشاط إدارة الصناديق والمحافظ للغير، وتقديم الاستشارات المالية وكذلك تقديم خدمات الحفظ والإدارة للصناديق التي تديرها أطراف أخرى.

الإيرادات التشغيلية الأخرى

تمثل الإيرادات التشغيلية الأخرى إيرادات الشركات التابعة والمجمعة، والتي بلغت ٦ مليون دولار بزيادة قدرها ٢٠٪ تقريباً مقارنة مع العام السابق.

مصروفات الفوائد

انخفضت مصروفات الفوائد بنسبة ٤١٪ مقارنة مع العام السابق، كنتيجة لتراجع أسعار الفائدة وانخفاض حجم الالتزامات المالية.

مصروفات التشغيل

تناسبا مع زيادة حجم الأعمال، ارتفعت مصروفات التشغيل بنسبة ٩٪ تقريبا أو ٤ مليون دولار مقارنة بالعام الماضي لتبلغ ٥٠ مليون دولار عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

مخصصات انخفاض قيمة الموجودات وخسائر إعادة التقييم بأسعار السوق

بلغت صافي مخصصات انخفاض قيمة الموجودات والخسارة الناتجة عن إعادة التقييم بأسعار السوق ٢٢ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ١٦ مليون دولار عن عام ٢٠٠٩. وتتعلق معظم المخصصات المكونة في عام ٢٠١٠ بمحفظتي صناديق الملكية الخاصة والسندات كنتيجة لانخفاض القيمة السوقية. واستمرت المؤسسة في تبني نهج محافظ فيما يتعلق بسياسة تكوين المخصصات على أساس التقييم بأسعار السوق حيثما كان ذلك ممكناً.ويتضمن الإيضاح رقم ٢٠ في البيانات المالية للمؤسسة تحليلاً تفصيلياً لهذه الأرقام.

تحليل الميزانية

اتخذت المؤسسة خطوات حصيفة لتخفيض نسبة الرافعة المالية بهدف التوزيع الأمثل للموجودات بما يحقق أعلى عائد في ضوء نسب المخاطر المقبولة. ونتج ذلك عن التغيير الذي طرأ على بيئة الأعمال وعلى نحو يتسق مع هذا التغيير. وتم تطبيق مبادرات على جانب الموجودات والالتزامات المالية، أسفرت عن تخفيض إجمالي الموجودات بنسبة ٦٪ لتبلغ ٥،٧٧٦ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٠.

وتستمر إستراتيجية المؤسسة في التركيز على دول مجلس التعاون الخليجي وشركائها التجاريين الرئيسيين في الدول الصناعية الكبرى.ويشمل الإيضاح رقم ٢٢,٣,١ في البيانات المالية التوزيع الجغرافي لانكشاف المؤسسة على مخاطر الائتمان.

وتتضمن الأجزاء التالية من التقرير تفاصيل حول العناصر الرئيسية للميزانية.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق المساهمين بمبلغ ٣٦٧ مليون دولار، أي بنسبة ٢١٪ لتبلغ ٢،١١٧ مليونا في نهاية عام ٢٠١٠ مقارنة مع ١٧٥٠ مليونا في نهاية عام ٢٠٠٩. وتشمل هذه الزيادة صافي الربح البالغ ١٥١ مليون دولار، والارتفاع في احتياطي أرباح التقييم البالغ ٢١٦ مليون دولار.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يشمل هذا البند الاستثمارات في الأسهم والصناديق والتي تبلغ ٥٢ مليون دولار أمريكي، وسندات الدين وصناديق أدوات الدين الأخرى البالغة ٢١٩ مليون دولار، والاستثمارات البديلة البالغة ٣٧٠ مليون دولار. وارتفعت قيمة المحفظة بنسبة ٧٪ مقارنة مع العام السابق، كنتيجة للارتفاع في القيمة السوقية.

القروض

تمشياً مع القرار الاستراتيجي بإيقاف هذا النشاط، باستثناء القروض المقدمة لبعض المشاريع التي تساهم فيها المؤسسة، فقد بلغ صافي الرصيد القائم ٧٤ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٠، وهو يمثل قرض بمعدل عائد تجاري مقدم إلى إحدى المشاريع ضمن محفظة المؤسسة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض بما فيها ضمانات القروض ٥ مليون دولار. وبلغت المخصصات المحددة الخاصة والمتعلقة بالأطراف المقابلة ٢ مليون دولار، فيما بلغت المخصصات العامة وفق أنظمة بنك الكويت المركزي ٣ مليون دولار. وتم تكوين المخصصات المحددة بشأن قروض مساندة لاستثمارات في مشاريع. وتكون المخصصات المحددة للقروض بقيمة الخسارة المحتملة، بينما تم الإبقاء على مخصصات عامة لتغطية الخسائر المحتملة في المستقبل والتي لم يتم تحديدها على وجه الدقة بعد.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، بلغ الحجم الإجمالي للموجودات المالية المتاحة للبيع ٢،٨٧٠ مليون دولار بانخفاض ٨٪ عن مستواها في العام السابق. وانخفضت سندات الدين وغيرها من الأدوات المالية التي تحمل فائدة، والتي تشكل ٦٧٪ من الموجودات المالية المتاحة للبيع - بواقع ٤٧١ مليون دولار أو بنسبة ٢٠٪ خلال العام. بلغ حجم الاستحقاقات والخروج من استثمارات في شركات حوالي ٧٣٦ مليون دولار. والذي تم إحلاله جزئيا من خلال عمليات الشراء الجديدة وأرباح التقييم وفروق سعر العملة للأوراق المالية المدرجة بعملة مختلفة عن الدولار الأمريكي.

تتألف محفظة السندات بشكل رئيسي من سندات عادية ذات فائدة عائمة أو سندات ذات أسعار فائدة ثابتة يتم تحويلها لسندات ذات فائدة عائمة باستخدام عقود المبادلة لأسعار الفائدة. وتجري متابعة هذه المحفظة وتقييم وضعها وأدائها وفقاً لمعايير داخلية محددة لضمان المحافظة على مستوى عالٍ من الجودة. ويتألف الجزء الأكبر من هذه المحفظة من سندات صادرة عن جهات ذات تصنيف استثماري، وسندات خليجية سيادية عالية الجودة. ويتضمن الجزء المتعلق بإدارة المخاطر في هذا التقرير تحليلاً لمخاطر الائتمان المرتبطة بمحفظة السندات الاستثمارية.

وتشمل الموجودات المالية المتاحة للبيع أيضا استثمارات في أسهم وصناديق قيمتها الإجمالية ١٣٤ مليون دولار وحصص أسهم بقيمة ٥٣٦ مليون دولار وصناديق ملكية خاصة تبلغ قيمتها ٢٧٦ مليون دولار. وارتفعت الاستثمارات في الأسهم والصناديق بنسبة ١٠٩٪ عن مستواها في نهاية العام السابق، وهو الارتفاع الذي نجم بشكل رئيسي عن ضخ استثمارات جديدة محافظ الأسهم العالمية والخليجية.

تستثمر أموال صناديق الملكية الخاصة في مساهمات متمثلة في حصص ملكية في صناديق أسهم خاصة مدارة خارجياً. وتستثمر هذه الصناديق أموالها في استحواذات مدعومة وأخرى غير مدعومة وعمليات خصخصة وإعادة هيكلة رأس المال وشركات سريعة النمو وتمويلات توسع وعمليات ذات دورة استثمارية كاملة وغيرها من عمليات المساهمة ذات الطبيعة الخاصة.

يتم إدراج الاستثمارات في صناديق الملكية الخاصة في الدفاتر بالقيمة العادلة. وجرى تحميل عمليات عام ٢٠١٠ بمخصصات قيمتها ١٠ مليون دولار وفقاً للتقييمات بسعر السوق.

يتضمن الإيضاح ٥ في البيانات المالية بيانا بالموجودات المالية المتاحة للبيع.

الاستثمار في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي الشركة التي تملك المجموعة تأثيراً كبيراً عليها. وتتمثل هذه الخاصية عادة في امتلاك حصة مساهمة وحق التصويت بأكثر من ٢٠٪ من رأس مال الشركة المستثمر فيها. وتتم المحاسبة بشأن المساهمة في الشركات الزميلة بدفاتر المؤسسة باستخدام طريقة «حقوق الملكية»، حيث يتم إثبات المساهمة مبدئيا بالتكلفة وتعدل القيمة الدفترية بعد ذلك لتعكس أي تغيير يحدث في تاريخ لاحق لتاريخ الاستثمار في بند حقوق المساهمين للشركة المستثمر فيها.

يشكل الاستثمار المباشر في المشاريع الخليجية النشاط الرئيسي للمؤسسة، حيث أصبحت المؤسسة لاعباً أساسيا ومحركاً رئيسياً لمثل هذه المشاريع في القطاع الخاص. ويظل التركيز منصباً على قطاعات تتمتع فيها المؤسسة بخبرات مميزه مثل قطاعات المعادن والبتروكيماويات والطاقة والمرافق والخدمات المالية ومواد البناء. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة تتمتع بميزة تنافسية في هذه القطاعات.

وسجلت الاستثمارات في الشركات الزميلة زيادة قدرها ٢٤٪ لتبلغ ١٢٥٠ مليون دولار، وهي الزيادة التي نتجت بشكل رئيسي عن ضخ رؤوس أموال في بعض المشاريع الجديدة والقائمة.

الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى

بلغ إجمالي الموجودات الثابتة والموجودات الأخرى ٢٨٧ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، منها ٣٦ مليون دولار تتعلق بالعقار والموجودات الثابتة الأخرى، بينما كان الجزء المتبقي والبالغ ٢٥١ مليون دولار يتكون من فوائد ورسوم مستحقة ومكافآت نهاية الخدمة لموظفين والذمم المدينة والمصروفات المدفوعة مقدماً وموجودات متنوعة أخرى، حسبما هو مبين في الإيضاح رقم ٨ في البيانات المالية.

السيولة والتمويل

يتضمن الجزء التالي من هذا التقرير والذي يتعلق بإدارة المخاطر تحليلا تفصيليا لعناصر السيولة والتمويل ومختلف المخاطر المرتبطة بأنشطة المؤسسة وملاءتها المالية.

إدارة المخـــاطـر

تشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من الأهداف الإستراتيجية لمؤسسة الخليج للاستثمار. وفي إطار سعي المؤسسة لتحقيق أهدافها المالية التي تتمثل في تحقيق عوائد تنافسية وعلى نحو مستمر، فإن أنشطتها تنطوي حتما على مخاطر.

وإدراكا منها للعلاقة الوثيقة جدًّا بين المخاطرة والعوائد، يكمن هدف إدارة المخاطر في فهم وتحليل وإدارة هذه المخاطر.

وإلى جانب دورها الحيوي الذي يتمثل في حماية أعمال المؤسسة، تسعى إدارة المخاطر إلى المساهمة في نجاح المؤسسة من خلال كونها أيضاً عنصر تمكين للأعمال.

نفذت مؤسسة الخليج للاستثمار خلال عام ٢٠١٠ مبادرات عديدة بهدف تخفيف المخاطر والتوقف عن عمليات الاستثمار المعززة بالاقتراض وضمان التخصيص الأفضل للموارد وتعزيز الأنظمة. وبدأت المؤسسة بجني ثمار هذه المبادرة عَبْرَ التحسن الكبير في معدل كفاية رأس المال وجودة الموجودات والاستثمار المعزز بالاقتراض والعمليات والربحية. وعلى هذه الخلفية التي لا تحتمل الشك أو الالتباس، تبقى مؤسسة الخليج للاستثمار مؤسسة مالية راسخة الجذور وتتمتع بالقوة والاستقرار.

إن هدف إدارة المخاطر ليس تفادي المخاطر بل فهمها وإدارتها.

إن الأنشطة المتعددة والمتنوعة لمؤسسة الخليج للاستثمار تُعرِّض المؤسسة لمجموعة واسعة من المخاطر، علماً بأن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو التأكد من المحافظة على توازن ملائم بين الأنشطة التي تنطوي على المخاطرة والعائد المتوقع واستعداد المؤسسة لتقبل المخاطر.

تقوم إدارة مستقلة لإدارة المخاطر باعتماد إطار إدارة مخاطر المؤسسة الذي يشمل جميع أوجه الإدارة الحصيفة للمخاطر من خلال سياسات وإجراءات وحدود تغطي كافة أنشطة المؤسسة. وتمكن هذه الأدوات إدارة المخاطر من التعرف على الفرص الاستراتيجية والحد من حالة عدم اليقين من الناحيتيْن التشغيلية والاستراتيجية، كما أنها تعزز من قدرة المؤسسة على إدارة المخاطر وتقييم الأداء وتخصيص المواد الرأسمالية.

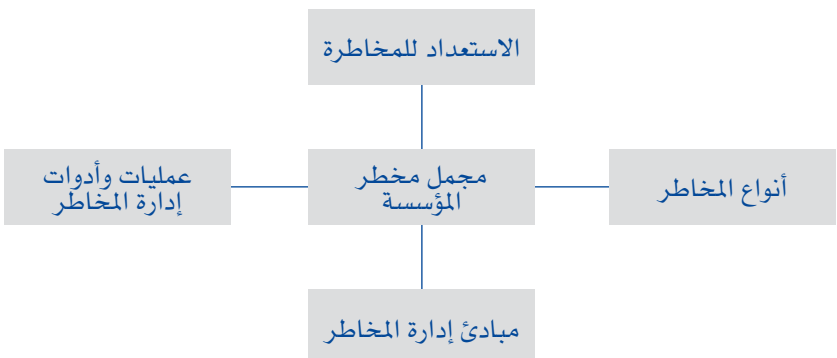

يقوم إطار إدارة المخاطر بتحديد وتعريف مجموعة واسعة من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أعمال وعمليات المؤسسة. وتشمل هذه المخاطر مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التمويل، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل.

لقد أعطت مؤسسة الخليج للاستثمار أولوية قصوى لإدارة هذه المخاطر من خلال الاستثمار في المعرفة والأنظمة. فهناك مجموعة فريدة من الموظفين الذين يملكون كفاءة عالية وخبرات واسعة وأدوات التحليل الكمي والاستثمار المتطور والمستمر في التكنولوجيا بوصفها موارد أساسية تستخدم في إدارة المخاطر على نحو فعال. ومن شأن الأساليب النوعية والكمية رفع العائد مقابل المخاطر، ومن مدخلاتها الرئيسية المعلومات عن الماضي والتوجهات الحالية لبيئة الأعمال والتوقعات المتعلقة بالمستقبل.

من المنظور التنظيمي، تبدأ عملية إدارة المخاطر بلجنة إدارة المخاطر التي تتألف من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتقوم هذه اللجنة بتحديد مدى استعداد المؤسسة لتحمل المخاطر، وتليها عملية تتكون من ثلاث خطوات هي:

أ) تحديد وقياس المخاطر المتنوعة التي يمكن أن تنشأ،

ب) مراقبة ومتابعة والإبلاغ عن هذه المخاطر والسيطرة عليها،

ج) تحقيق المستوى الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

يعمل فريق إدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار كحلقة وصل هامة بين الإدارة والأقسام التي تتصدى للمخاطر، حيث يساعد الإدارة أولا في تحديد استعدادها للمخاطرة ومدى هذا الاستعداد، ثم يقوم الفريق على نحو فعال بإبلاغ ما يخلص إليه من مرئيات ونتائج للجهات المعنية في المؤسسة حتى يتسنى لها التحقق من انحصار النشاط المعرض للمخاطر ضمن حدود المخاطر المقبولة لدى الإدارة.

إن المسئولية عن إدارة المخاطر في إطار المؤسسة لا تنحصر في قسم واحد أو إدارة واحدة، حيث أن الفلسفة المعتمدة من قبل المؤسسة تقوم على تعزيز ثقافة الإدارة الحصيفة للمخاطر عبر كافة وحدات العمل ومجالات الخدمات المساندة.

من منظور "الرقابة الداخلية" يجري تسهيل عملية إدارة المخاطر من خلال مجموعة من المهام أو الوحدات المستقلة إلى جانب إدارة المخاطر. وهذه الوحدات تتبع مباشرة الإدارة العليا وتشمل الرقابة المالية والتدقيق الداخلي والالتزام الرقابي. ويساعد هذا النهج ذو الجوانب المتعددة في تحقيق الإدارة الفعالة للمخاطر عبر تحديد ومراقبة المخاطر من مختلف الزوايا.

تتضمن الأقسام التالية من هذا التقرير مناقشة أكثر تفصيلاً لعملية إدارة فئات المخاطر سالفة الذكر.

المخاطر الائتمانية

تعني المخاطر الائتمانية المخاطر المتمثلة في الخسارة الاقتصادية التي يمكن أن ينجم عن إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
شهدت أسواق الائتمان خلال عام ٢٠١٠ تحسناً مستمراً انعكس بدوره إيجاباً على المحفظة الائتمانية لمؤسسة الخليج للاستثمار، وخصوصاً بالنظر إلى الجودة العالية لموجودات المحفظة.

وقد حافظت المؤسسة على مكاسب التقييم التي حققها في عام ٢٠٠٩ كما زادت من هذه المكاسب خلال عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجية المؤسسة التي تركز على أسواق الائتمان بمجلس التعاون الخليجي والأسماء العالمية ذات التصنيف العالي توجت بالجودة العالية والسيولة الوافرة لمحفظة الديون المجمعة.

وبفضل سياسات المؤسسة الصارمة والحصيفة بشأن المخصصات، لم تكن هناك حاجة في عام ٢٠١٠ لتجنيب مخصصات كبيرة، وهو ما يعكس النوعية الجيدة للمحفظة. فقد حققت المحافظ الائتمانية لمؤسسة الخليج للاستثمار مكاسب تقييم بلغت ما يقرب من ٩٢,٩ مليون دولار أمريكي خلال السنة موضوع هذا التقييم.

لقد شكلت السنة موضوع هذا التقييم تحدياً فريداً بالنظر إلى التمييز بين الائتمانات السيادية على أساس اعتبارات تعتمد على كبر الحجم. وطال التأثير السلبي الأكبر بعض الائتمانات السيادية الأوروبية حيث انعكست مستويات الديون المرتفعة بقوة على ائتماناتها. وعلى النقيض من ذلك، لم تتأثر مؤسسة الخليج للاستثمار إلى حد كبير بهذا الأمر حيث لم تتعرض المؤسسة لمثل هذه الأوضاع الأوروبية المضطربة، وهو ما يعود بدرجة كبيرة إلى قواعدها وإرشاداتها الداخلية القوية بشأن المخاطر والإدارة الفعالة والحصيفة للمحفظة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استمرت مؤسسة الخليج للاستثمار في التركيز على أسواق الائتمان الإقليمية حيث يتمتع الفريق بفهم أفضل المخاطر الكامنة، وهو ما ينتج عنه وضع معزز للعائد مقابل المخاطرة.

وإلى جانب ذلك، فقد نفذت المؤسسة خطة محكمة لتقليص محفظة السندات المعززة بالموجودات على نحو لا يؤثر فعلياً على الربحية والدخل مع الإسهام في التخفيض الكلي لحجم مخاطر الائتمان. وظلت المؤسسة مرنة ومستعدة للتكيف السريع مع أحداث لا يمكن التنبؤ بها، بالتوازي مع الاستخدام الفعال لأدوات إدارة المخاطر التقليدية بما فيها النماذج الرياضية والإحصائية.

شملت الأداة الرئيسية المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان مجموعة من سياسات وإجراءات الائتمان المحددة بدقة وعناية. فإلى جانب إبلاغ الجهات المعنية داخل مؤسسة الخليج للاستثمار بمدى استعداد المؤسسة لتقبل المخاطر وذلك من خلال اعتماد حدود لكل دولة يجري الاستثمار فيها وكل منتج وصناعة وملتزم، فقد أدرجت هذه السياسات على نحو مفصل عمليات القياس والمتابعة وإعداد التقارير ذات الصلة، علماً بأن إطار اعتماد الائتمان – والذي أعد ليطبق بشكل حازم – يوجب إجراء تقييم متشدد وشامل لجدارة كل ملتزم بالائتمان. وبعد ذلك، تقوم الإدارة باعتماد الحدود الائتمانية لكل ملتزم. وعلاوةً على ذلك، يتم وضع حدود لكل منتج ولكل صناعة بهدف ضمان التنويع الواسع لمخاطر الائتمان، كما أن سياسات وإجراءات الائتمان يجري تصميمها على نحو يتيح التعرف في مرحلة مبكرة على مستويات التعرض للمخاطر التي تتطلب متابعة ومراجعة أكثر تفصيلا.

تستخدم عملية إدارة مخاطر الائتمان أساليب وطرقا إحصائية أيضاً لتقدير الخسائر المتوقعة وتلك غير المتوقعة لمختلف أنشطة المؤسسة. ووفقاً لمنهجية القياس الائتمانية، يتيح هذا النظام إمكانية قياس المخاطر الائتمانية بدقة أكبر، سواء على أساس الانكشافات الفردية أو على أساس المحافظ. وتحتسب الخسائر المتوقعة وتلك غير المتوقعة بناء على بيانات احتمال الإخلال (PD) والخسائر الناجمة عن الإخلال (LGD) والتي تنشرها وكالات التصنيف الرئيسية.

تشكل محفظة أسواق الديون الرأسمالية أكبر فئات الموجودات وتمثل حوالي ٣٣٪ من مجموع الميزانية.. وتجري متابعة هذه المحفظة قياساً على حدود خاصة بقيمة الائتمان المعرضة للمخاطر (VaR) والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة. إن حد الائتمان البالغ ١٩٠ مليون دولار والمعرض للمخاطر (درجة ثقة بنسبة ٩٩,٩٦٪ لسنة واحدة)، والذي يشكل إضافة إلى الحدود النظرية الحالية لهذه المحفظة، يقوم على أساس منهج قياس الائتمان الذي يستخدم "أساليب محاكاة مونت كارلو".

يبين الجدول أدناه أرقام قيم الائتمان المعرضة للمخاطر فيما يتعلق بمحافظ أسواق الديون الرأسمالية. وبلغت القيمة السوقية لهذه المحفظة ١،٩٢٣,٦ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، مقارنة مع ٢،٦٠٣,٧ مليون دولار في الأول من يناير ٢٠١٠. وسجل متوسط قيمة الائتمان المعرض للمخاطر نفس مستوى العام السابق مما خفض مراكز السندات المعززة بالموجودات خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠، وهو ما أدى إلى انخفاض بنسبة ١٠٪ أو ١٥,٦ مليون دولار في قيمة الائتمان المعرض للمخاطر في نهاية العام.

الجدول ١: قيم الائتمان المعرض للمخاطر لسنة ٢٠١٠ – مستوى ثقة يعادل ٩٩,٩٦٪ لفترة احتفاظ تبلغ سنة واحدة

بآلاف الدولارات الأمريكية	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	٢٠١٠/١٢/٣١
محافظ الديون	١٦٢،٧٨٣	١٣٩،١٤٣	١٨٠،٠٢٨	١٣٩،١٤٣

على الرغم من مسئولية وحدات العمل عن إبقاء الانكشافات ضمن الحدود المقررة، فإن الانكشافات الفعلية تخضع لمراقبة مستمرة من قبل إدارات رقابية مستقلة بما فيها إدارة المخاطر والرقابة المالية والالتزام الرقابي والتدقيق الداخلي. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا تمثل عنصراً أساسياً في عملية المراقبة وذلك من خلال الاستخدام الفعال للنظم الحديثة القادرة على متابعة ومراقبة الأنشطة التي تنطوي على مخاطر بشكل آني تقريباً.

يتضمن الشكل أدناه تحليلاً حسب نوع النشاط للمصادر الرئيسية لمخاطر الائتمان. وتعكس النسب مدى تعرض كل منها للمخاطر، وتم احتسابها على أساس توجيهات بنك التسويات الدولية المتعلقة بكفاية رأس المال. ويتضمن القسم الخاص بالإفصاح في الجزء الخاص ببازل ٢ تفاصيل إضافية حول مسائل شتى بما فيها التعرض لمخاطر الائتمان حسب التصنيف والقطاع والموقع الجغرافي وفترة الائتمان.

الشكل ١: مصادر مخاطر الائتمان (التعرض الوزني لمخاطر الائتمان)

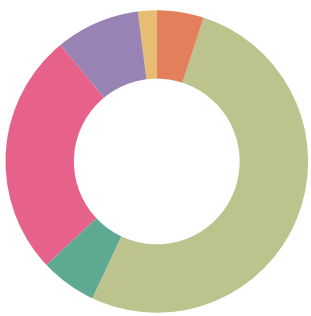

٢٪ الصناديق السيادية والملكية العامة
٩٪ بنوك
٢٦٪ شركات
٦٪ منتجات التوريق والمنتجات الخاصة
٥٢٪ مشاريع، أسهم شركات خاصة وغيرها من صناديق أسهم الشركات الخاصة
٥٪ موجودات أخرى

تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من إعادة الاصطفاف في الرسم التوضيحي للائتمان المعرض للمخاطر في نهاية عام – ٢٠١٠ مقارنة مع العام السابق – كانت تتعلق بعمليات التوريق والاستثمارات والمشروعات الخاصة والأسهم الخاصة .وارتفع التعرض الوزني لمخاطر الائتمان بالنسبة للمشروعات والأسهم الخاصة من ٤٦,٥٪ من الإجمالي في عام ٢٠٠٩ إلى ٥٢٪ في نهاية عام ٢٠١٠، كما ارتفع بالنسبة للشركات من٢٥,٥٪ من الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٢٦,٥٪ في نهاية عام. ٢٠١٠ وانخفض التعرض الوزني لمخاطر الائتمان بالنسبة للتوريق والاستثمار الخاص من ٩,٢٪ من الإجمالي في عام ٢٠٠٩ إلى ٦,١٪ في نهاية عام ٢٠١٠، وكان العنصران الرئيسيان في مجمل مخاطر الائتمان هما الاستثمار في المشاريع وأسهم الشركات الخاصة وسندات الدين الصادرة من قبل البنوك والشركات.

يركز نشاط المشاريع بشكل رئيسي على دول مجلس التعاون الخليجي انطلاقاً من فهمنا العميق لديناميكية بيئة هذه المنطقة حيث نتمتع بإدارة أفضل للمخاطر الكامنة. وتتم الاستثمارات بعد إجراء تحليل نوعي وكمي صارم وبعد تحقيق أهداف العائد على المخاطر.

ويوضح الشكل رقم ٢التنويع الواسع والصائب الذي يشمل مختلف قطاعات الصناعة ضمن هذه المحفظة. أما صناديق الأسهم الخاصة وصناديق الأسهم الأخرى فتمثل الاستثمارات مع مديري صناديق أطراف ثالثة وخصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا والذين يجري اختيارهم بعد تقييم دقيق لسجل أدائهم وبعد إجراء استقصاءات شاملة.

الشكل ٢: المشروعات الاستثمارية الرئيسية حسب القطاع (الصناعة)

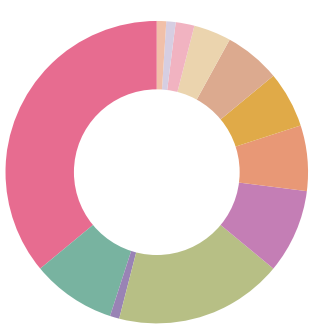

٣٦٪ كيماويات
٩٪ مواد بناء
١٪ ورق ومنتجات الغابات
١٨٪ معادن وتعدين
٩٪ الطاقة والمرافق
٧٪ سلع رأسمالية
٦٪ تأمين
٦٪ اتصالات
٤٪ خدمات مالية متنوعة
٢٪ مواد غذائية ومشروبات وتبغ
١٪ معدات وخدمات رعاية صحية
١٪ نقل
٠٪ سلع استهلاكية معمرة وأزياء

الأدوات المالية خارج بنود الميزانية العمومية

في السياق الطبيعي لنشاطها، تستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار المشتقات وأدوات التعامل في أسواق الصرف لتلبية الاحتياجات المالية لعملائها وتحقيق إيرادات من عمليات التداول وإدارة انكشافاتها على مخاطر السوق.

وفيما يتعلق بتعاملاتها في مجال المشتقات وصفقات العملات، تطبق المؤسسة إجراءات مماثلة لإجراءات بنود الميزانية العمومية لقياس ومراقبة مخاطر الائتمان. وزاد التعرض الوزني لمخاطر الائتمان بالنسبة للبنود خارج الميزانية العمومية إلى حوالي ٨,٤٪ من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان. ويمثل هذا الرقم أو النسبة التقييم بأسعار السوق أو عقود تكلفة الاستبدال. وفي نهاية عام ٢٠١٠ كانت جميع المشتقات القائمة والمحتفظ بها لغرض التداول تتكون من عقود عملات أجنبية، منها ٣٧٪ قصيرة الأجل تستحق خلال أقل من سنة واحدة. وأما مبالغ مخاطر الائتمان الناشئة عن هذه المعاملات فتتعلق ببنوك رئيسية. وتشمل المعاملات خارج بنود الميزانية العمومية بنوداً طارئة متعلقة بالائتمان ومصممة على نحو يلبي المتطلبات المالية لعملاء المؤسسة.

ويتضمن الإيضاحان ٢٣و ٢٤ في البيانات المالية تحليلاً مفصلا لمخاطر الائتمان للبنود الطارئة المرتبطة بالائتمان والمشتقات ومنتجات التعامل بالعملات.

وعلى الرغم من استقرار أسواق الائتمان العالمية بعد بلوغها أعلى مستويات حالة عدم اليقين والاضطراب التي خيمت عليها خلال الأزمة، فإن المؤسسة ستواصل الالتزام بتطبيق آليات داخلية صارمة لاحتواء المخاطر.

وفي ظل الاستمرار في تعزيز وتطوير آلية مراقبة والسيطرة على المخاطر، صارت مهمة إدارة المخاطر الآن أكثر انخراطاً في أنشطة وحدات الأعمال بعد أن تم إدخالها كجزء أساسي من عملية الاستثمار. وإلى جانب إدخال معلومات ائتمانية إضافية بما فيها أسعار شهادات الإيداع وأسعار الأسهم والتصنيفات المرتبطة بالسوق ضمن إطار تحليل الائتمان، زيدت وتيرة أنشطة المراقبة والتقارير المنتظمة.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في إمكانية الخسارة نتيجة للتغيرات في قيمة الأدوات المالية الناجمة عن تغيرات عكسية في عوامل السوق.

وتتألف مخاطر السوق التي تتعرض لها مؤسسة الخليج للاستثمار من ثلاثة مكونات رئيسية، وهي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الملكية ومخاطر العملات الأجنبية.. واستناداً إلى مكونات أو عناصر المخاطر، يعرض الشكل أدناه تحليلا للأنشطة الاستثمارية المجمعة وأنشطة الاستثمار ضمن مجموعة الأسواق العالمية وحدها (مع استبعاد مراكز الأسهم الاستراتيجية ضمن أعمال الاستثمار الرئيسية). وتعكس النسب المئوية المبينة في الشكل أدناه متوسط القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) – مدروسة كلا على حدة – دون النظر بعين الاعتبار إلى آثار التنويع عبر فئات المخاطر.

الشكل ٣: مكونات مخاطر السوق – عام

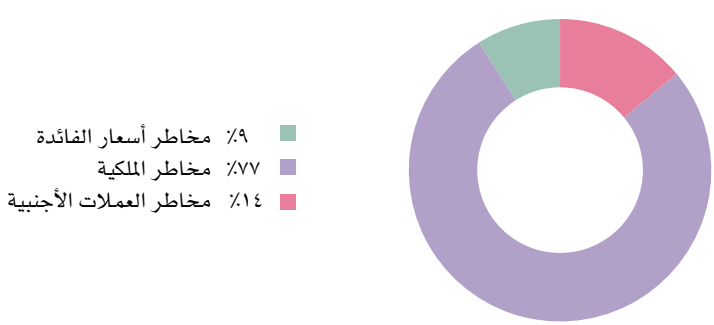

يجري قياس مخاطر السوق ومراقبتها وإدارتها سواء على أساس نظري أو باستخدام مفهوم القيمة السوقية المعرضة للمخاطر، وتطبق الأساليب الإحصائية الكمية مقرونةً بالأحكام القائمة على الخبرة والموهبة المصقولة بالتجربة من أجل إدارة مخاطر السوق على نحو فعال. وهناك نظام من الحدود والإرشادات يقيد النشاط المعرض للمخاطر المرتبطة بالمعاملات الفردية وصافي المراكز والأحجام وآجال الاستحقاق والتركزات والحد الأقصى المسموح به من الخسائر، مع التأكد من بقاء المخاطر ضمن المستويات المقبولة فيما يتعلق بالمبالغ النظرية. ويوفر النظام المرتكز على القيمة المعرضة للمخاطر معيارا أكثر ديناميكية لقياس مخاطر السوق بحيث يسجل في الوقت الملائم تأثير التغيرات في بيئة الأعمال على قيمة محفظة الأدوات المالية.

يتم احتساب القيمة السوقية للمخاطر (VaR) وإبلاغ الإدارة العليا بها يوميا وعلى مستويات مختلفة تشمل المحفظة ووحدة الأعمال والمؤسسة ككل.

يوضح الجدول التالي مبالغ القيمة المعرضة للمخاطر وفقا لإحصائية مجموعة الأسواق العالمية لعوامل المخاطر كل على حدة. *(يرجى ملاحظة أن القيمة الإجمالية المعرضة للمخاطر لمجموعة الأسواق العالمية تستثنى استثمارات المساهمات الاستراتيجية ضمن عملية استثمار المبلغ الأصلي).* وتقوم قياسات القيمة المعرضة للمخاطر على أساس مستوى ثقة يبلغ ٩٥٪ وفترة احتفاظ مدتها ٢٥ يوماً واستخدام بيانات تاريخية موزونة.

الجدول ٢: القيمة السوقية المعرضة للمخاطر (VaR) بمجموعة الأسواق العالمية فقط، مع فترة احتفاظ مدتها ٢٥ يوما ومستوى ثقة يبلغ ٩٥٪

٢٠١٠				
بآلاف الدولارات الأمريكية	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	٢٠١٠/١٢/٣١
سعر الفائدة	١،٣٦٢	٧٦٨	٢،٧٢٦	٢،٧٢٠
حقوق الملكية	١٢،١١٦	١١،٢٠١	١٤،٥٦٤	١١،٥٩٣
العملات الأجنبية	٢،٢٢٩	٩٢٤	٤،٣٤٠	٣،٤٦٥
الإجمالي*	١١،٨٥٦	١٠،٤٩٠	١٤،٢٤٠	١٠،٨٩٠
٢٠٠٩				
بآلاف الدولارات الأمريكية	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	٢٠٠٩/١٢/٣١
سعر الفائدة	٤،٨٢٣	١،٥٣٦	٧،٩٧٥	١،٨٧٢
حقوق الملكية	٢٤،٩٦٨	١٠،١٧٢	٣٢،٩٣٥	١٠،٩٨١
العملات الأجنبية	٢،٤١١	١،٧٦٥	٤،٤٠٦	٢،١١٧
الإجمالي*	٢٥،٢٠٣	١٠،٢٠٠	٣٣،١٣٢	١١،٠٨٦

* إجمالي القيم المعرضة للمخاطر يشمل منافع التنويع.

حافظت مؤسسة الخليج للاستثمارات خلال عام ٢٠١٠ على استراتيجيتها الحصيفة والمتحفظة التي حالت دون حدوث أي زيادة ملموسة في حالات الانكشاف على مخاطر السوق، وهو ما انعكس في انخفاض إجمالي القيمة المعرضة لمخاطر السوق ليتراوح بين ١٠,٥ مليون دولار أمريكي و١٤,٢ مليوناً، وليبلغ متوسطها حوالي ١١,١٩ مليون دولار مقارنة مع ٢٥,٥ مليوناً في عام ٢٠٠٩. وظلت القيمة الإجمالية المعرضة للمخاطر ضمن الحدود المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطرة ومجلس الإدارة. ولا تزال القيمة المعرضة لمخاطر أسعار الأسهم (Equity VaR) العنصر الأكبر ضمن القيمة المعرضة لمخاطر السوق (VaR)، بينما تظل القيمة المعرضة لمخاطر أسعار الفائدة معتدلة بالنظر إلى كون المؤسسة تتحوط إلى حد كبير بشأن مراكز أسعار الفائدة. وستظل المؤسسة تراقب عن كثب وبشكل دقيق البيئة التشغيلية وتسعى إلى معالجة مسألة مخاطر السوق في الوقت الملائم.

الشكل ٤: بيان القيمة المعرضة للمخاطر، مع فترة احتفاظ تبلغ ٢٥ يوماً ومستوى ثقة يبلغ ٩٥٪، (القيمة المعرضة للمخاطر بآلاف الدولارات الأمريكية):

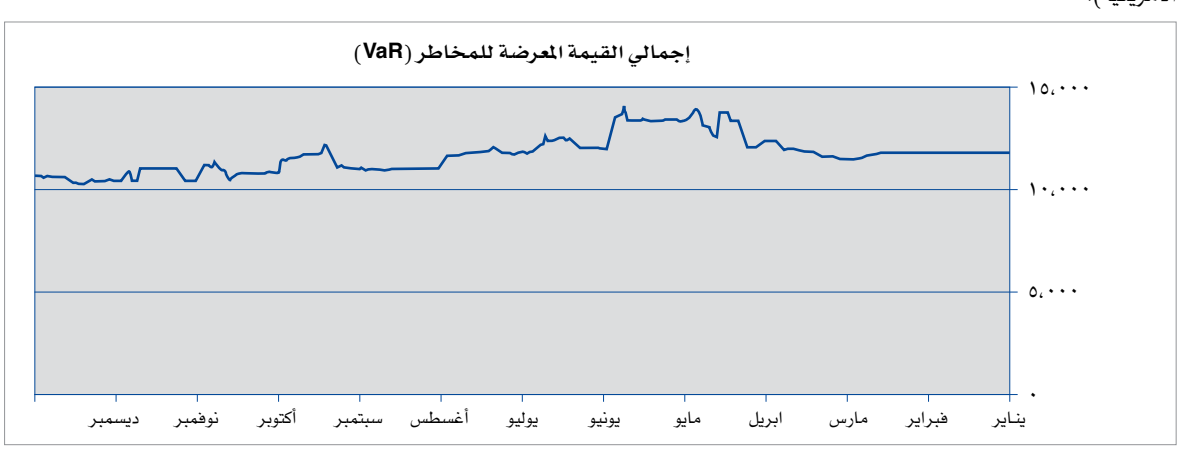

يجب أن نلاحظ أن محافظ ومراكز معينة ليست مدرجة ضمن القيمة المعرضة لمخاطر السوق لأن القيمة المعرضة للمخاطر ليست الطريقة الأنسب لقياس المخاطر بالنسبة لهذه المحافظ التي تشمل استثمارات المشاريع الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي ومحفظة صناديق الأسهم الخاصة الدولية. وتقاس مخاطر السوق المرتبطة بهذه الأسهم بمقياس حساسية يبلغ ١٠٪ – وهو انخفاض تقديري في قيم الموجودات. يمكن للقيم العادلة للمراكز الأساسية أن تكون لها حساسية تجاه التغيرات في عدد من العوامل بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، الأداء المالي للشركات والتوقيت المتوقع للتدفقات النقدية ومبالغها وأسعار الخصم والتوجهات ضمن القطاعات الاقتصادية ونماذج الأعمال الأساسية. ويبين الجدول أدناه مقياس الحساسية لسنتي ٢٠١٠ و ٢٠٠٩، علماً بأن محافظ الاستثمارات الرئيسية وأسهم الشركات الخاصة مصنفة على أنها متاحة للبيع، ومن ثم فإن قياس الحساسية بنسبة ١٠٪ في الجدول التالي يعكس الأثر على حقوق المساهمين وليس على الأرباح.

الجدول ٣: قياس الحساسية للموجودات غير المشمولة بالقيمة المعرضة لمخاطر السوق (بآلاف الدولارات الأمريكية)

فئات الموجودات	قياس الحساسية ١٠٪	قياس الحساسية ١٠٪ (الأثر على حقوق المساهمين)	
		٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
الاستثمارات الرئيسية	قيمة الموجودات الأساسية	١٨٧،٨٠٩	١٤٧،١٩٤
الاستثمارات الرئيسية	قيمة الموجودات الأساسية	٢٧،٦٠٢	٢٦،٩٤٦

يشكل "تحليل السيناريوهات" عنصراً أساسياً في إدارة مخاطر السوق. وقد يصبح افتراض المسار الطبيعي الذي ترتكز عليه النماذج الإحصائية غير ساري المفعول نتيجة لتزامن أحداث معينة. أما سيناريوهات المستقبل التي ينتج عنها تحليل للسلوك التاريخي والعلاقات بين مكونات المخاطر الأساسية، فيتم تقديرها ثم تحديد مبالغ الخسائر المحتملة. ويشتق معظم هذه السيناريوهات من أحداث الاقتصاد الكلي التي وقعت في الماضي، معدلة على نحو يتواءم مع ما قد يحدث في المستقبل.

إدارة مخاطر السيولة

تعني مخاطر السيولة العجز عن الوفاء بكافة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية في المواعيد المحددة لها ودون الحاجة إلى بذل جهود لا داعي لها، سواء كان ذلك في شكل نقصان في الالتزامات المالية أو زيادة في الموجودات. وقد تتزايد المخاطر نتيجة لعجز المؤسسة عن تدبير الأموال بتكلفة مقبولة لأداء التزاماتها في الموعد المحدد.

هناك مصدران لمخاطر السيولة تأخذهما المؤسسة بعين الاعتبار، وهما:

أ) ***ندرة سيولة التدفقات النقدية*** والناجمة عن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية أو الحصول على أموال بأسعار معقولة وللآجال المطلوبة.

ب) ***ندرة سيولة الموجودات*** المرتبطة بافتقار السوق إلى السيولة في فترات يراد تسييل الموجودات خلالها قسريا.

ترى المؤسسة أن رأس المال يلعب دوراً خاصاً في التخطيط للسيولة بقدر ما قد تنشأ مشكلات السيولة على المدى القصير إذا رأت السوق أن قيمة رأس المال قد انخفضت على نحو لا يمكّن المؤسسة على المدى الطويل من الوفاء بالتزاماتها.

تتبنى مؤسسة الخليج للاستثمار في إدارة السيولة أسلوب الميزانية العمومية الشامل الذي يجمع بين كافة مصادر واستخدامات السيولة. وعلى وجه أكثر تحديداً، تغطي متطلبات السيولة مختلف الاحتياجات التي تتطرق إليها الإدارة العليا للمؤسسة ومن بين هذه الاحتياجات ما يلي:

أ) استيفاء التدفقات النقدية اليومية،

ب) مواجهة التقلبات الموسمية لمصادر الأموال،

ج) مواجهة دورات التقلبات في الأحوال الاقتصادية التي قد تؤثر على مدى توافر الأموال،

د) تخفيف الأثر السلبي للتغيرات المحتملة المستقبلية في ظروف السوق بما يؤثر على قدرة مؤسسة الخليج للاستثمار على التمويل الذاتي،

هـ) تحمل وتجاوز عواقب فقدان الثقة التي قد تدفع الجهات التي تقدم الأموال إلى سحب التمويل المقدم إلى مؤسسة الخليج للاستثمار.

حدود السيولة

بوصفها جزءاً من خطة التمويل والسيولة، تحدد وتعتمد حدود السيولة ونسب السيولة ومحفزات السوق والافتراضات المتعلقة باختبارات التحمل الدورية. ويعتمد حجم الحدود على حجم الميزانية العمومية وعمق السوق ومدى استقرار الالتزامات المالية وسيولة الموجودات. وبشكل عام، توضع الحدود على نحو يتيح للمؤسسة التمويل الذاتي في حالة أسوأ السيناريوهات.

تشمل حدود السيولة التي تخضع للمتابعة المنتظمة ما يلي:

أ) الحد الأقصى للتدفقات النقدية اليومية بالعملات الرئيسية،

ب) الحد الأقصى للتدفقات النقدية التراكمية التي ينبغي أن تتضمن التدفقات الخارجة المحتملة والناتجة عن سحب الالتزامات، وغير ذلك،

ج) نسبة صافي الموجودات السائلة، وهي النسبة التي تحتسب بتبني النظرة المتحفظة إلى الموجودات السائلة القابلة للتداول، مع معدل خصم لتغطية تقلبات الأسعار وأي انخفاض في السعر في حالة البيع القسري.. وتمثل هذه النسبة تناسب تلك الموجودات السائلة مع الالتزامات المالية المتقلبة.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ كانت نسبة صافي الموجودات السائلة ٢١٧,٧٪. وقد روعيت في تحديد هذه النسبة المعاييرالاساسية التالية:

أ) يستخدم الاستحقاق المتبقي لمدة ثلاثة أشهر في وضع الحدود الزمنية القصوى التي يتم من خلالها تحديد بنود الميزانية العمومية على أساس كونها سائلة أو غير سائلة، مستقرة أو غير مستقرة.

ب) تطبق أساليب التشذيب "haircut" المناسبة على الموجودات السائلة لتعكس خصومات السوق المحتملة.

ج) يتم الاحتفاظ بوضع "مجريات العمل المعتادة" في تأكيد مستوى الموجودات المراد تسييلها أو رهنها لتفادي إرسال إشارة خاطئة إلى السوق.

تدار محفظة الاستثمار الخاصة بالمؤسسة بحيث تعادل الأوراق المالية غير المرهونة والقابلة للتداول والتي تشمل الاحتياطي الاستراتيجي ما نسبته ٥٠٪ من الحد الأقصى التقديري للتدفقات النقدية التراكمية على مدى زمني يبلغ ٣٠ يوماً كحد أقصى. وفي نهاية ديسمبر ٢٠١٠ كانت الاستثمارات في الأوراق المالية القابلة للتداول تعادل تلك النسبة، وبلغت قيمتها ١,٩ مليار دولار أمريكي تقريبا وتتكون هذه الاستثمارات بشكل أساسي من أوراق مالية بدرجة استثمارية.

تخضع كميات الأوراق المالية المرهونة لمراجعة دورية بحيث يمكن التحقق من أن كمية الأوراق المالية المرهونة لا تتجاوز المبالغ المطلوبة بالفعل لضمان التمويل أو لأغراض أخرى. وإلى جانب ذلك، وبأقصى قدر ممكن، يتم اختيار الأوراق المالية المراد رهنها بطريقة تسمح باستخدام الأوراق المالية الأطول أجلا أو الأقل قابلية للتداول.

الدخول إلى السوق بحثا عن السيولة

تشمل الإدارة الفعالة للسيولة تقييم عملية دخول السوق وتحديد خيارات التمويل المختلفة. ومن هذا المنطلق ترى مؤسسة الخليج للاستثمار أن من الأهمية القصوى الاحتفاظ بثقة السوق لتحقيق المرونة اللازمة للاعتماد على الفرص في توسيع نطاق الأعمال وفي حماية القاعدة الرأسمالية للمؤسسة.

إن الإدارة الإيجابية والفعالة والحصيفة للسيولة تتطلب هيكل تمويل مستقرا ومتنوعا. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى مؤسسة الخليج للاستثمار على الدوام إلى الاحتفاظ بمحفظة متوازنة بشكل جيد للالتزامات المالية بهدف تأمين تدفقات مستقرة للتمويل ولتوفير الحماية من حالات الانقطاع المفاجئة في السوق. وتؤكد المؤسسة، بقدر ما يكون ذلك متاحا من الناحية العملية وبما يتسق مع أهدافها الأخرى، على تقليل الاعتماد على الأموال المقترضة قصيرة الأجل واستخدام عمليات الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل بدلا من التمويل قصير الأجل.

تستخدم المؤسسة مجموعة متنوعة من مصادر التمويل والعملات وآجال الاستحقاق للوصول عبر مدخل واسع إلى قاعدة المستثمرين.
وخلال عام ٢٠١٠ نفذت بنجاح مبادرات عديدة لتعزيز وضع المؤسسة المتعلق بالسيولة. وكان من أبرز هذه المبادرات جمع مبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في صورة تمويل مدته ثلاثة أعوام من مستثمرين إقليميين. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ بلغ التمويل الإجمالي للمؤسسة، ١،١٧٩ مليون دولار أمريكي.

وبالإضافة إلى ذلك، نجحت المؤسسة في تعزيز تنوع مصادر قاعدة ودائعها في مؤشر واضح على ازدياد ثقة السوق. وفي نهاية عام ٢٠١٠، بلغت قاعدة ودائع المؤسسة حوالي ١،٤٢٩ مليون دولار أمريكي، ٩٩٪ منها تقريبا عائدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أثبتت ودائع دول مجلس التعاون الخليجي على مدى السنين أنها مصدر مستقر وراسخ للأموال. وتحصل المؤسسة على تمويل إضافي قصير الأجل عبر اتفاقيات إعادة الشراء المضمونة بمحفظة أوراق مالية عالية الجودة.

وبلغ حجم هذا الأسلوب التمويلي ما يقارب ٢٤,٧٪ من إجمالي التمويل في نهاية عام ٢٠١٠ الذي نجحت المؤسسة خلاله في الحصول على أموال من خلال اتفاقية إعادة شراء لفترة ضمان أطول نسبيا تبلغ عامين أو ثلاثة وبأسعار تنافسية مما يعكس الجودة العالية لمحفظة الأوراق المالية.

شهد عام ٢٠١٠ تحسنا كبيرا في وضع السيولة في الأسواق الدولية والإقليمية مقارنة مع العام السابق، إلا أن المؤسسة واصلت تبني أسلوب محافظ واحتفظت بمستويات أعلى من السيولة النقدية وغيرها من الموجودات السائلة ذات الأجل القصير.

يتضمن الجدول التالي تفاصيل مقارنة لمصادر تمويل المؤسسة لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠:

بملايين الدولارات الأمريكية	٢٠١٠ (دولار)	٢٠١٠ (٪)	٢٠٠٩ (دولار)	٢٠٠٩ (٪)
ودائع دول مجلس التعاون الخليجي	١،٤١٩	٪٢٥	١،٣٤٩	٪٢٢
ودائع دولية	١٠	–	١١	–
تمويل إعادة شراء	٨٥٦	٪١٥	١،٢١١	٪٢٠
تمويل لآجال	١،١٧٩	٪٢٠	١،٥٨٧	٪٢٦
محافظ المساهمين وغيرها	٢،٣١٢	٪٤٠	١،٩٥٥	٪٣٢
الإجمالي	٥،٧٧٦	٪١٠٠	٦،١١٣	٪١٠٠

خطة التمويل في حالات الطوارئ

تدير مؤسسة الخليج للاستثمار السيولة من خلال عملية محددة بوضوح للتأكد من استيفاء متطلبات التمويل على النحو السليم. وتتضمن هذه العملية خطة ملائمة لتمويل الحالات الطارئة (CFP).

إن من شأن خطة تمويل الطوارئ تهيئة وإعداد المؤسسة لمواجهة الأحداث غير المتوقعة فيما يتعلق بأزمات السيولة الناجمة عن التغيرات الكبيرة في أوضاع السوق المالية بما فيها انخفاض مستويات التصنيف الائتماني. تتضمن وثيقة السيولة لمؤسسة الخليج للاستثمار تفاصيل دقيقة حول خطة تمويل الطوارئ. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

أ) سلسلة متنوعة من الإجراءات الواجب اتباعها في حال عدم حدوث أزمة سيولة بهدف تعزيز السيولة المتوفرة للمؤسسة في حال وقوع أي أزمة،

ب) تحديد المحفزات المعينة التي تستدعي تفعيل خطة تمول الطوارئ،

ج) إرشادات محددة لإدارة أزمات السيولة.

وخلال عام ٢٠١٠ الحافل بالتحديات، ظل وضع السيولة الخاصة بالمؤسسة في كل الأوقات كافيا لتلبية متطلبات الاستمرار في تطبيق استراتيجيتها.

مخاطر فجوات أسعار الفائدة

تدير مؤسسة الخليج للاستثمارات على نحو فعال انكشافها على مخاطر أسعار الفائدة لتعزيز الدخل الصافي من الفائدة والحد من الخسائر المحتملة نتيجة للفجوات بين الودائع والاستثمارات والاقتراضات. وهذه هي إحدى المسئوليات الرئيسية لمجموعة إدارة الخزينة. وتقاس فجوة أسعار الفائدة بمعادلات العقود الآجلة باليورودولار. ومن المقبول على نطاق واسع أن النسبة المحتسبة من العقود الآجلة باليورودولار لفترة قصيرة (لمدة تصل إلى سنتين) هي بالفعل سعر الفائدة الآجل على العقد الأساسي. أما عمليات التمويل أو الإيداع أو الاقتراض التي يزيد أجلها عن سنتين أو ينبغي إعادة تسعيرها لأجل يزيد عن سنتين، فيتم إبرام عقود مقابلة لها أو عقود تحوط بشأنها.

ونظراً لامتلاك مؤسسة الخليج للاستثمار أيضاً مراكز أسعار فائدة بعملات رئيسية أخرى غير الدولار الأمريكي، فإن الفجوات المتعلقة بمراكز تلك العملات تترجم إلى ما يعادلها بالدولار بهدف تقدير عدد عقود الآجل المقابلة لها باليورودولار.

ويعتبر عقد الآجل بالنظر إلى سيولته وثيقة مقبولة لقياس مخاطر فجوات أسعار الفائدة على التمويل قصيرالأجل. وتتمثل مبررات اللجوء إلى هذا النوع من القياس – في حالة الضرورة – في كون الفجوات الإيجابية (أو السلبية) في نطاق زمني محدد يمكن تغطيته من خلال بيع (أو شراء) عقود الآجل باليورودولار المعادلة للمبلغ النظري لتلك الفجوات. وتستحق العقود المرتقبة من الفترة الزمنية كل على حدة بشكل تراكمي لكل عملة، ثم يتم تجميعها لكافة العملات. ويبلغ الحد الأقصى لعدد العقود النظرية في الوقت الحالي ٣،٥٠٠ عقد.

تضطلع الخزينة بالمسئولية عن متابعة والتحقق من بقاء الانكشاف على مخاطر أسعار الفائدة قصيرة الأجل ضمن الحدود المصرح بها، إلا أن هناك إجراءات للإحالة إلى المستويات الإدارية الأعلى لمعالجة حالات الزيادة الحادة سواء المؤقتة أو الدائمة.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، بلغت عقود الآجل باليورودولار ٢،٠١٢ عقدا فيما بلغت قيمتها التقديرية المعرضة للمخاطر (VaR) ٠،٩٣ مليون دولار.

وضع الاستحقاق الخاص بالموجودات والالتزامات المالية

يتضمن الإيضاح رقم ٢٢ في البيانات المالية تفصيلا لوضع الاستحقاقات حسب فئة الموجودات أو الالتزامات المالية. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، كان حوالي ٥٨٪ من مجموع الموجودات واجب الاستحقاق خلال ٣ أشهر وذلك بناء على التقييم الداخلي لحقوق المؤسسة وقدرتها على تسييل تلك الأدوات. في مقابل ذلك، وتطبيقا للمبدأ نفسه، كان حوالي ٣٢٪ من إجمالي الالتزامات المالية في نطاق الفترة الزمنية ذاتها. وقد ساهمت المحفظة الكبيرة من الأوراق المالية القابلة للتداول وذات النوعية العالية في الارتفاع النسبي للموجودات السائلة. ويوضح أداء المؤسسة المتعلق بالمحافظة على الموجودات الخليجية أن الودائع ذات الآجال القصيرة من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المالية الإقليمية تم تجديدها على نحو مستمر ومنتظم على امتداد السنوات الماضية.

التصنيف الائتماني

استقرت مستويات التصنيف الائتماني لمؤسسة الخليج للاستثمار تتويجا لمحافظة المؤسسة على أدائها الجيد على مدى السنتين الأخيرتين بما في ذلك التحسن الكبير في القوة المالية والسيولة والالتزامات المالية ومستويات المخاطرة الكلية المعززة. وأكدت وكالة موديز قبل فترة وجيزة احتفاظ مؤسسة الخليج للاستثمار بتصنيف ائتماني بدرجة Baa٢ كما رفعت نظرتها المستقبلية للمؤسسة من "سلبي" إلى "مستقر".

وكما في نهاية سنة ٢٠١٠، تتمتع ودائع مؤسسة الخليج للاستثمار طويلة الأجل بتصنيف بدرجة BBB من قبل وكالة فيتش وبدرجة Baa من قبل موديز. ولا تزال المؤسسة تتمتع بتصنيف بدرجة AAA من قبل وكالة التصنيف الائتماني الماليزية (RAM).

	موديز	فيتش	وكالة التصنيف الماليزية
ودائع طويلة الأجل	Baa2	BBB	AAA
ودائع قصيرة الأجل	P2	F3	P1
القوة المالية للبنوك	D-		

قوة رأس المال

يمثل رأس المال الاستثمار من قبل المساهمين، كما يشكل مصدرا استراتيجيا لتعزيز أنشطة المؤسسة المتلقية للمخاطر. وتماشيا مع الأهداف المالية للمؤسسة، تسعى الإدارة إلى استخدام هذا المصدر بطريقة فعالة ومنظمة تحقيقا للعوائد التنافسية. ويعكس رأس المال أيضا القوة المالية والضمان لدائني المؤسسة ومودعيها. تعد إدارة رأس المال ضرورية لفلسفة إدارة المخاطر لدى مؤسسة الخليج للاستثمار، وتراعي المتطلبات الاقتصادية والرقابية.

وبلغ حجم القاعدة الرأسمالية ٢,١ مليار دولار أمريكي متجاوزا المستويات المرتفعة التي حققها خلال فترة ما قبل الأزمة المالية عام ٢٠٠٨. وتبقى مؤسسة الخليج للاستثمار واحدة من أفضل المؤسسات المالية الإقليمية من حيث حجم القاعدة الرأسمالية.

رأس المال التنظيمي

طرحت لجنة بازل للرقابة المصرفية إطارا معدلا لمعدل كفاية رأس المال يعزز تبني ممارسات أقوى لإدارة المخاطر ومتطلبات رأسمالية أكثر حساسية للمخاطر، والتي تعتبر سليمة من الناحية النظرية وتراعي في الوقت ذاته المزايا المحددة للنظم الرقابية والمحاسبية الراهنة في الدول الأعضاء.

وقد أصدر بنك الكويت المركزي توجيهات للبنوك المحلية لتطبيق هذه الاتفاقية المعدلة اعتبارا من ديسمبر ٢٠٠٥ وعلى الرغم من أن مؤسسة الخليج للاستثمار لا تعمل تحت إشراف بنك الكويت المركزي، إلا أنها ترى أن من الحكمة تنفيذ التوصيات المحددة بموجب الاتفاقية المعدلة وذلك تحقيقا للأهداف الرئيسية التالية:

أ) تقيدت المؤسسة – ولا تزال – بمعايير اتفاقية بازل ١ (١٩٨٨) وبالتعديلات التي أدخلت عليها في عام ١٩٩٨ (مخاطر السوق). وكتطور تطبيعي لمسارات العمل، فإن تبني المعايير المعدلة الواردة في اتفاقية رأس المال المعدلة يعزز التزام المؤسسة بالتوافق مع المعايير الدولية.

ب) تدرك مؤسسة الخليج للاستثمار تماما أهمية الأساليب الكمية والنوعية المحددة في اتفاقية بازل ٢ والتي تفرض الاجتهاد والانضباط بشأن تقييم كفاية رأس المال.

ج) ينظر إلى تبني اتفاقية بازل ٢ بشأن رأس المال على أنه يعزز ثقافة المخاطر داخل المؤسسة كما يعزز صورة وسمعة مؤسسة الخليج للاستثمار في السوق، الأمر الذي يحسن بدوره التصنيفات الائتمانية الخارجية الممنوحة من قبل وكالات التصنيف الدولية، كما يؤدي بالتالي إلى ضمان استمرار الوصول إلى أسواق رأس المال.

ووفقا لأحكام الاتفاقية الجديدة، بلغت نسبة رأس المال الإجمالي للمؤسسة ٣٠٪ نهاية ديسمبر ٢٠١٠. وظلت نسبة الشريحة الأولى كما هي، حيث تم خفض الحجم الصغير القائم من الشريحة الثانية من رأس المال إلى الصفر بعد الاستقطاعات. بالمقابل، بلغت نسبة إجمالي رأس المال والشريحة الأولى ٢٧,٧٪ في السنة السابقة و ٨,٦٥٪. في سنة ٢٠٠٨. ونتجت الزيادة الكبيرة الجديدة في معدلات كفاية رأس المال عن تعزيز القاعدة الرأسمالية الرئيسية. وإلى جانب ذلك، فإن الحد من الانكشاف على المخاطر كان له هو الآخر تأثير إيجابي على معدلات رأس المال. وتم استخدام الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر الائتمانية والتشغيلية. من جهة ثانية، تم استخدم الأسلوب المرتكز على القيمة المعرضة للمخاطر من أجل احتساب التغطية الرأسمالية لمخاطر السوق. ومواصلة لمسيرتها، تسعى مؤسسة الخليج للاستثمار إلى الجمع بين رأس المال التنظيمي ورأس المال الاقتصادي من خلال تبنيها لأدوات أكثر تطورا لقياس كفاية رأس المال. ويتضمن القسم المتعلق بالإفصاح في اتفاقية بازل ٢ من هذا التقرير السنوي تفاصيل احتساب نسبة رأس المال التنظيمي (الرقابي).

رأس المال الاقتصادي

إلى جانب الاحتفاظ بالاحتياطيات الرأسمالية المرتكزة على المتطلبات التنظيمية، يتم تحديد مدى كفاية رأس المال الاقتصادي وفقا للنماذج الداخلية. إن لعملية احتساب رأس المال الاقتصادي ثلاثة أهداف رئيسية وهي: تحديد مدى كفاية رأس المال الاقتصادي بالإضافة إلى كفاية رأس المال التنظيمي (الرقابي)، والمساعدة في قياس الأداء النسبي والمعياري للنشاط على أساس حقيقي
(معدل حسب المخاطر)، والمساعدة في الوصول إلى الحد الأمثل من تخصيص الموارد تحقيقا لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) المستهدف للمؤسسة والمعدل حسب المخاطر.

يعد رأس المال الاقتصادي مقياسا للمخاطر، كما يمكن تعريفه بأنه مقدار رأس المال المطلوب لتغطية الخسائر غير المتوقعة والناتجة عن ممارسة النشاط، وهو مقدار رأس المال المطلوب لتحقيق التوازن بين العائد المتوقع ومخاطر الإفلاس. وتنشأ الحاجة إلى رأس المال الاقتصادي من عدم وضوح العوائد الإيجابية أو التدفقات النقدية في المستقبل، وذلك من الموجودات والانكشافات والمحافظ ووحدات العمل والمجموعات والكيانات. ويعكس رأس المال الاقتصادي عملية التحديد الكمي لمبالغ الخسائر غير المتوقعة والناجمة عن الأشكال الأربعة الأساسية للمخاطر، وهي : المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية.

إن أهداف تخصيص الموجودات وخصوصا في إطار الاستثمارات في الأسواق العالمية تتحقق عبر الاعتماد على أساليب تقنية محكمة وقوية تستخدم مدخلات كمية ونوعية. ويتم تأسيس المحافظ بهدف تحقيق الحد الأقصى من كفاءة استخدام رأس المال مع ضمان بقاء المخاطر ضمن المستويات المقبولة.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر خسارة الأرباح أو رأس المال الناجمة عن عدم كفاية أو قصور العمليات الداخلية أو الأفراد أو النظم، أو الناجمة عن الأحداث الخارجية والأحداث غير المتوقعة وغير العادية وغير المتكررة.

يشمل هذا التعريف بوضوح عملية التخطيط للتعافي من الأزمات كعنصر آخر من عناصر إدارة المخاطر التشغيلية. ولهذا السبب ترى المؤسسة أنه من المحكمة تضمين إطارها المتعلق بإدارة المخاطر نفس الاعتبار – أي الأحداث الهامة غير المتوقعة (منخفضة التردد و عالية الشدة) وغير المعتادة التي تقع مرة واحدة مثل الأحداث المرتبطة بالأزمات.

تتمتع مؤسسة الخليج للاستثمار أصلا بثقافة فعالة للرقابة الداخلية ونظام جيد للمعلومات يساعدها في سرعة تحديد ومعالجة المخاطر التشغيلية الرئيسية. وهناك سياسات وإجراءات على أرض الواقع لمعالجة مسائل المخاطر التشغيلية المتعلقة بالإجراءات وضوابط النظم. تتضمن الضوابط المذكورة ما يلي:

أ) الفصل السليم للواجبات من خلال تبني مفهوم "الفاحص – المنفذ" في إجراءات التشغيل،
ب) عمليات المطابقة الموضوعية لتحديد البنود غير العادية،
ج) تطبيق ضوابط أمن النظام،
د) العناية الواجبة الدورية للتدقيق الداخلي للتحقق من تطبيق سياسات وإجراءات التشغيل بفاعلية،
هـ) استمرار سريان مفعول الغطاء التأميني المناسب لتقليل الخسائر التشغيلية،
و) صياغة خطة شاملة للتعافي من الأزمات وخطط لاستمرارية العمل،
ي) وجود إطار سليم للإبلاغ عن المخاطر التشغيلية.

ولتلبية المتطلبات والممارسات المثلي الخاصة ببازل ٢ ،يتكون برنامج المخاطر التشغيلية الخاصة بالمؤسسة من أربعة عناصر لكل من مجالات عمل المؤسسة:

١) إطار التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة،
٢) إطار حالات الخسارة،
٣) إطار خطط الإجراءات التصحيحية،
٤) إطار تقارير المخاطر التشغيلية.

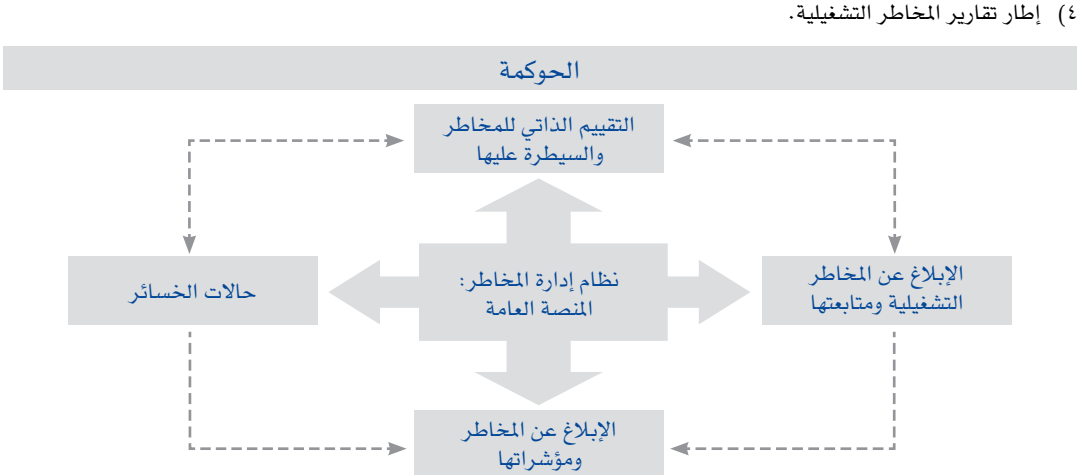

إن من شأن المعلومات المجمعة من هذه البنود والمرتبطة ببعضها البعض عن طريق التصنيف التسلسلي الهرمي تسهيل إدارة عملية اتخاذ القرار على المستوى التنفيذي ومستوى الأعمال. ومن خلال توفير أساس لفهم المؤسسة للمخاطر التشغيلية، يعزز إطار العمل هذا ثقافة يدرك العاملون في ظلها المخاطر الكافية في العمليات اليومية، الأمر الذي يحفزهم على العمل بنشاط نحو التعرف على المشكلات القائمة والمحتملة.

رصد وقياس المخاطر – إطار التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها

تشكل إجراءات التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها إطارا منسقا لوصف مجالات أنشطة المؤسسة وعملياتها والمخاطر وأدوات السيطرة ومراقبة واختبار أدوات السيطرة تلك وتقييمها، والإبلاغ عن نتائج عمليات المراقبة والتقييم. فهذه عملية يتم بشفافية من خلالها تقييم المخاطر وتحليل مصادر قوة أو ضعف أدوات السيطرة والتحكم المعتمد لإدارة المخاطر.

ونخضع ما نرصده من حالات انكشاف على مخاطر عالية لإجراءات علاجية وللمراقبة ولاختبار أدوات التحكم والسيطرة. ويشمل ذلك حالات الانكشاف التي يتم رصدها من خلال برنامجنا المتكامل للتقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها ومراقبتها، أو التدقيقات الداخلية، أو عمليات مراجعة مدى الالتزام بالمعايير المعتمدة، أو عمليات مراجعة مدى قابلية نشاط المؤسسة للاستمرار، أو الإبلاغ عن وجود مخاطر تشغيلية.

مراقبة المخاطر والسيطرة عليها ـ إطار حالات الخسارة

يتم إدراج حالات الخسارة التشغيلية في قاعدة بيانات مركزية. ويجرى تجميع المعلومات الشاملة عن هذه الحالات والتي تشمل معلومات تتعلق بالكمية والحدوث وتاريخ الاكتشاف ومجال النشاط والمنتج والسلعة المعنية إلى جانب تحليل مفصل للأسباب الأساسية.

ومن منطلق تقيدنا بتعريفنا الواسع للمخاطرة التشغيلية، فقد بدأنا خلال عام ٢٠٠٩ بتضمين أنشطتنا التجميعية والتحليلية بيانات الأحداث ذات التأثير غير النقدي وتلك المتعلقة بخسائر.

ويعتمد القياس الملائم للمخاطرة التشغيلية وما يقترن بها من رأسمال تنظيمي واقتصادي على بيانات دقيقة ومؤقتة عن حالات الخسارة.

مراقبة المخاطر والسيطرة عليها – إطار خطط العمل التصحيحية

تقوم لجنة إدارة المخاطر بالإشراف على وتوجيه البرامج المتعلقة بالمخاطر التشغيلية للمؤسسة. وتعتبر اللجنة أداة إدارة أساسية في التعرف على المسائل المحددة في أعمالنا وتوثيقها وحلها ولكي تثبت للتدقيق (الداخلي والخارجي) أن إدارة المؤسسة على علم بتلك المسائل وتعمل جديا على متابعة حلها في الوقت المناسب. وسوف يتم إبقاء اللجنة على علم بالمسائل الهامة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية التي تم التعرف عليها من قبل وحدات الأعمال أو من قبل وحدة التقيد أو إدارة المخاطر أو جهات التنظيم الخارجي أو مدققي الحسابات والسماح بالمتابعة الحثيثة، وتكون بذلك هيئة مركزية معنية بجميع الأمور التي يتوجب رصدها وقيدها.

إطار الإبلاغ عن المخاطر التشغيلية

يتم الإبلاغ لضمان تصنيف جميع أنواع المخاطر والحالات التشغيلية والإبلاغ عنها بشكل مستمر وفقا للتصنيفات المعتمدة من قبل بازل ٢. وسوف يساعد ذلك في تحقيق ما يلي:

- إرساء لغة مشتركة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية في جميع أقسام وإدارات المؤسسة،
- تحسين أداء قناة الاتصال الخاصة بالمؤسسة والمتعلقة ببيئة إدارة المخاطر فيها،
- تسهيل التعرف على العلاقة التي تربط بين الأحداث المتشابهة وتحديد الأسباب (وليس الأعراض) الخاصة بالمخاطر داخل الإدارات وما بين جميع أقسام المؤسسة وإداراتها،
- ربط مختلف مكونات حالات المخاطر التشغيلية وتسهيل التقيد بالمتطلبات التنظيمية والإشرافية.

سياسة وضع خطط ضمان المرونة والاستمرارية للأعمال

إن من شأن الاستخدام الصائب لأية خطة لضمان استمرارية الأعمال المساعدة في الحد من المخاطر التشغيلية. فبفضل ما تتمتع به من العناية والدقة والانتظام، تتيح سياسة وضع خطط ضمان المرونة والاستمرارية للمؤسسة قدرة على التشغيل على نحو متواصل والحد من الخسائر في حالة تعرض أعمالها للاضطراب أو تعطيل العمل.

بـازل ٢ الإفـصـــاح

مبادئ بازل:

تحقيق الانسجام والتناغم بين إدارة المخاطر المصرفية ورأس المال المطلوب

مع استمرار تطور اتفاقية بازل ٢، تقترب لجنة بازل من تحقيق هدفها المتمثل في التناغم بين المخاطر المصرفية وإداراتها للرأس المال المطلوب. ويتمثل الهدف الأساسي للاتفاقية الجديدة في تحسين السلامة والكفاءة في النظام المالي من خلال زيادة التركيز على الضوابط الداخلية في البنك وعمليات ونماذج إدارة المخاطر، وعملية المراجعة الرقابية ونظام السوق.

تحبذ اتفاقية بازل ٢ إدخال تحسينات مستمرة على عمليات تقييم المخاطر وتقليلها. وهكذا، وبمرور الوقت، تتيح الاتفاقية للبنوك فرصة الحصول على ميزة تنافسية من خلال تخصيص رأس المال للأنشطة المنتجة لنسبة عوائد إلى مخاطر مرتفعة. من أهم المزايا التي يمكن الحصول عليها من خلال الالتزام بالاتفاقية الجديدة ميزة تنافسية من خلال تخصيص رأس المال للأنشطة المنتجة لنسبة عوائد إلى مخاطر مرتفعة بالإضافة إلى تحقيق فهم أفضل للمكاسب مقابل المخاطر لرأس المال ودعم أعمال ومنتجات محددة.

بنية اتفاقية بازل ٢ – المبادئ الثلاثة الرئيسية

مع صدور اتفاقية بازل ٢، تخلت لجنة بازل عن طريقتها القياسية في احتساب الحد الأدنى لرأس المال الرقابي (التنظيمي) المطلوب وطرحت مفهوم يتكون من ثلاثة مبادئ أساسية تهدف إلى تحقيق الانسجام بين المتطلبات الرقابية والمبادئ الاقتصادية لإدارة المخاطر. في الوقت ذاته ومن خلال إدراج إدارة المخاطر التشغيلية على جدول أعمال كل بنك، فإن اتفاقية بازل ٢ تحث على التركيز بشكل جديد على إدارتها والممارسات السليمة والشاملة لحوكمة الشركات.

تعريف المبادئ الثلاثة الرئيسية

المبدأ الأول - الحد الأدنى لرأس المال المطلوب

يعين المبدأ الأول الحد الأدنى لرأس المال الرقابي المطلوب، أي مقدار رأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به مقابل المخاطر. ويشكل الإطار الجديد مجموعة متواصلة من الأساليب والمنهجيات الأساسية إلى المتقدمة لقياس كل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية، ويوفر هيكلا مرنا تقوم بموجبه البنوك وفقا للمراجعة الرقابية بتبني أساليب مناسبة تماما لمستوى تعقدها ووضعها من حيث المخاطر، كما يعمد الإطار إلى ترسيخ حوافز لقياس المخاطر بشكل أقوى وأكثر دقة.

المبدأ الثاني - المراجعة الإشرافية

يحدد المبدأ الثاني عملية المراجعة الإشرافية لإطار إدارة المخاطر لدى البنك وكفاية رأس ماله في نهاية المطاف ويحدد المسؤوليات الإشرافية لمجلس الإدارة والإدارة العليا مما يعزز مبادئ الضوابط الداخلية وممارسات حوكمة الشركات، وعليه يتولى المشرفون الماليون المسؤولية عن تقييم مدى صحة قيام البنوك بتقييم احتياجاتها من الملاءة الرأسمالية بالنسبة للمخاطر التي تتعرض لها، على أن تتم ممارسة عملية التدخل حيثما يستدعي الأمر.

المبدأ الثالث - نظام السوق

يهدف هذا المبدأ إلى تعزيز نظام السوق من خلال قيام البنوك بعملية الإفصاح على نحو معزز. ويحدد هذا المبدأ أيضا متطلبات وتوصيات الإفصاح في عدة مجالات بما فيها طريقة احتساب البنك لمعدل كفاية رأس المال وطرق تقييم المخاطر. وتتمثل النتائج المنشودة في تعزيز الشفافية والمقارنة بالبنوك الأخرى.

مؤسسة الخليج للاستثمار ش م خ ("المؤسسة") - إفصاح السوق

تدرج الأقسام التالية تفاصيل الإفصاح لدى مؤسسة الخليج للاستثمار وهي معدة وفقا لمتطلبات الاتفاقية الجديدة كما وردت في نسخة يونيو ٢٠٠٦ – الإطار المعدل للتوافق الدولي لقياس رأس المال ومعيار رأس المال. وبالتوافق مع سياساتها المتحفظة، تبنت المؤسسة في سنة ٢٠٠٩ المتطلبات الرأسمالية المتزايدة لمخاطر السوق المقترحة من قبل لجنة بازل والتي تقرر تنفيذها في سنة ٢٠١٠.

١. هيكل رأس المال

مؤسسة الخليج للاستثمار شركة استثمارية تأسست في دولة الكويت في ١٥ نوفمبر ١٩٨٣ كشركة خليجية مساهمة، وهي مملوكة بالتساوي لحكومات الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وهي مملكة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. ليس للشركة أي شركات تابعة أو استثمارات كبيرة في مؤسسات مصرفية أو تأمينية أو في السندات أو في كيانات مالية أخرى.

يبين الجدول رقم ١ مصادر رأس المال الرقابي للمؤسسة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. ويبقى تعريف رأس المال الرقابي الوارد في الاتفاقيتين كما هو دون تغيير، إلا أن اتفاقية بازل ٢ تسمح بتحقيق المخصص العام (رغم خضوعه للحد الأقصى البالغ ١,٢٥٪ من متوسط الموجودات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية) كجزء من الشريحة رقم ٢ من رأس المال في حين أن الجزء الخاص بالاستثمارات الرئيسية في الكيانات المالية والتجارية التي تتجاوز حدا معينا والانكشاف على التوريق والتي تقع ضمن نطاق درجة مخاطر كبيرة يتم استقطاعها بنسبة ٥٠٪ من الشريحة رقم ١ و ٥٠٪ من الشريحة رقم ٢ من رأس المال على التوالي. أما بالنسبة لسنة ٢٠١٠ اقتصر الاستقطاع من الشريحة رقم ٢ على مبلغ رأس المال المخصص للشريحة ٢، مع استقطاع أعلى نسبيا بالنسبة للشريحة رقم ١. بلغ مجموع رأس المال الرقابي المؤهل ١٨٨٢,١ مليون دولار أميركي في نهاية ديسمبر ٢٠١٠، مقارنة مع ١٦٨٣,٦ مليون دولار في ديسمبر ٢٠٠٩. وجاءت زيادة رأس المال نتيجة الأداء المالي للمؤسسة ومكاسب تقييم كبيرة، وكإجراء تحفظي، تم خصم الاحتياطي بالقيمة العادلة والذي كان إيجابيا للسنة موضوع التقرير وذلك من رأس المال المؤهل لمستوى ٥٥٪. وقد تبنت المؤسسة سياسة محافظة لمعالجة احتياطي القيمة الصافية هذا، بحيث أنه إذا كان هذا الاحتياطي سلبيا، يتم خصم المبلغ الكامل من رأس المال المؤهل، وإذا كان إيجابيا، يدخل فقط ٤٥٪ من احتياطي القيمة العادلة ضمن رأس المال المؤهل.

الجدول رقم ١: رأس المال الرقابي المؤهل

بملايين الدولارات الأمريكية	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
رأس المال المدفوع	٢،١٠٠,٠	٢،١٠٠,٠
الاحتياطات المعلنة	٥٠٥,٣	٤٧٥,٠
الأرباح المتحفظ بها	(٥٦٦,٣)	(٦٨٦,٠)
ناقصا: الشهرة	٣٨,٩	٤٠,٦
ناقصا: الاستقطاعات	١١٨,٠	٢٥,٧
ناقصا: التعديلات بشأن احتياطي القيمة العادلة السلبية	–	١٣٩,٠
الإجمالي للشريحة الأولى لرأس المال	١،٨٨٢,١	١،٦٨٣,٦
احتياطي القيمة العادلة (خصم بنسبة ٥٥ في المئة)	٣٤,٨	–
المخصص العام	٢,٤	٢,٦
ناقصا: الاستقطاعات	٣٧,٢	٢,٦
الإجمالي للشريحة الثانية لرأس المال	–	–
إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل	١،٨٨٢,١	١،٦٨٣,٦

٢. إدارة معدل كفاية رأس المال

تتضمن المبادئ الإرشادية للمؤسسة فيما يتعلق بإدارة معدل كفاية رأس المال لديها الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من شأنها تعزيز النمو الحالي والمستقبلي في الأنشطة وتهدف في الوقت ذاته إلى الحفاظ على نسب رأسمالية مرضية وتصنيفات ائتمانية مرتفعة.

تبدأ عملية تقييم رأس المال المطلوب لدى مؤسسة الخليج للاستثمار بوضع خطة العمل السنوية من خلال وحدات العمل المختلفة، ثم يتم تجميعها في خطة الميزانية التقديرية السنوية للمؤسسة. وتتضمن خطة الميزانية التقديرية السنوية النمو الكلي التقديري في الموجودات وأثر ذلك على رأس المال والربحية المستهدفة للسنة المالية التالية. وباستخدام التقديرات المالية المستمدة من خطة الميزانية التقديرية، يتم تخصيص رأس المال من خلال مختلف وحدات العمل بطريقة تحافظ على توافق التوزيعات الرأسمالية وكذلك العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر المطابق لها. يتم مراجعة هذه التوزيعات بصورة مستمرة خلال السنة التقديرية حتى يتسنى توزيع رأس المال على النحو الأمثل لتحقيق العوائد المستهدفة. ورغم أن المؤسسة تدرك فوائد ارتفاع القيمة للعائد على حقوق الملكية (ROE) إلا أنها تؤمن أيضا بميزة وفائدة الحفاظ على وضع رأسمالي قوي. وعلى ذلك فإن مؤسسة الخليج للاستثمار تحتفظ بحكمة بالتوازن بين المكونات الأساسية لرأس مالها. وتهدف السياسة الداخلية الحالية إلى الحفاظ على حد أدنى تبلغ نسبته ١٦٪ من إجمالي معدل كفاية رأس المال (CAR) .

من جهة ثانية، فإن مجلس الإدارة يقوم على نحو حكيم بتحديد واقتراح سداد توزيعات الأرباح السنوية سعيا لتحقق توقعات المساهمين مع التأكد من الاحتفاظ بقدر كاف من رأس المال لدعم النمو العضوي.

وأخيرا، تستهدف مؤسسة الخليج للاستثمار تصنيفا ائتمانيا بمرتبة "A" أو أعلى، مما يتيح الحصول بسهولة على رأس المال من السوق بسعر تنافسي إذا ما احتاجت لتمويل إضافي. إن مؤسسة الخليج للاستثمار إحدى المؤسسات المالية القليلة في المنطقة التي تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية من قبل وكالات التصنيف الدولية الثلاث. وقد أدرجت تفاصيل هذه التصنيفات في "الصفحة ٣١" من هذا التقرير السنوي.

الجدول: ٢ معدلات كفاية رأس المال:

بملايين الدولارات الأمريكية	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	متطلبات رأس المال
مخاطر الائتمان	٤،٠٧٠,٣	٣٢٥,٦
مخاطر السوق	١،٩٣٠,٩	١٥٤,٥
مخاطر التشغيل	٢٧٨,٦	٢٢,٣
الإجمالي	٦،٢٧٩,٨	٥٠٢,٤
معدلات كفاية رأس المال		
مجموع نسبة كفاية رأس المال	٪٣٠,٠	
نسبة الكفاءة للشريحة الأولى من رأس المال	٪٣٠,٠	

يبين الجدول ٢ تفاصيل الموجودات الموزونة بالمخاطر مع المتطلبات الرأسمالية المقابلة لها كما هي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. يتم احتساب إجمالي نسبة كفاءة رأس المال ونسبة الشريحة ١ من رأس المال على نحو مماثل. وقد نتجت الأرقام عن تطبيق الأسلوب القياسي للمخاطر الائتمانية والتشغيلية، بينما تم استخدام أسلوب النموذج الداخلي للتوصل إلى مركز مخاطر السوق. أما إجمالي الانكشافات الموزونة بالمخاطر البالغة ٦،٢٧٩,٨ مليون دولار أمريكي كما هي في نهاية ديسمبر ٢٠١٠، فتتطلب رأس مال رقابي يبلغ ٥٠٢,٤ مليون دولار للوفاء بالحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال البالغ ٨٪ وفقا لاتفاقية بازل ٢. وإذا ما تم رفع هذا الحد الأدنى لرأس المال المعرض للمخاطر إلى ١٦٪، وهو الهدف الداخلي المستهدف من قبل المؤسسة، فإن رأس المال الرقابي المطلوب يرتفع إلى ١٠٠٤,٨ مليون دولار، علما بأن رأس المال الرقابي المؤهل المعلن والبالغ ١،٨٨٢,١ مليون دولار لا يزال يوفر حماية كافية لدعم مشاريع توسيع الأعمال.

الجدول رقم ٣: تفاصيل مخاطر الانكشاف

بملايين الدولارات الأمريكية	٣١ ديسمبر ٢٠١٠
مخاطر الائتمان (الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) (RWA)	
الالتزامات المالية على الدول	٢٠,٧
الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام	٥٨,١
الالتزامات المالية على البنوك	٣٧٨,١
الالتزامات المالية على الشركات	١,١١٥,١
التوريق وأدوات الاستثمار المركبة	١١٧,٣
رأس المال المخاطر والشركات الخاصة	٢٦٨,١
الاستثمارات في مؤسسات تجارية	١,٧٨٩,٧
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة	١٣٢,٨
موجودات أخرى	١٩٠,٤
الإجمالي	٤,٠٧٠,٣
مخاطر السوق (القيمة المعرضة للمخاطر)	
مركز مخاطر أسعار الفائدة	٦,٠
مركز مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية	٩,٢
مركز مخاطر الملكية	٢٣,٤
إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر × ٣	١١٥,٨
مركز مخاطر محدد	٣٨,٧
إجمالي متطلبات رأس المال	١٥٤,٥
إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر (متطلبات رأس المال × ١٢,٥)	١,٩٣٠,٩
مخاطر التشغيل (الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	
المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل	٢٢,٣
إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر (المحمل على رأس المال ×١٢,٥)	٢٧٨,٦

٣. هيكل إدارة المخاطر

حتى يتسنى لها التعامل مع بيئة العمل المعقدة والتي تشهد تغيرات مستمرة، تقوم المؤسسة بتهيئة عملية مرنة وفعالة لإدارة المخاطر. وتدرك الإدارة أنه لا ينبغي بالضرورة إزالة كافة المخاطر إلا أنه يجب تحديدها وقياسها على نحو منتظم لكي تدار بشكل سليم، ولهذا الغرض استحدثت المؤسسة هيكلا فعالا لإدارة المخاطر جعل بالإمكان تحقيق التوازن السليم بين المخاطر والمردود، وذلك من خلال زيادة الأرباح إلى الحد الأمثل والتأكد من حماية مؤسسة الخليج للاستثمار من الانكشافات غير المعززة التي يكون من شأنها تهديد مسيرة المؤسسة.

تشكل عملية إدارة المخاطر في المؤسسة جزءا لا يتجزأ من ثقافتها وتتجسد في ممارسات المؤسسة وممارسات جميع الأفراد المسؤولين عن عملية إدارة المخاطر.

تضم لجنة إدارة المخاطر أعضاء في مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتتمثل أهدافها الرئيسية وأهداف قسم إدارة المخاطر فيما يلي:

أ) الاستعداد للمخاطرة: مراجعة البيانات المقترحة بشأن الاستعداد للمخاطرة ورفع توصية بها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

ب) حدود المخاطر وهيكل الصلاحيات: مراجعة اعتماد الحدود المقترحة للمخاطر فيما يتعلق بالاستعداد للمخاطرة والتحكم بمخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل.

ج) السياسات والإجراءات: مراجعة واقتراح السياسات والإجراءات الخاصة باكتشاف وقياس ومتابعة ورقابة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل بشأن الاستعداد للمخاطرة ورفع توصية بها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

د) المتابعة: مراجعة وضع المخاطرة الخاص بالمؤسسة والمخاطر المادية المرتبطة بالأعمال والعمليات والمخاطر الناشئة والتوجهات والتقيد بحدود المخاطر والسياسات والإجراءات المعتمدة لضمان التقيد العام بالإجراءات المحددة بشأن الاستعداد للمخاطرة.

هـ) الإبلاغ: تقوم لجنة إدارة المخاطر بإبلاغ مجلس الإدارة بأي أمور مادية تعرض عليها من قبل قسم إدارة المخاطر.

على كل من اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة والإدارة العليا ومسؤولي المخاطر ومدراء الإدارات المساهمة في الإدارة الفعالة للمخاطر عبر المؤسسة. وتقوم اللجنة التنفيذية بتحديد توقعاتها، ومن خلال إدارتها الإشرافية تحدد مدى الإنجاز الذي تحققه. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إدارة المخاطر حيث يضع الملامح وغيرها من العناصر لإدارة المخاطر عبر المؤسسة.

يتولى مسؤولو المخاطر المسؤولية عن مراقبة مدى التقدم ومساعدة مدراء الإدارات في الإبلاغ عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمخاطر. ويتحمل مديرو الإدارات المسؤولية المباشرة عن كافة مخاطر العمل التي تنشأ في مجالات عمل كل منهم. تساهم هذه العلاقة الفعالة بين الأطراف المعنية بشكل كبير في تحسين الممارسات الشاملة لإدارة المخاطر في المؤسسة حيث أن ذلك يؤدي إلى تحديد المخاطر وتسهيل استجابة المؤسسة على النحو الملائم.

لهيكل قسم إدارة المخاطر هوية مميزة، حيث يتمتع بالاستقلالية عن وحدات العمل. يعمل هذا القسم على التأكد من بقاء الانكشافات للمخاطر في نطاق المستويات المقبولة بالنسبة لرأس مال المؤسسة ومركزها المالي. يتبع هذا القسم مباشرة الرئيس التنفيذي والمدير العام، ويعمل فيه متخصصون في المخاطر من كافة المجالات للتعامل مع انكشاف النشاط للمخاطر المحددة في المؤسسة، وتتوزع مسؤولياته الأساسية على النحو التالي:

أ) تقييم وتحليل أوضاع المخاطر عبر المؤسسة من خلال وضع أساليب لمراقبة المخاطر،
ب) وضع وتطوير المعايير لتعيين حدود المخاطر في المؤسسة فيما يتعلق بالمخاطر المختلفة،
ج) وضع وتحديد الأدوات اللازمة لقياس الأنواع المختلفة للمخاطر في المؤسسة،
د) التوصية بالاستراتيجيات والإجراءات المناسبة لتقليل المخاطر والتأكد من سلامة هيكل الموجودات المعرضة للمخاطر في المؤسسة.

فيما يلي الهيكل التنظيمي الموجز لإدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار:

البيان: ١ هيكل إدارة المخاطر بالمؤسسة

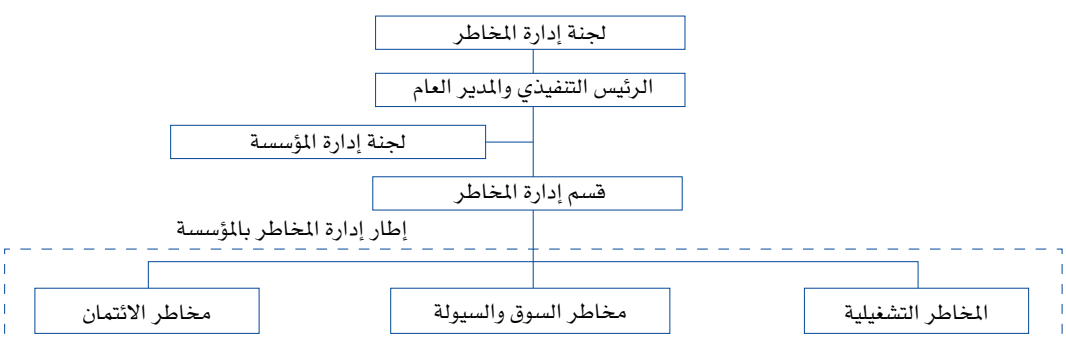

تتولى لجان الإدارة التالية المسؤولية والصلاحية على الأنشطة اليومية لإدارة المخاطر في المؤسسة وتمارس هذه الصلاحيات ضمن حدود الأهداف والسياسات المعتمدة من قبل اللجنة التنفيذية.

أ) لجنة الإدارة وتغطي بشكل أساسي مسائل الإدارة العامة بما فيها مراجعة الأداء فيما يتعلق بالميزانية التقديرية وتقييم الوضع الراهن مقابل خطة العمل الاستراتيجية.

ب) لجنة الإدارة العامة للاستثمار وتترجم توجهات استراتيجية الاستثمار إلى ارشادات لتوزيع الموجودات، وتوصي بعروض الاستثمار، وتراجع محافظ الاستثمار، كما تعمل هذه اللجنة كلجنة لإدارة موجودات وخصوم المؤسسة.

ج) لجنة الاستثمارات الرئيسية وتقوم بتقييم عروض الاستثمار وتوزيع الموجودات والتأكد من الالتزام بمعايير الاستثمار وكذلك إجراءات الاستثمار في كل مرحلة من مراحل عملية الاستثمار.

د) لجنة إدارة المنتجات في الأسواق العالمية وتحدد فرص تطوير المنتجات، وتوصي بعمليات طرح المنتجات وتتابع أداءها. يتم من خلال هذه اللجنة حل المسائل المتعلقة بأداء وتشغيل المنتجات.

هـ) لجنة توجيه النظم وتوفر ملتقى لمناقشة الوظائف والمهام. وبالمثل، تقوم اللجنة بمراجعة بنية تقنية المعلومات وشروطها لاستيفاء متطلبات العمل الحالية والمستقبلية.

و) لجنة التدقيق وتقدم التأكيدات حول مدى كفاية الضوابط الداخلية ومدى دقة التقارير وعمليات الإبلاغ.

ي) لجنة الموارد البشرية وتتعامل مع المخاطر، وتغطي توزيع المستويات الإدارية للموظفين والتخطيط والإحلال وكذلك مراجعة الأداء وتحديد المنح والحوافز.

ويتضمن القسم الخاص بإدارة المخاطر تفاصيل حول أهداف وسياسات إدارة المخاطر في كيفية قياسها والإبلاغ عن المجالات الرئيسية للمخاطر أي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أسعار الفائدة، ويبرز القسم نفسه الأسلوب المتبع من قبل المؤسسة لإدارة تلك المخاطر والحد منها.

٤. الانكشاف للمخاطر الائتمانية

تتبع المؤسسة كلا من الأسلوبين النوعي والكمي في إدارة المخاطر الائتمانية. وقد ورد هذان الأسلوبان بوضوح في وثيقة السياسة الائتمانية للمؤسسة والتي تهدف إلى تعزيز البنية القوية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن إجراءات وعمليات الائتمان. تحدد هذه السياسة مجالات ونطاق الأنشطة الاستثمارية التي تتولاها المؤسسة، ولا ينحصر هدفها الأساسي في تجنب الخسائر بل يتجاوز ذلك إلى التأكد من تحقيق النتائج المالية المستهدفة وبدرجة عالية من الثقة. تركز إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة على العلاقة المرنة والتفاعلية بين المراحل الثلاث للائتمان وهي استراتيجية وخطط المحافظ، وإطلاق الاستثمار والاحتفاظ به، وتقييم الأداء والإبلاغ عنه. وفيما يلي عرض موجز لكل من هذه المراحل.

إستراتيجية وخطط المحافظ

يتم خلال مرحلة التخطيط تحديد النتائج المالية المنشودة بوجه عام وإستراتيجية المحفظة لكل من وحدات العمل والمعايير الائتمانية المطلوبة لتحقيق الأهداف، ويتم وضع استراتيجيات العمل بطريقة تتيح تضمين المخاطر، ومواجهة العوائق المحددة فيما يتعلق برأس المال المعدل وفقا للعائد على المخاطر. وتحدد إدارة المخاطر أهداف التكوين، وتتابع نتائج تلك الاستراتيجيات المتنوعة المتعلقة باستمرارية العمل، وتسمح للمؤسسة بإدارة التركزات التي يمكن أن تنتج عن الأنشطة التي يبدو أنها غير ذات صلة. بالإضافة، تشمل مهمة إدارة المحافظ على وجه الخصوص وضع حدود التركز حسب الأبعاد القياسية بحيث لا تؤدي أية فئة من الموجودات أو أي بعد من أبعاد المخاطر إلى إلحاق الضرر الجسيم بالأداء العام للمؤسسة. وقد وضع مجلس الإدارة حدودا معينة للمقترضين من الأفراد والمجموعات وللشرائح الجغرافية والقطاعات الاقتصادية. وتراعي هذه الحدود الائتمان الفردي لمختلف الأطراف المقابلة وكذلك المخاطر الكلية للمحفظة.

لجان الاستثمار

تقوم لجان الاستثمار باعتماد عروض الاستثمار ومراجعة تركزات المحافظ فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية وفئات الموجودات. وتتم مراجعة هذه الحدود سنويا للتأكد من عدم وجود أي تركزات متجاوزة في أي قطاع أو فئة من فئات الموجودات ومن بقاء الحدود في نطاق المستويات التي تحددها المؤسسة. وفيما يتعلق بحدود الأطراف المقابلة مثل الحدود الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية تعتمد عملية الموافقة على حدود الائتمان إجراءات صارمة من حيث مراجعة الائتمان مع تفويض مسؤولي الائتمان الأوائل بالصلاحيات المناسبة. أما بالنسبة لحدود الفجوات للمتاجرة بالعملات الأجنبية وأسعار الفائدة جنبا إلى جنب مع حدود الفرعية (مثل الحدود للنهار ذاته والحدود لليلة واحدة وحدود إيقاف الخسائر، الخ)، فتقوم إدارة الخزينة باقتراحها لمراجعتها من قبل إدارة المخاطر ومن ثم الموافقة النهائية عليها من قبل اللجنة التنفيذية. ويقوم قسم إدارة المخاطر بوضع التحديد الكمي لمستوي مخاطر الائتمان التي ترغب المؤسسة بتحملها وذلك بما ينسجم مع الاستراتيجية الكلية للمؤسسة. ويطبق هذا القسم عملية تخصيص رأس المال للمحفظة الواحدة على مستوى الانكشاف الكلي لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها كل وحدة أعمال في المؤسسة. ويتم تقييم الاستخدام الفعلي لرأس المال من قبل وحدة الأعمال مقارنة بالميزانية التقديرية، ثم يتم الإبلاغ عن التباينات بالطريقة المناسبة إلى الإدارة العليا.

بدء ومتابعة الاستثمار

تقوم وحدات الأعمال بقبول وتقييم وإدارة الانكشاف لمخاطر الائتمان طبقا للاستراتيجيات ومعايير المحفظة الموضوعة خلال مرحلة إعداد استراتيجية وخطة المحفظة. وتباشر الاستثمارات ضمن معايير محددة بوضوح وهيكل منتجات محدد ثم تعتمد بناء على تقييم المخاطر والعائد. وتشتمل العمليات ضمن نشاط متابعة الائتمان على مراجعة وإصدار المستندات ومراجعة وضع الانكشافات، ويتم خلال هذه المرحلة البدء بعمليات الاستثمار وتعهدها للتوزيع على المستثمرين، وتظل وحدات الأعمال في المؤسسة هي الجهة الراعية والمديرة للمخاطر الرئيسية التي تنطوي عليها هذه المقترحات، في حين أن فريق إدارة المخاطر يقوم وعلى نحو مستقل بمراجعة المقترحات الاستثمارية / المنتجات المقترحة قبل منح الموافقة بما يمن بقاء المقترحات ضمن مستوى المخاطر منسجمة مع سياسة المؤسسة وذلك قبل صرف الأموال.

تقييم الأداء والتقارير

تسمح مرحلة تقييم الأداء ورفع التقارير بشأنه لكل من الإدارة العليا ووحدات الأعمال بمراقبة النتائج وتحسين الأداء على أساس مستمر، حيث تتم مراقبة اتجاهات وعمليات المحفظة بما يسمح بإدخال التعديلات المناسبة وفي الوقت الملائم على استراتيجيات العمل ومعايير المحفظة وسياسات الائتمان والممارسات المتعلقة ببدء متابعة الاستثمارات. وتعتمد هذه المرحلة من عملية الائتمان على المعلومات المستمدة من داخل المؤسسة وعلى معايير خارجية للمساعدة في تقييم الأداء. ويتمثل الهدف من تقييم الأداء في الوصول إلى محفظة متوازنة من الموجودات تكون جيدة التنوع وتحقق العوائد المنسجمة مع الأهداف الموضوعة. ويتم تقييم أداء الائتمان من خلال تحليل ما يلي:

أ) تركزات المحفظة حسب المدين والقطاع ودرجة تصنيف المخاطر والاستحقاق وفئات الموجودات وغيرها من الأبعاد.
ب) العائد المحقق على رأس المال المستخدم.
ج) القيمة الاقتصادية الإضافية الناشئة عن كل مشروع على حدة.
د) الاستثناءات من معايير قبول المخاطر.
هـ) الاستثناءات الأخرى من السياسات المعتمدة.

ومن الخصائص المتأصلة في نشاط المحفظة وجود "مخاطر المحفظة"، وهي مخاطر تنشأ كلما كان هناك ارتباط إيجابي مرتفع بين المحافظ الائتمانية المنفردة. ولمعالجة هذه المخاطر بعينها، تستخدم المؤسسة نظام مدير الائتمان الذي طورته وترعاه "مجموعة ريسك ماتريكس". وهذا النظام عبارة عن برنامج يستند إلى الأسلوب الكمي الذي يتم بموجبه قياس وضبط القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان للمحفظة الكلية. ويقوم هذا النموذج باحتساب القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان استنادا إلى التصنيف الائتماني للمقترضين واحتمالات التأخر عن السداد، والتأخر عن السداد الناجم عن الخسارة، وأسعار السوق السائدة للتسهيلات الائتمانية، مع الأخذ في الاعتبار تأثير الارتباط بين مختلف أنواع الائتمان في المحفظة. وبهدف تأسيس لغة مشتركة لفهم مخاطر الائتمان ووضع أبعاد لها تشمل مختلف استثمارات المؤسسة في المشاريع، فإن قسم إدارة المخاطر بصدد تطوير نظام تقييم داخلي لمخاطر الائتمان سيكون من شأنه أن يساعد الإدارة في تحديد مستويات تخصيص رأس المال وغيرها من الخطط الاستراتيجية المطبقة على التصنيف الائتماني للاستثمار. ومن الطبيعي أن هذا النموذج سوف يستخدم أيضا لوضع المعيار المناسب للعائد المطلوب قياسا بمستوى معين من المخاطر. وإضافة إلى ذلك، سيتم لاحقا استخدام نتائج التقييم كمدخلات قيمة على "نظام مدير الائتمان" السابق ذكره.

مخاطر الائتمان حسب الأسلوب القياسي لبازل ٢

بموجب الأسلوب القياسي لاحتساب مخاطر الائتمان، يتم فرز فئات مخاطر الائتمان إلى مخاطر معيارية تخضع لمقياس محدد لاحتساب أوزان المخاطر بالاستناد إلى الخصائص القياسية لطبيعة المقترض وإلى التقييم الخارجي للائتمان من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية حيثما كان ذلك متاحا. وتستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار درجات التصنيف الائتماني الممنوحة من قبل وكالة موديز ووكالة ستاندر آند بورز ووكالة فيتش لهذه الأغراض. وعندما يتوفر أكثر من تقييم ائتماني واحد للطرف المقابل في التعامل مع المؤسسة تسترشد المؤسسة بإرشادات بازل ٢ بشأن التقييم متعدد المصادر. بهدف توفير منصة مشتركة يمكن للمؤسسة أن ترتب وتنظم فيها مختلف المفاهيم المستخدمة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني سابقة الذكر، تستخدم المؤسسة مقياسا موحدا لدرجات تصنيف جودة الائتمان. وتتمثل هذه الدرجات في الأرقام من ١ إلى ٥ أو ٦ لتمثيل أوزان مقاييس منفصلة لقياس أوزان المخاطر لكل محفظة قياسية. وتعد معايير منفصلة لوزن المخاطر للإصدارات طويلة وقصيرة الأجل على السواء.

الجدول رقم ٤: مصفوفة درجات تصنيف جودة الائتمان

درجات تصنيف جودة الائتمان للشركات	ستاندر اند بورز	موديز	فيتش
١	AAA	Aaa	AAA
	AA+	Aa1	AA+
	AA	Aa2	AA
	AA-	Aa3	AA-
٢	A+	A1	A+
	A	A2	A
	A-	A3	A-
٣	BBB+	Baa1	BBB+
	BBB	Baa2	BBB
	BBB-	Baa3	BBB-
٤	BB+	Ba1	BB+
	BB	Ba2	BB
	BB-	Ba3	BB-
٥	B+	B1	B+
	B	B2	B
	B-	B3	B-
٦	CCC+	Caa1	CCC+
	CCC	Caa2	CCC
	CCC-	Caa3	CCC-
	CC	Ca	CC
	C	C	C
	D		D

ويمثل الجدول رقم (٤) عينه نموذجية لترتيب مفاهيم وكالات التصنيف الائتماني وتحويلها إلى درجات الائتمان بالنسبة لمطالبات المؤسسة على الشركات. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ شكلت الانكشافات لمخاطر الائتمان المصنفة ما يزيد عن ٢٤٪ من إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان لدى المؤسسة. ويرجى ملاحظة أن الأرقام الواردة في الجدول قد جاءت بعد تطبيق أوزان المخاطر المعادلة (بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني) كما هو منصوص عليه في اتفاقية بازل ٢. في الوقت ذاته بلغ حجم الانكشاف لمخاطر الموجودات المصنفة ما نسبته ٤٢٪ تقريبا من إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان. وتشكل الموجودات المصنفة بدرجة "A" أو أعلى ما نسبته ٧١٪ من إجمالي الانكشافات الائتمانية.

الجدول رقم ٥: الانكشافات لمخاطر الائتمان (بعد تطبيق معادل التحويل الائتماني)

بملايين الدولارات الأمريكية	٣١ ديسمبر ٢٠١٠		
	مصنفة	غير مصنفة	الإجمالي
الالتزامات المالية على الدول	–	٢٠,٧	٢٠,٧
الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام	٥٨,١	–	٥٨,١
الالتزامات المالية على البنوك	٣٧٣,٢	٤,٩	٣٧٨,١
الالتزامات المالية على الشركات	٤٨٠,٤	٦٣٤,٧	١،١١٥,١
التوريق والأدوات الاستثمارية المركبة	١١٧,٣	١٣٨,٦	٢٥٥,٩
رأس المال المخاطر والشركات الخاصة	–	٢٦٨,١	٢٦٨,١
الاستثمارات في مؤسسات تجارية	–	١،٧٨٩,٧	١،٧٨٩,٧
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة	–	١٣٢,٨	١٣٢,٨
موجودات أخرى	–	١٩٠,٤	١٩٠,٤
الإجمالي	١،٠٢٩,٠	٣،١٧٩,٩	٤،٢٠٨,٩
النسبة المئوية	٢٤,٤٪	٧٥,٦٪	١٠٠,٠٪

الجدول رقم ٦: الانكشافات لمخاطر الائتمان (بعد تطبيق معادل التحويل الائتماني)

بملايين الدولارات الأمريكية	٣١ ديسمبر ٢٠١٠		
	مصنفة	غير مصنفة	الإجمالي
الالتزامات المالية على الدول	٤٥,٣	٢٠,٧	٦٦,٠
الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام	١٢٩,٢	–	١٢٩,٢
الالتزامات المالية على البنوك	١،١٦٥,٥	٩,٧	١،١٧٥,٢
الالتزامات المالية على الشركات	٦٨٠,٦	٦٣٤,٧	١،٣١٥,٣
التوريق والأدوات الاستثمارية المركبة	٣٠٢,٠	١٢٧,٤	٤٢٩,٤
رأس المال المخاطر والشركات الخاصة	–	٢٦٨,١	٢٦٨,١
الاستثمارات في مؤسسات تجارية	–	١،٧٨٩,٧	١،٧٨٩,٧
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة	–	١٣٢,٨	١٣٢,٨
موجودات أخرى	–	١٩٠,٤	١٩٠,٤
الإجمالي	٢،٣٢٢,٦	٣،١٧٣,٥	٥،٤٩٦,١
النسبة المئوية	٤٢,٣٪	٥٧,٧٪	١٠٠,٠٪

يعرض الجدولان ٥ و ٦ تحليلا للانكشافات على المخاطر قبل وبعد تحويل الائتمان.

الجدول رقم ٧: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان

بملايين الدولارات الأمريكية	٣١ ديسمبر ٢٠١٠		
	ممولة	غير ممولة	الإجمالي
الالتزامات المالية على الدول	٦٦,٠	–	٦٦,٠
الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام	١٢٩,٢	–	١٢٩,٢
الالتزامات المالية على البنوك	١،١٦٢,١	١٣,١	١،١٧٥,٢
الالتزامات المالية على الشركات	٨٦٨,٠	٤٤٧,٣	١،٣١٥,٣
التوريق والأدوات الاستثمارية المركبة	٤٢٩,٤	–	٤٢٩,٤
رأس المال المخاطر والشركات الخاصة	٢٦٨,١	–	٢٦٨,١
الاستثمارات في مؤسسات تجارية	١،٧٨٩,٧	–	١،٧٨٩,٧
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة	١٣٢,٨	–	١٣٢,٨
موجودات أخرى	١٩٠,٤	–	١٩٠,٤
الإجمالي	٥،٠٣٥,٧	٤٦٠,٤	٥،٤٩٦,١
النسبة المئوية	٪٩١,٦	٪٨,٤	٪١٠٠,٠

من حيث نوع التسهيلات (الجدول ٧)، هناك تمويل بقيمة ٥٠٣٥,٧ مليون دولار أمريكي (أو حوالي ٩٢٪). وتعزى النسبة المتبقية إلى الكفالات الصادرة والالتزامات المتولاة من قبل المؤسسة والانكشافات الائتمانية بشان معاملات آجلة وصفقات تبادلية "سواب" مع البنوك.

الجدول رقم ٨: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب التوزيع الجغرافي

بملايين الدولارات الأمريكية	٣١ ديسمبر ٢٠١٠				
	مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	أمريكا الشمالية	آسيا	الإجمالي
الالتزامات المالية على الدول	٦٦,٠	–	–	–	٦٦,٠
الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام	١٢٩,٢	–	–	–	١٢٩,٢
الالتزامات المالية على البنوك	٥٠٦,١	٤٩٧,٥	١٣٠,٥	٤١,١	١،١٧٥,٢
الالتزامات المالية على الشركات	٨٣٥,٨	١٦٥,١	٢٩٣,٦	٢٠,٨	١،٣١٥,٣
التوريق والأدوات الاستثمارية المركبة	–	١٦٥,٨	٢٦٣,٦	–	٤٢٩,٤
رأس المال المخاطر والشركات الخاصة	٢٣,٩	٤٩,١	١٩٢,٣	٢,٨	٢٦٨,١
الاستثمارات في مؤسسات تجارية	١،٦٦٤,٥	–	١٢٥,٢	–	١،٧٨٩,٧
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة	٧٢,٦	–	٦٠,٢	–	١٣٢,٨
موجودات أخرى	١٠٨,٩	٣٥,٠	٤٦,٥	–	١٩٠,٤
الإجمالي	٣،٤٠٧,٠	٩١٢,٥	١،١١١,٩	٦٤,٧	٥،٤٩٦,١
النسبة المئوية	٪٦٢,٠	٪١٦,٦	٪٢٠,٢	٪١,٢	٪١٠٠,٠

ويوضح الجدول رقم (٨) أن التوزيع الجغرافي يستند إما إلى الغرض الأساسي من الانكشاف أو على موطن تأسيس الجهة المصدرة لورقة الدين أو موطن تأسيس مدير الصندوق. ويوضح الجدول أيضا أن جزءا كبيرا من الانكشاف لمخاطر الائتمان يتركز في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ويبلغ ٣،٤٠٧ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ٦٢٪ من الإجمالي، ويليه على نفس المنوال الانكشاف لمخاطر الائتمان في أمريكا الشمالية وأوروبا بنسبة ٢٠,٢ ٪ و ١٦,٦٪ على التوالي. وهذه الانكشافات ناشئة في معظمها عن استثمارات المؤسسة في الأوراق المالية والصناديق العالمية ذات الأفكار الاستثمارية المختلفة.

الجدول رقم ٩: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب القطاع الصناعي

بملايين الدولارات الأمريكية	٣١ ديسمبر ٢٠١٠					
	البنوك والمؤسسات المالية	التجارة والتصنيع	المرافق العامة	المؤسسات والهيئات الحكومية	أخرى	الإجمالي
الالتزامات المالية على الدول	–	–	–	٦٦,٠	–	٦٦,٠
الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام	–	–	–	١٢٩,٢	–	١٢٩,٢
الالتزامات المالية على البنوك	١،١٧٥,٢	–	–	–	–	١،١٧٥,٢
الالتزامات المالية على الشركات	٢٤١,٠	٢٧٢,٠	٨٠٢,٣	–	–	١،٣١٥,٣
التوريق والأدوات الاستثمارية المركبة	٤٢٩,٤	–	–	–	–	٤٢٩,٤
رأس المال المخاطر والشركات الخاصة	٢٦٨,١	–	–	–	–	٢٦٨,١
الاستثمارات في مؤسسات تجارية	١٦٧,٥	١،٢٤٨,٢	٣٠٠,١	–	٧٣,٩	١،٧٨٩,٧
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة	١٣٢,٨	–	–	–	–	١٣٢,٨
موجودات أخرى	١٣١,٨	٣٩,٠	٣,٠	٤,٠	١٢,٦	١٩٠,٤
الإجمالي	٢،٥٤٥,٨	١،٥٥٩,٢	١،١٠٥,٤	١٩٩,٢	٨٦,٥	٥،٤٩٦,١
النسبة المئوية	٪٤٦,٣	٪٢٨,٤	٪٢٠,١	٪٣,٦	٪١,٦	٪١٠٠,٠

أما الجدول رقم (٩) الذي يعرض توزيع القطاعات حسب نصيب كل منها عن إجمالي الانكشاف على مخاطر الائتمان، فهو يظهر وجود تركزا في الالتزامات المالية على البنوك والمؤسسات المالية، والتي تبلغ ٤٦,٣٪ من إجمالي الانكشافات، وهذا بدوره يعزى إلى استثمارات المؤسسة في أوراق الدين والصناديق باعتبار أنها تعمل على تنويع فئات موجوداتها بعيدا عن كونها حصص أسهم فقط. في الوقت ذاته، وانسجاما مع التزام مجلس التعاون الخليجي بتشجيع النمو الصناعي في منطقة الخليج، فإن استثمارات المؤسسة المباشرة في رأسمال المؤسسات التجارية تتركز في قطاعي التجارة والتصنيع.

الجدول رقم ١٠: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب فترة الاستحقاق التعاقدية المتبقية

بملايين الدولارات الأمريكية	٣١ ديسمبر ٢٠١٠				
	خلال ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة واحدة	من سنة واحدة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
الالتزامات المالية على الدول	–	–	٥٥,٩	١٠,١	٦٦,٠
الالتزامات المالية على مؤسسات القطاع العام	–	–	٤٣,٠	٨٦,٢	١٢٩,٢
الالتزامات المالية على البنوك	٦٤٩,١	١٧٠,٧	٣٥٥,٤	–	١،١٧٥,٢
الالتزامات المالية على الشركات	٣٦,٩	٥١٣,٨	٦٢٤,٧	١٣٩,٩	١،٣١٥,٣
التوريق والأدوات الاستثمارية المركبة	١٤,٢	٦٧,٩	٢١٨,٥	١٢٨,٨	٤٢٩,٤
رأس المال المخاطر والشركات الخاصة	–	–	٣,٤	٢٦٤,٧	٢٦٨,١
الاستثمارات في مؤسسات تجارية	–	–	–	١،٧٨٩,٧	١،٧٨٩,٧
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مقيدة	–	–	–	١٣٢,٨	١٣٢,٨
موجودات أخرى	٣٧,٠	٦٠,٠	١٦,٠	٧٧,٤	١٩٠,٤
الإجمالي	٧٣٧,٢	٨١٢,٤	١،٣١٦,٩	٢،٦٢٩,٦	٥،٤٩٦,١
النسبة المئوية	٪١٣,٤	٪١٤,٨	٪٢٤,٠	٪٤٧,٨	٪١٠٠,٠

يتم تحليل فترة الاستحقاق المتبقية لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب الانكشاف القياسي لمخاطر الائتمان كما هو مبين في الجدول رقم ١٠. ويقع جزء كبير من الانكشاف لمخاطر الائتمان ضمن الفترة الزمنية الأطول التي تزيد عن ٥ سنوات، وبنسبة ٤٧٪.

رصد الانخفاض في قيمة الموجودات

تقوم المؤسسة في تاريخ كل ميزانية عمومية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة أصل مالي ما. وتعتبر الاستثمارات منخفضة القيمة عندما يكون هناك انخفاض ملموس أو على مدى فترة زمنية طويلة في القيمة العادلة للأصل إلى ما دون سعر التكلفة، أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر على وجود انخفاض في قيمة الأصل، علما بأن اتخاذ القرار بشأن تحديد ما هو انخفاض "ملموس" أو انخفاض "على مدى فترة زمنية طويلة"، هو أمر يتطلب قدراً كبيرا من الحكمة والتقدير. إضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتقييم عوامل أخرى، ومن بينها التقلب المعتاد في سعر السهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية ومعامل الخصم بالنسبة للمشاريع والأوراق المالية غير المسعرة. وتقوم المؤسسة أيضا بمراجعة القروض والسلف المتعثرة والاستثمارات في أوراق الدين وذلك في كل تاريخ لإعداد التقارير، لتقييم ما إذا كان من المتعين إدراج مخصص للانخفاض في القيمة في بيان الدخل، وبصفة خاصة، يتطلب الأمر من

إدارة المؤسسة ممارسة قدر كبير من الحكمة والتمييز لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. وتستند هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول العديد من العوامل التي تنطوي على درجات متفاوتة من التقدير وعدم اليقين. وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تأتي مختلفة ومؤدية إلى تغييرات مستقبلية في هذه التخصصات. تجدر الإشارة أيضا إلى أن المؤسسة قد اتخذت قرارات استراتيجيا بتصفية أنشطتها في مجال الإقراض. وقد تم تكوين مخصص كامل لمبلغ ليس ذي أهمية من الموجودات المتعثرة الناشئة عن قروض المشاريع المقدمة إلى شركتين صناعيتين مقرهما في منطقة الخليج.

٥. أنشطة التوريق

ينشأ انكشاف المؤسسة لمخاطر التوريق من خلال استثماراتها في المنتجات المشتركة التي يمكن أن تكون مصنفة عموما تحت بند التوريق المركب. وتطبق المؤسسة في توفير التغطية الرأسمالية للانكشاف لمخاطر التوريق الأسلوب "المستند إلى التصنيفات الائتمانية" المقترح في الإرشادات المتعلقة بكفاية رأس المال في اتفاقية بازل ٢. وعلى هذا الأساس، فإن المؤسسة تأخذ في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الخارجية الممنوحة إما من وكالة موديز أو من وكالة ستاندرد اند بورز عند تحديد أوزان مخاطر الائتمان لانكشافات التوريق.

الجدول رقم ١١: الانكشاف لمخاطر التوريق وأدوات الاستثمار المركبة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
بملايين الدولارات الأمريكية	إجمالي الانكشاف	الانكشاف بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني
درجة تصنيف جودة الائتمان ١	٢٣٢,٤	٤٦,٦
درجة تصنيف جودة الائتمان ٢	٢٩,٧	١٤,٨
درجة تصنيف جودة الائتمان ٣	١٧,٨	١٧,٨
درجة تصنيف جودة الائتمان ٤	١٠,٩	٣٨,١
درجة تصنيف جودة الائتمان ٥	٢,٨	(التخفيض من رأس المال)
درجة تصنيف جودة الائتمان ٦	٨,٤	
غير مصنفة	١٢٧,٤	
الإجمالي	٤٢٩,٤	١١٧,٣

يبين الجدول رقم ١١ توزيع التصنيف الائتماني لاستثمارات المؤسسة في التوريق وفي الأدوات الاستثمارية المركبة، علما بأن الانكشافات المصنفة في درجة تصنيف جودة الائتمان" رقم ٥ فما دون تخصم مباشرة من رأس المال الرقابي.

٦. مخاطر السوق

يركز هذا القسم على احتسابات كفاية رأس المال على أساس قياس القيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة المتاجرة، يتضمن القسم المخصص لإدارة المخاطر في هذا التقرير السنوي مزيدا من التفاصيل حول القيمة المعرضة للمخاطر ومتابعة مخاطر السوق ويتم احتساب معدلات كفاية رأس المال الرقابي بما يشمل المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق، حسب التعديل الذي أدخلته لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام ١٩٩٦ على اتفاقية معيار رأس المال. وتتبع مؤسسة الخليج للاستثمار " أسلوب النماذج الداخلية" من أجل التقدير الكمي للمبلغ المحمل على رأس المال والمرتبط بمخاطر السوق ضمن محفظة المتاجرة.

وتستخدم المؤسسة نظام "مدير المخاطر" الذي طورته مجموعة "ريسك ماتريكس جروب" وهو نظام يستخدم طريقة حسابية معيارية تستند إلى مفهوم التباين – المشترك. وانسجاما مع اتفاقية معيار كفاية رأس المال، فإن المعايير المستخدمة في الوصول إلى القيمة المعرضة للمخاطر هي فترة حيازة لمدة ١٠ أيام عمل ومعدل ثقة ٩٩٪. ويتجاهل أسلوب الاحتساب ميزة الارتباط بين الأنواع الثلاثة من المخاطر (مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية)، حيث تكون القيمة الإجمالية المعرضة (لمخاطر السوق) مساوية للناتج الحسابي لهذا العناصر الثلاثة، ويتم تحديد المبلغ المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق لكل المحافظ المصنفة على أنها محافظ متاجرة (محفظة المتاجرة)، والتي تشمل المحافظ الثانية. (يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٤ حول البيانات المالية لعام ٢٠١٠).

مليون دولار أمريكي	٢٠١٠	٢٠٠٩
أسهم وصناديق مدارة	٣٥٢	٣٢٦
استثمارات بديلة في الأسهم	٢٨٩	٢٧٥
	٦٤١	٦٠١

وقد وردت بالتفصيل في الإيضاح رقم ٢ حول البيانات المالية السياسات المتعلقة بإدراج وتصنيف وقياس القيمة العادلة واحتساب الأرباح والخسائر. وتعتقد مؤسسة الخليج للاستثمار أن من الحكمة توفير دعم رأسمالي صريح لمخاطر الأسعار التي تتعرض لها المؤسسة. فمخاطر الخسارة هذه والناتجة عن التغييرات السلبية في متغيرات السوق توجد بصورة رئيسية ضمن محفظة المتاجرة. ويشمل المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق ضمن المؤسسة ثلاثة فئات رئيسية: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم (ضمن محفظة المتاجرة)، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية على مستوى المؤسسة ككل.

ويمثل مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر أساس سليما للاحتساب الكمي لمخاطر السوق، كما أن منهج التباين – التباين المشترك يناسب وبصورة ملائمة أنواع موجودات المؤسسة. فمعظم الانكشافات ضمن محفظة المتاجرة تستتبع قدرا ضئيلا جدا من الاختيار وهي في معظمها انكشافات طولانية مستقيمة بطبيعتها. كما يوفر النظام المستند إلى القيمة المعرضة للمخاطر أداة قياس حيوية لمخاطر السوق ويحدد، في التوقيت المناسب، تأثير التغييرات في بيئة السوق على قيمة محفظة الأدوات المالية. وتستخدم المؤسسة نموذج القيمة المعرضة للمخاطر كأداة إحصائية تستند إلى تبسيط الافتراضات، وبالتالي يخضع هذا النموذج لقيود معينة (مثل: وقوع "احداث جسام" والتوزيعات غير الاعتيادية، وكون الماضي لا يشكل تقديرا تقريبيا جيدا للمستقبل، إلخ) وتتم معالجة هذه القيود إلى حد كبير من خلال إجراء الاختيار المساند" واستخدام عامل المضاعفة ذي العلاقة وتستخدم المؤسسة نفس منهج التباين – التباين المشترك لكل المحافظ الفرعية ضمن محفظة المتاجرة لغرض احتساب القيمة المعرضة للمخاطر، التي يتم احتسابها على أساس يومي طبقا للمعايير الموصوفة أعلاه.

ويشكل تحليل السيناريوهات واختيار التحمل عنصرا أساسا في إطار عمل إدارة مخاطر السوق. وقد يصبح افتراض الحالة الاعتيادية التي تستند إليها النماذج الإحصائية افتراضا غير صالح نتيجة لوقوع أحداث معينة. كما يتم توقع السيناريوهات أو البدائل المستقبلية التي ينتج عنها تحليل للسلوك التاريخي وللعلاقات بين مكونات المخاطر، ثم يتم تقرير مبالغ الخسائر المحتملة. معظم هذه الاحتمالات والبدائل مستخلصة من الأحداث الاقتصادية الكلية الماضية، معدلة بالتوقعات المستقبلية.

الاختبار المساند

يهدف "الاختبار المساند" إلى قياس / التحقق من دقة النموذج الداخلي لاحتساب القيمة المعرضة للمخاطر. ويتناول "الاختبار المساند" بصورة أساسية عملية مقارنة النتائج للمتاجرة مع قياسات المخاطر المستخلصة من النموذج (أي التقديرات). ويتم إجراء الاختيار المساند طبقا لـ "مستند الإطار الإشرافي" الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وعلى أساس المعايير التالية: فترة حيازة ليوم عمل واحد، ومعدل ثقة ٩٩٪ وينظر كليا إلى برنامج الاختبار المساند على أنه اختبار إحصائي خالص لتكامل عناصر عملية احتساب القيمة المعرضة للمخاطر، وبالقدر ذاته ارتأب المؤسسة أنه من المناسب استخدام أسلوب "المحفظة الافتراضية". وطبقا لهذا الأسلوب، يتم إنشاء محفظة نموذجية افتراضية ساكنة بخصائص مشابهة للمحفظة الحقيقية، ثم يتم احتساب التغير اليومي في القيمة السوقية استنادا إلى المشاهدات الفعلية لتحركات السعر. وتحتسب القيمة المعرضة للمخاطر لهذه المحفظة الساكنة باستخدام النموذج أيضا، ثم يتم إجراء المقارنات بين النتائج الفعلية وتقديرات النموذج. تتمثل ميزة هذا الأسلوب في أن نتائج قيمة التغير "لا تتأثر" بالتغيرات في المحفظة (وهي التغيرات التي يمكن أن تحدث لو تم استخدام المحفظة الفعلية).

استخدام عامل المضاعفة ٣ في احتساب رأس المال تماشيا مع توجيهات بازل.

يقرر التحميل الرأسمالي بشأن مخاطر السوق على أساس المعادلة التالية:
التحميل الرأسمالي (مخاطر السوق) = الحد الأقصى + متوسط اختبار التحمل للقيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة المتاجرة خلال الـ ٦٠ يوم عمل الماضية اختيار التحمل للقيمة المعرضة للمخاطر في محفظة المتاجرة في نهاية الفترة × عامل المضاعفة، وهو ٣ تماشياً مع توجيهات بازل وبناء على نتائج الاختبار المساند.

الجدول رقم ١٢: القيمة المعرضة للمخاطر في محفظة المتاجرة (بآلاف الدولارات الأمريكية) – بفترة حيازة ١٠ أيام عمل، و معدل ثقة ٩٩٪ لفترة آخر ٦٠ يوم عمل في ٢٠١٠.

بملايين الدولارات الأمريكية	مخاطر أسعار الفائدة	مخاطر أسعار الأسهم	مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية	الإجمالي
الحد الأقصى	١,٠	٨,٦	٤,١	١٣,٧
الحد الأدنى	٠,٨	٧,٥	٣,٠	١١,٣
المتوسط	٠,٩	٧,٨	٣,٧	١٢,٤
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٠,٩	٧,٨	٣,٨	١٢,٥
القيمة المعرضة للمخاطر وفق اختبار التحمل	٥,١	١٥,٥	٥,٦	٢٦,٢

٧. مخاطر التشغيل

تعرف مؤسسة الخليج للاستثمار مخاطر التشغيل على أنها "مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأفراد أو الأنظمة الداخلية والأحداث الخارجية والأحداث الكبيرة غير العادية وغير المتوقعة التي تحدث لمرة واحدة فقط".

تتبنى المؤسسة حاليا الأسلوب القياسي الموحد في تقييم رأس المال الرقابي لدعم التعرض للمخاطر التشغيلية المحتملة.

ووفقا لتوجيهات الاتفاقية، يقرر الدخل الإجمالي من كل خط أعمال باستخدام أسلوب تسعير التحويل المستخدم من قبل المؤسسة. ويبين الجدول ١٣ خطوط الأعمال المحددة وقطاعات أعمالها الرئيسية.

الجدول رقم ١٣: مجالات النشاط لأغراض احتساب مخاطر التشغيل

مجالات النشاط	الشرائح الرئيسية للنشاط	مجموعات الأنشطة
الاستثمارات الرئيسية	استثمارات ومساهمات رأسمالية	رأس المال المخاطر استثمارات، وليدة عماليات الدمج والتملك عمليات الخصخصة، المساهمات الرأسمالية، عروض الاكتتاب العامة الأولية، الاكتتاب الخاصة الثانوية.
أسواق الدين الرأسمالية	الاستثمارات في أوراق الدين	أوراق مالية لشركات دولية، ديون سيادية، إصدارات، سندات في دول مجلس التعاون، سندات قابلة للتحويل، سندات إسلامية، سندات بسعر فائدة متغير
الاستثمارات في الأسهم	محفظة الاستثمارات في صناديق الأسهم والصناديق الخاصة بالمؤسسة	أسهم خليجية، محافظ أسهم
الاستثمارات البديلة	محفظة الاستثمارات في مجموعة مختلفة من فئات الموجودات والصناديق المدارة	صناديق التحوط، العقار، التمويل المشترك، الصناديق الإسلامية، الصناديق المدارة، عمليات الاستحواذ من قبل الإدارة، أسهم الشركات الخاصة، صناديق الائتمان
الخزينة	المبيعات	أدوات الدخل الثابت، أسهم المتاجرة بالعملات الأجنبية، السلع، الائتمان، التمويل مراكز التعامل بأوراق مالية لحساب المؤسسة، الاقتراض واتفاقيات إعادة الشراء، المشتقات المالية
	صنع الأسواق	
	مراكز تعامل لحساب المؤسسة	
تمويل الشركات	الأعمال المصرفية التجارية	عمليات الدمج والتملك، تعهد الإصدارات، عمليات الخصخصة، البحوث، أوراق الدين، (الحكومية، مرتفعة العائد)، التسهيلات المشتركة، عروض الاكتتاب العامة الأولية، الاكتتابات الخاصة الثانوية
	الخدمات الاستشارية	
إدارة الموجودات	إدارة الصناديق بسلطات تقديرية	الموجودات المدارة جماعيا، الموجودات المدارة إفراديا، موجودات التجزئة، موجودات المؤسسة الموجودات لمدة ثابتة، الموجودات لمدة مفتوحة
	إدارة الصناديق بدون سلطات تقديرية	الموجودات المدارة جماعيا، الموجودات المدارة إفراديا، موجودات التجزئة، موجودات المؤسسة الموجودات لمدة ثابتة، الموجودات لمدة مفتوحة
المقر الرئيسي للمؤسسة	يتم تصنيف الإيرادات بالنسبة للمقر الرئيسي للمؤسسة حسب طريقة تسعير تحويلات الأموال الداخلية، في حين أن الإيرادات الأخرى لا يمكن تصنيفها في أي مجال من مجالات النشاط	الإيرادات من رأس المال الحر، إيرادات الإيجارات، إيرادات أخرى الخ

يتم التحميل بشأن مخاطر رأس المال لكل خط أعمال يجري احتسابه وإعداد تقرير بشأنه على أساس ربع سنوي. ويعرض الجدول التالي رقم ١٤ متطلبات رأس المال لكل خط أعمال والقيد الرأسمالي الخاص به.

الجدول رقم ١٤: مخاطر التشغيل المحملة على رأس المال

بملايين الدولارات الأمريكية	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠		
	متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات	معامل بيتا	المحمل على رأس المال
الاستثمارات الرئيسية	١١٢,٩	٪١٨	٢٠,٤
أسواق رأس المال لأوراق الدين	(١,١)	٪١٨	(٠,٢)
الاستثمارات في الأسهم	١٢,٢	٪١٨	٢,٢
الاستثمارات البديلة	(٤٠,٥)	٪١٨	(٧,٣)
الخزينة	٣,٣	٪١٨	٠,٦
إدارة الموجودات	١٣,٥	٪١٢	١,٦
تمويل الشركات	٢٦,٨	٪١٨	٤,٨
المقر الرئيسي للمؤسسة	١,٢	٪١٨	٠,٢
الإجمالي	١٢٨,٣		٢٢,٣
الانكشاف مرجعا بأوزان المخاطر			٢٧٨,٦

وتطبق المؤسسة أعلى مستوى لمعامل بيتا والذي يبلغ ١٨٪ على كافة مجالات النشاط فيما عدا نشاط "إدارة الموجودات" الذي يطبق على معامل بيتا بمعدل١٢ ٪ حسبما أوصت اتفاقية بازل الجديدة حول معيار كفاية رأس المال.

وتدرك المؤسسة أن الاتفاقية الجديدة تعرض سلسلة الأساليب بدءا من أسلوب المؤشر الأساسي الأبسط إلى أساليب القياس الأكثر تطورا. وفي إطار سعيها لتبني أسلوب أكثر حصافة وحساسية بشأن استشعار ورصد المخاطر وإدارة مخاطر رأس المال التشغيلي، تعتزم المؤسسة تطبيق طريقة أكثر انضباطا، هي طريقة "من القاعدة حتى القمة" والتي تعتمد على بيانات موضوعية عن الخسائر. ولتطبيق مثل هذا الأسلوب، سيتم إتباع برنامج من أربع مراحل كما يلي:

١) إطار عمل التقدير الذاتي لمخاطر والرقابة.
٢) إطار عمل حالات الخسارة.
٣) إطار عمل خطط العمل التصحيحي.
٤) إطار عمل تقارير المخاطر التشغيلية.

٨. مخاطر أسعار الأسهم في المحفظة المصرفية

تصنف الاستثمارات في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية لدى تملكها كأوراق مالية لغرض تحقيق مكاسب رأسمالية أو أوراق مالية مشتراة كاستثمارات استراتيجية، ويتم التوصل إلى القرار بشأن تصنيف هذه الاستثمارات بعد دراسة عوامل هامة من ضمنها المزايا الاستراتيجية التي تحققها هذه الأوراق المالية للمؤسسة، ومبلغ الاستثمارات المخططة، وتتطلب كل القرارات الاستثمارية موافقة لجنة الاستثمار، أو اللجنة التنفيذية، اعتمادا على مبلغ هذه الاستثمارات. فالاستثمارات التي تملكها بغرض تحقيق إيرادات وأرباح من ارتفاع قيمة رأس المال تتم مراجعتها بصورة دورية وتباع عندما تحين الظروف المناسبة. وفي الوقت ذاته، تتم مراجعة محافظ الاستثمارات الاستراتيجية استنادا إلى التطورات في قطاع السوق وإلى التطورات الاقتصادية، حيث تقرر المؤسسة ما إذا كانت ستقوم بتصفية هذه الاستثمارات أو زيادتها. تماشيا مع المعايير الدولية للتقارير المالية، يتم تصنيف مراكز الاستثمار في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية على أنها "أوراق مالية متاحة للبيع" ويتم تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات بصورة دورية، كما يتم اعتبار أرباح / خسائر إعادة التقييم على أنها تغيرات تراكمية في القيمة العادلة للورقة المالية. أما بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المدرجة في أسواق مالية منظمة، فإن قيمتها العادلة تتحدد بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة، في حين أن القيم العادلة للاستثمارات في الأسهم غير المدرجة تتحدد بالرجوع إلى القيمة السوقية لاستثمارات متشابهة، أو إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة، أو غيرها من نماذج التقييم الملائمة، وبالنسبة للاستثمارات في الأسهم التي لا يمكن تقدير قيمتها العادلة بدقة، فهي تدرج بالتكلفة ناقصا الانخفاض في القيمة، إن وجدت. وقد ورد مزيد من التفاصيل حول المعالجة الحسابية للاستثمارات في الأسهم تحت بند "السياسات المحاسبية الهامة" في الجزء الخاص بالبيانات المالية.

تمثل الاستثمارات في الأسهم المتداولة عموما أوراقا مالية مسعرة ومتداولة في الأسواق المالية المحلية والدولية. أما الاستثمارات الخاصة فتمثل الاستثمارات في مؤسسات ومشاريع غير مدرجة في تلك الأسواق. ولقد بلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية في نهاية ديسمبر ٢٠١٠ ما مجموعة ٩٨٥,٩ مليون دولار أمريكي صافية بعد المخصصات (يرجى الرجوع إلى الجدول رقم ١٥). وبلغت الأرباح التراكمية المحققة من بيع أو من تبادل الأوراق المالية والاستثمارات في المشاريع المتاحة للبيع ١٨٣,٥ مليون دولار أميركي، ومنها جزء كبير من مساهمات في أسهم مدرجة. في الوقت ذاته، بلغ مجموع الأرباح غير المحققة في الأسهم ١٢٥,٨ مليون دولار أميركي تم إدراجه في الشريحة الثانية من رأس المال لأغراض احتساب معدل كفاية رأس المال.

الجدول ١٥: المساهمات ضمن المحفظة المصرفية

بملايين الدولارات الأمريكية	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠		
	عامة مدرجة	ملكية خاصة	الإجمالي
القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم	٥١٢,٩	٤٧٣,٠	٩٨٥,٩
الأرباح المحققة المدرجة في حساب الأرباح والخسائر	١٦٧,٤	١٦,١	١٨٣,٥
الأرباح غير المحققة المدرجة في حقوق المساهمين	١٠٨,١	١٧,٦	١٢٥,٨
٤٥٪ ربح غير محقق في الشريحة الثانية من رأس المال	٤٨,٧	٧,٩	٥٦,٦

٩. مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية

تقوم إدارة الخزينة بإدارة الفجوات قصيرة الأجل لأسعار الفائدة على مدى ٢٤ شهرا قادمة، كما هي مقاسة بما يعادلها بالعقود الآجلة باليورو والدولار. ولا يسمح للخزينة بعدم ضمان التطابق والاتساق بين مراكز التعامل على مدى سنتين ما لم يتم الحصول على الموافقة اللازمة من الإدارة. فأي تمويل أو توظيفات أو عمليات اقتراض لها استحقاق أو سجل إعادة تسعير يزيد عن سنتين يستدعى إما مطابقتها أو التحوط لها بأدوات حماية. والسعر المحتسب من العقود الآجلة قصيرة الأجل باليورو والدولار (لغاية سنتين) هو فعليا سعر الفائدة الآجل للودائع ذات العلاقة، أي الودائع باليور والدولار. ويتم فرز إجمالي التوظيفات بالدولار الأميركي والعقود التي أبرمتها الخزينة ضمن فترات زمنية بدءا من أسبوع واحد إلى شهر ومن ثم لغاية ٢٤ شهرا. ويتم تطبيق نفس الأجراء بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى غير الدولار الأمريكي، بحيث تتم ترجمة الفجوات في مراكز هذه العملات إلى ما يعادلها بالدولار الأمريكي وذلك للتحقق من الرقم المعادل للعقود الآجلة باليورو والدولار لكل عملة من العملات الرئيسية على حدة.

ويتم حاليا تطبيق حد أقصى قدره ٣,٥٠٠ عقد باليورودولار بالحد الأقصى للقيمة المعرضة لمخاطر يبلغ ٣,٠٨ مليون دولار أميركي. ويتم التوصل إلى احتساب المعادل للقيمة المعرضة للمخاطر من متوسط الثلاثين يوما من التقلب المفترض لأسعار العقود الآجلة باليورو دولار والتي يبلغ أجل استحقاقها ثلاثة أشهر. وتم تعديل العائد الحالي بمتوسط درجة التقلب قبل تطبيقه على قيمة مركز التعامل، ثم رفع الرقم الناتج بنسبة تصاعدية إلى معدل ثقة ٩٥٪.

وتم احتساب قيمة مراكز تعامل المؤسسة بالعقود الآجلة باليورو د ولار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ على أساس ٢,٠١٢ عقدا للمخاطر تم تقديرها بمبلغ ٠,٩٣ مليون دولار أمريكي.

البيانات المالية المجمعة

قائمة المحتويات

تقرير مراقب الحسابات المستقلين	٥١
بيان المركز المالي المجمع	٥٢
بيان الدخل المجمع	٥٣
بيان الدخل الشامل المجمع	٥٤
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	٥٥
بيان التدفقات النقدية المجمع	٥٦
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	٥٧

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

صندوق بريد رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
برج بيتك، الطابق ١٨ – ٢١
ساحة الصفاة، شارع أحمد الجابر
هاتف: ٢٢٤٥٢٨٨٠ / ٢٢٩٥٥٠٠٠ (٩٦٥+)
فاكس: ٢٢٤٥٦٤١٩ (٩٦٥+)
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة مساهمي مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ.

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لمؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. ("المؤسسة") والشركات التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة المتعلقة به للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة خالية من أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية المجمعة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد المؤسسة للبيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للمجموعة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها إدارة المجموعة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن المؤسسة تحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات التجارية لعام ١٩٦٠ والتعديلات اللاحقة له والنظام الأساسي للمؤسسة وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ مخالفات لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٦٠ والتعديلات اللاحقة له أو النظام الأساسي للمؤسسة على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المؤسسة أو مركزها المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٦٨ فئة أ – الكويت
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

٢٤ فبراير ٢٠١١
الكويت

بيان المركز المالي المجمع

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

(مليون دولار أمريكي)	إيضاحات	٢٠١٠	٢٠٠٩
موجودات			
النقد والنقد المعادل		٢٢	٣٥
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣	٦٣٢	١،٠٣٠
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٤	٦٤١	٦٠١
موجودات مالية متاحة للبيع	٥	٢،٨٧٠	٣،١٢٧
استثمار في شركات زميلة	٦	١،٢٥٠	١،٠٠٩
قروض وسلف	٧	٧٤	٨٥
موجودات أخرى	٨	٢٨٧	٢٢٦
مجموع الموجودات		٥،٧٧٦	٦،١١٣
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٩	١،٤٢٩	١،٣٦٠
أوراق مالية مباعة مع حق إعادة الشراء	١٠	٨٥٦	١،٢١١
تمويل لأجل	١١	١،١٧٩	١،٥٨٧
مطلوبات أخرى	١٢	١٩٥	٢٠٥
إجمالي المطلوبات		٣،٦٥٩	٤،٣٦٣
حقوق الملكية			
رأس المال	١٣	٢،١٠٠	٢،١٠٠
الاحتياطيات	١٣	٥٨٢	٣٣٦
خسائر متراكمة		(٥٦٥)	(٦٨٦)
إجمالي حقوق الملكية		٢،١١٧	١،٧٥٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٥،٧٧٦	٦،١١٣

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٠ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

د. زكريا أحمد هجرس
رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي

بيان الدخل المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

(مليون دولار أمريكي)	إيضاحات	٢٠١٠	٢٠٠٩
إيرادات فوائد	١٤	٤٣	٨٤
صافي الأرباح من الاستثمارات	١٥	٥٩	١٠٨
إيرادات توزيعات أرباح	١٦	٢٠	١٧
حصة في نتائج شركات زميلة	٦	١٣٤	٥
صافي إيرادات أتعاب وعمولات	١٧	٧	٢٢
ربح (خسارة) تحويل عملات أجنبية		٤	(٣)
إجمالي الإيرادات		٢٦٧	٢٣٣
مصروفات فوائد	١٨	(٥٠)	(٨٥)
إيرادات تشغيل أخرى	١٩	٦	٥
صافي إيرادات التشغيل		٢٢٣	١٥٣
تكاليف موظفين		(٣٤)	(٣٣)
تكاليف مباني الإدارة		(٢)	(٢)
مصروفات تشغيل أخرى		(١٤)	(١١)
ربح التشغيل		١٧٣	١٠٧
خسائر انخفاض القيمة	٢٠	(٢٢)	(١٦)
صافي ربح السنة		١٥١	٩١

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٠ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

(مليون دولار أمريكي)	إيضاحات	٢٠١٠	٢٠٠٩
صافي ربح السنة		١٥١	٩١
إيرادات شاملة أخرى			
موجودات مالية متاحة للبيع:			
– صافي الأرباح غير المحققة الناتجة خلال السنة		٢٠٨	٤٠٤
– المحول إلى بيان الدخل من البيع	١٥	(٨)	(٣٤)
– المحول إلى بيان الدخل المجمع من انخفاض القيمة		١٩	١٥
حصة في (الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى لشركات زميلة	٦	(٣)	٦٢
إيرادات شاملة أخرى للسنة		٢١٦	٤٤٧
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة		٣٦٧	٥٣٨

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٠ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

(مليون دولار أمريكي)	رأس المال	الاحتياطيات			خسائر متراكمة	المجموع
		احتياطي إجباري	احتياطي اختياري	احتياطي إعادة تقييم استثمارات		
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٠	٢،١٠٠	٣٠١	١٧٤	(١٣٩)	(٦٨٦)	١،٧٥٠
صافي أرباح السنة	–	–	–	–	١٥١	١٥١
إيرادات شاملة أخرى للسنة	–	–	–	٢١٦	–	٢١٦
إجمالي الإيرادات الشاملة	–	–	–	٢١٦	١٥١	٣٦٧
المحول إلى الاحتياطي الإجباري والاختياري	–	١٥	١٥	–	(٣٠)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٢،١٠٠	٣١٦	١٨٩	٧٧	(٥٦٥)	٢،١١٧
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٩	١،٥٥٠	٢٩٢	١٦٢	(٥٨٦)	(٧٥٦)	٦٦٢
صافي أرباح السنة	–	–	–	–	٩١	٩١
إيرادات شاملة أخرى للسنة	–	–	–	٤٤٧	–	٤٤٧
إجمالي الإيرادات الشاملة	–	–	–	٤٤٧	٩١	٥٣٨
المحول إلى الاحتياطي الإجباري والاختياري	–	٩	٩	–	(١٨)	–
المحول من المخصص العام لبنك الكويت المركزي	–	–	٣	–	(٣)	–
استلام رأس مال مستدعى	٥٥٠	–	–	–	–	٥٥٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٢،١٠٠	٣٠١	١٧٤	(١٣٩)	(٦٨٦)	١،٧٥٠

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٠ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

(مليون دولار أمريكي)	إيضاحات	٢٠١٠	٢٠٠٩
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:			
صافي ربح السنة		١٥١	٩١
تعديلات لـ:			
خسائر انخفاض القيمة	٢٠	٢٢	١٦
صافي أرباح من الاستثمارات		(٢٣)	(٣٥)
حصة في نتائج شركات زميلة	٦	(١٣٤)	(٥)
إطفاء صافي خصم / علاوة إصدار الأسهم على أوراق الدين		(٢)	(٣)
إيرادات توزيعات أرباح	١٦	(٢٠)	(١٧)
استهلاك		٥	٣
		(١)	٥٠
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
(الزيادة) النقص في موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		(٤٠)	٤٩٢
النقص في الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		٣٩٨	–
الزيادة (النقص) في الودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		٦٩	(١،٥٣٦)
النقص (الزيادة) في القروض والسلف		١١	(١٢)
الحركة في الموجودات والمطلوبات الأخرى (بالصافي)		(١٤٤)	(١٣٥)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		**٢٩٣**	(١،١٤١)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:			
المحصل من بيع واستحقاق موجودات مالية متاحة للبيع		٨٠٧	١،٦١٨
شراء موجودات مالية متاحة للبيع		(٢٩٨)	(٣٨٧)
توزيعات من شركات زميلة	٦	١١	١١
المحصل من بيع استثمار في شركات زميلة		٢٩	٥
شراء شركات زميلة		(١١٠)	(١١٣)
شراء عقار وآلات ومعدات		(٢)	(١٦)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة	١٦	٢٠	١٧
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار		**٤٥٧**	١،١٣٥
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:			
النقص في أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء		(٣٥٥)	(٥٩)
النقص في التمويل لأجل		(٤٠٨)	(٤٨٤)
المحصل من الزيادة في رأس المال		–	٥٥٠
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل		(٧٦٣)	٧
(النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل		(١٣)	١
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		٣٥	٣٤
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة		**٢٢**	٣٥

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٠ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

١ التأسيس والأنشطة

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ ("المؤسسة") هي شركة استثمارية مسجلة في دولة الكويت كشركة مساهمة خليجية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٣. إن المؤسسة مملوكة بالتساوي من قبل حكومات الدول الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. تتمثل أغراض المؤسسة في مختلف أنشطة الاستثمار والتمويل بما في ذلك تقديم استشارات الاستثمار وخدمات إدارة الأصول.

يقع مقر المؤسسة في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل هو شارع جابر المبارك، الشرق - الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للمؤسسة وشركاتها التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١١. إن الجمعية العمومية للمساهمين لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

٢ السياسات المحاسبية الهامة

٢,١ بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً لتعليمات حكومة دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. تتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٩ حول المخصص المجمع حيث يتعين بدلاً منها التقيد بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام، كما هو مبين في السياسة المحاسبية حول انخفاض قيمة الموجودات المالية. كما أن البيانات المالية المجمعة للمؤسسة قد تم إعدادها وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية الكويتي لسنة ١٩٦٠ والتعديلات اللاحقة له، ووفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٩٠ وعقد التأسيس والنظام الأساسي للمؤسسة.

٢,٢ أساس العرض

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل ليتضمن إعادة تقييم الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والموجودات المتاحة للبيع والأدوات المالية المشتقة، والموجودات المالية التي تشكل جزءاً من القيمة الفعلية لعلاقات التغطية باستثناء تلك التي لا يتوفر لها قياس موثوق منه لقيمتها العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدولار الأمريكي، مع تقريب كافة المبالغ إلى أقرب مليون.

التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة، باستثناء تطبيق معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية خلال السنة.

المعيار الدولي للتقارير المالية ٢: المدفوعات بالأسهم – معاملات المدفوعات بالأسهم المسددة نقداً ويسري اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٠

المعيار الدولي للتقارير المالية ٣: دمج الأعمال (المعدل) ومعيار المحاسبة الدولي ٢٧ البيانات المالية المجمعة والمستقلة (المعدل) ويسري اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٠، بما في ذلك التعديلات اللاحقة للمعايير الدولية للتقارير المالية ٢ و٥ و٧ ومعايير المحاسبة الدولية ٢٨ و٣١ و٣٩.

معيار المحاسبة الدولي ٣٩: الأدوات المالية: التحقق والقياس – البنود المؤهلة المغطاة، يسري اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٩.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية ١٧: توزيعات الموجودات غير النقدية على المالكين ويسري اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٩

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية ١٨: تحويل الموجودات من العملاء ويسري اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٩

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٢ أساس العرض (تتمة)

التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية ٢ «المدفوعات بالأسهم» معاملات المدفوعات بالأسهم المسددة نقداً

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية ٢ يوضح نطاق معاملات المدفوعات بالأسهم المسددة نقداً والمحاسبة عنها. قامت المجموعة بتطبيق التعديل اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٠ ولكن، حيث إن المجموعة ليس لديها معاملات مدفوعات بالأسهم، فإنه لم يكن هناك أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية ٣ دمج الأعمال (المعدل) ومعيار المحاسبة الدولي ٢٧ البيانات المالية المجمعة والمنفصلة (المعدل)

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية ٣ (المعدل) عدداً من التغيرات الجوهرية في المحاسبة عن دمج الأعمال التي تتم بعد تاريخ سريان المعيار. تؤثر التغييرات على تقييم الحصص غير المسيطرة والمحاسبة عن تكاليف المعاملة والتسجيل المبدئي والقياس اللاحق للمقابل المحتمل وعمليات دمج الأعمال التي تتم في مراحل. وسوف يكون لهذه التغييرات تأثير على مبلغ الشهرة المحققة والنتائج المدرجة في الفترة التي تتم فيها الحيازة والنتائج المستقبلية المدرجة.

يتطلب معيار المحاسبة الدولي ٢٧ (المعدل) أن تتم المحاسبة عن التغيرات في حصة الملكية بالشركة التابعة (مع عدم فقدان السيطرة) كمعاملة مع المالكين بصفتهم مالكين.ولذلك، فإن هذه المعاملات لن تؤدي إلى تحقق شهرة ولا أرباح أو خسائر. إضافةً إلى ذلك، فإن المعيار المعدل يغير في طريقة المحاسبة عن الخسائر المتكبدة من قبل الشركة التابعة وكذلك إلى فقدان السيطرة على الشركة التابعة. سوف تؤثر التغيرات الناتجة عن المعيار الدولي للتقارير المالية ٣ (المعدل) ومعيار المحاسبة الدولي ٢٧ (المعدل) على معاملات الحيازة أو فقدان السيطرة على الشركات التابعة والمعاملات مع الحصص غير المسيطرة التي تتم بعد ١ يناير ٢٠١٠.

لقد طبقت المجموعة تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية ٣ ومعيار المحاسبة الدولي ٢٧ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٠، ولكن لم يؤدي هذا إلى أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

معيار المحاسبة الدولي ٣٩ الأدوات المالية: التحقق والقياس – البنود المؤهلة المغطاة

يبين التعديل أنه يسمح للمنشأة بتحديد جزءاً من تغيرات القيمة العادلة أو تغير التدفقات النقدية للأداة المالية كبند تمت تغطيته. تتناول التعديلات أيضاً تحديد التضخم كمخاطر تمت تغطيتها أو جزء من مخاطر في حالات معينة. توصلت المجموعة إلى أن هذا التعديل ليس له أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية ١٧ : توزيعات الموجودات غير النقدية على المالكين

يقدم هذا التفسير إرشادات حول كيفية المحاسبة عن الترتيبات التي بموجبها تقوم المنشأة بتوزيع موجودات غير نقدية على المساهمين إما كتوزيعات للاحتياطيات أو كتوزيعات أرباح. إن هذا التفسير ليس له تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية ١٨ : تحويل الموجودات من العملاء

يسري التفسير على تحويلات بنود العقار والآلات والمعدات من قبل المنشآت التي تستلم هذه التحويلات من العملاء. إن هذا التفسير ليس له تأثير على المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٢ أساس العرض (تتمة)

معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الصادرة ولكن لم يسر مفعولها بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن هذه المعايير هي المعايير والتفسيرات الصادرة التي تتوقع المجموعة بصورة معقولة تطبيقها في المستقبل. تنوي المجموعة تطبيق تلك المعايير عند سريان مفعولها.

المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ الأدوات المالية: التصنيف والقياس

يعكس المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ عند إصداره المرحلة الأولى من عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ ويسري على تصنيف وقياس الموجودات المالية كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣. يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية في المراحل اللاحقة بمعالجة تصنيف وقياس المطلوبات المالية ومحاسبية التغطية وعدم التحقق. من المتوقع إتمام المشروع في ٢٠١١. إن تطبيق المرحلة الأولى من المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ سوف يكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة. سوف تقوم المجموعة بتحديد التأثير فيما يتعلق بالمراحل الأخرى، عند الإصدار، لعرضها بصورة شاملة.

معيار المحاسبة الدولي ٢٤ الأطراف ذات علاقة (معدل)

يسري المعيار المعدل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١١. يوضح المعيار تعريف الطرف ذي علاقة لتبسيط تحديد تلك العلاقات وإزالة حالات عدم التوافق عند التطبيق. يقدم المعيار المعدل إعفاء جزئي من متطلبات الإفصاح للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة. لا تتوقع المجموعة وجود أي تأثير من تطبيق التعديلات على مركزها أو أدائها المالي. يسمح بالتطبيق المبكر لأي من الإعفاء الجزئي للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة أو للمعيار بالكامل.

معيار المحاسبة الدولي ٣٢: الأدوات المالية: العرض – تصنيف حقوق الإصدار (معدل)

يسري تعديل معيار المحاسبة الدولي ٣٢ على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ فبراير ٢٠١٠، حيث عدل تعريف الالتزام المالي لتصنيف حقوق الإصدار (وبعض الخيارات والكفالات) كأدوات حقوق ملكية في الحالات التي يتم إعطاء الحقوق حسب الحصة إلى كافة المالكين الحاليين من نفس الفئة لأدوات حقوق الملكية غير المشتقة بالمنشأة، أو حيازة عدد ثابت من أدوات حقوق ملكية المنشأة مقابل مبلغ ثابت بأي عملة. إن هذا التعديل لن يكون له تأثير على المجموعة بعد التطبيق المبدئي.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية ١٤: متطلبات الحد الأدنى للتمويل المدفوع مقدما (معدل)

يسري تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية ١٤ على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١١ مع التطبيق بشكل رجعي. يقدم التعديل إرشادات حول تقييم المبلغ الممكن استرداده لصافي موجودات صندوق التقاعد. يسمح التعديل للمنشأة بمعاملة المدفوعات مقدماً للحد الأدنى لمتطلبات التمويل كموجودات. من المقدر أن هذا التعديل ليس له تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية ١٩: سداد المطلوبات المالية بأدوات حقوق الملكية

يسري تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية ١٩ اعتباراً من أو بعد ١ يوليو ٢٠١٠. يوضح التفسير أن أدوات حقوق الملكية المصدرة إلى دائن لسداد التزام مالي يؤهل كمقابل مدفوع. تقاس أدوات حقوق الملكية المصدرة بقيمتها العادلة. في حالة تعذر قياس قيمة أدوات حقوق الملكية المصدرة بصورة موثوق منها، يتم قياسها بالقيمة العادلة للالتزام الذي يتم سداده. يتم إدراج أي ربح أو خسارة ضمن الأرباح أو الخسائر على الفور. إن تطبيق هذا التفسير لن يكون له تأثير على البيانات المالية للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٢ أساس العرض (تتمة)

معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية (صادرة في مايو ٢٠١٠)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة من التحسينات على بعض المعايير الدولية للتقارير المالية. لم يتم تطبيق هذه التعديلات حيث إنها تسري على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد، إما ١ يوليو ٢٠١٠ أو يناير ٢٠١١. من المقدر للتعديلات المبينة أدناه أن يكون لها تأثير محتمل بصورة معقولة على المجموعة.

- المعيار الدولي للتقارير المالية ٣: دمج الأعمال
- المعيار الدولي للتقارير المالية ٧: الأدوات المالية: الإفصاحات
- معاير المحاسبة الدولي ١: عرض البيانات المالية
- معاير المحاسبة الدولي ٢٧: البيانات المالية المجمعة والمستقلة
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية ١٣: برامج ولاء العملاء

تتوقع المجموعة أن تطبيق هذه التعديلات لن يكون لها تأثير على مركزها أو أدائها المالي.

٢,٣ أساس التجميع

أساس التجميع من ١ يناير ٢٠١٠

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للمجموعة وشركاتها التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

يتم تجميع الشركات التابعة بالكامل منذ تاريخ الحيازة، وهو تاريخ حصول المجموعة على السيطرة، ويستمر التجميع حتى تاريخ توقف هذه السيطرة. وتعد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المحاسبية للشركة الأم باستخدام سياسات محاسبية موحدة. يتم تجميع البيانات المالية للشركات التابعة على أساس كل بند بإضافة البنود المماثلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. يتم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات فيما بين المجموعة وأية أرباح وخسائر غير محققة ناتجة من التعاملات وتوزيعات الأرباح عند التجميع.

إن الخسائر ضمن شركة تابعة تتعلق بالحصص غير المسيطرة حتى في حالة أن هذه النتائج ضمن رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، مع عدم فقدان السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

- تستبعد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- تحقق القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- تحقق القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تحقق أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- تعيد تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى بيان الدخل المجمع أو الأرباح المحتفظ بها، حسبما هو مناسب.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٣ أساس التجميع (تتمة)

أساس التجميع قبل ١ يناير ٢٠١٠

عند تطبيق المتطلبات المذكورة أعلاه على أساس مستقبلي. يتم تطبيق الفروق التالية في بعض الأمثلة من أساس التجميع السابق:

- يتم المحاسبة عن حيازة الحصص غير المسيطرة، قبل ١ يناير ٢٠١٠، باستخدام طريقة زيادة انتشار الشركة الأم التي بموجبها يتم تسجيل الفرق بين المقابل والقيمة الدفترية للحصة في صافي الموجودات التي تم حيازتها كشهرة.
- يتم توزيع الخسائر المتكبدة من قبل المجموعة إلى الحصص غير المسيطرة حتى تم تخفيض الرصيد إلى لا شيء. توزع أي خسائر إضافية أخرى إلى الشركة الأم ما لم يكن على الحصص غير المسيطرة التزام قائم لتغطية هذه الخسائر. لم يتم إعادة توزيع خسائر ما قبل ١ يناير ٢٠١٠ بين شركة الاستثمارات الوطنية ومساهمي الشركة الأم.
- عند فقدان السيطرة، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن الاستثمار المتبقي حسب حصتها النسبية في صافي قيمة الموجودات في تاريخ فقدان السيطرة. لم يتم إعادة إدراج القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات في ١ يناير ٢٠١٠.

٢,٤ دمج الأعمال والشهرة

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الشراء المحاسبية. تقاس تكلفة الحيازة وفقاً لمجموع المقابل المحول، ويقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، يقوم المشتري بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المشتراة. يتم تحميل تكاليف الحيازة كمصروف وتدرج ضمن المصروفات الإدارية.

عندما تقوم المجموعة بحيازة أعمال، تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المقدرة لغرض تحديد التصنيف المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الحيازة. ويتضمن هذا فصل المشتقات المجمعة في العقود الرئيسية من قبل الشركة المشتراة.

عند تحقيق دمج الأعمال في مراحل، فإن القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة من خلال بيان الدخل المجمع.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري سوف يتم إدراجه بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة. إن التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل الذي من المقدر أن يكون أصل أو التزام، سوف يتم إدراجها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ إما في الأرباح أو الخسائر أو كتغير في الإيرادات الشاملة الأخرى. عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، لا يعاد قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة التي تمثل زيادة تكلفة دمج الأعمال عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والمطلوبات المحتملة. إذا كانت تكاليف الحيازة أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تم حيازتها، يدرج الفرق مباشرةً في بيان الدخل المجمع.

بعد التحقق المبدئي، تقاس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر متراكمة من انخفاض القيمة. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة في دمج الأعمال، من تاريخ الحيازة، إلى كل وحدة من وحدات إنتاج النقد التي من المتوقع أن تستفيد من دمج الأعمال بصرف النظر عن تخصيص الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة التي تم حيازتها إلى الوحدات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٤ دمج الأعمال والشهرة (تتمة)

عندما تشكل الشهرة جزءا من وحدة إنتاج النقد (مجموعة وحدات إنتاج النقد) ويتم استبعاد جزءا من العمليات بداخل الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة في القيمة الدفترية للعمليات عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة إنتاج النقد.

٢,٥ النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك المركزية والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق خلال سبعة أيام.

٢,٦ ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

إن الودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى مدرجة بالتكلفة ناقصاً أي مبالغ مشطوبة و الانخفاض في القيمة.

٢,٧ الموجودات المالية

(١) **التحقق**

إن جميع المشتريات والمبيعات "بالطرق المعتادة" للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والأوراق المالية للمتاجرة والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع يتم تسجيلها على أساس تاريخ المتاجرة، أي بالتاريخ الذي تلتزم فيه المؤسسة بشراء أو بيع الأصل. إن المشتريات أو المبيعات بالطرق المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالتعليمات التنظيمية أو بالعرف في الأسواق.

يتم تحقق الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً التكاليف المتعلقة مباشرة بالمعاملة، في حالة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تتضمن الموجودات المالية للمجموعة الأدوات المالية المسعرة وغير المسعرة والموجودات الأخرى والأدوات المالية المشتقة.

(٢) **التصنيف والقياس**

يعتمد تصنيف الأدوات المالية من قبل المجموعة عند التسجيل المبدئي على الغرض من حيازة الأدوات المالية وسماتها.

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل تتضمن الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة، عند التحقق المبدئي، كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تصنف الموجودات المالية كمحتفظ بها لأغراض المتاجرة، إذا تم حيازتها بغرض البيع في المستقبل القريب. تصنف المشتقات كمحتفظ بها لأغراض المتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأدوات تغطية فعالة.

تصنف المجموعة الاستثمار كمدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الحالات التالية:

- يستبعد التصنيف أو يخفض بصورة كبيرة المعاملة غير المتطابقة التي قد تنتج بخلاف ذلك من قياس الموجودات والمطلوبات أو تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من هذه الموجودات والمطلوبات على أساس مختلف.
- عندما تكون الموجودات والمطلوبات جزءاً من مجموعة موجودات تمت إدارتها وتقييم أدائها على أساس قيمة عادلة موثوق منها وفقاً لإدارة مخاطر وإستراتيجية استثمار موثقة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٧ الموجودات المالية (تتمة)

(٢) **التصنيف والقياس (تتمة)**

بعد التحقق المبدئي، يعاد قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج كافة التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

إن الموجودات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق هي موجودات مالية ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وذات تاريخ استحقاق ثابت حيث يكون لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. يتم قياس الموجودات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة من انخفاض قيمة مثل هذه الاستثمارات في بيان الدخل المجمع.

إن القروض والمدينين هي موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو محددة بخلاف الموجودات المالية التي تم حيازتها بنية إنتاج أرباح على المدى القصير أو موجودات مالية مسعرة في سوق نشط، يتم قياس القروض والمدينين بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية، ناقصاً أي مبالغ مشطوبة ومخصص انخفاض القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة مع الأخذ في الاعتبار أي خصم أو قسط عند الحيازة والأتعاب والمصروفات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل سعر الفائدة الفعلية.

الموجودات المتاحة للبيع هي تلك الموجودات المالية غير المشتقة المصنفة كمتاحة للبيع أو لم يتم تصنيفها في أي من الفئات السابقة.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع لاحقاً وفقاً القيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر كإيرادات شاملة أخرى في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات حتى يتم استبعاد تحقق الاستثمار أو عند تحديد وجود انخفاض في قيمته، حيث يتم في ذلك الوقت تدرج الأرباح والخسائر المتراكمة في بيان الدخل المجمع. إن الموجودات المالية التي يتعذر قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

قامت المجموعة بإجراء تقييم وإذا ما كانت النية لبيع موجوداتها المالية المتاحة للبيع في المستقبل القريب ما زالت مناسبة. عندما لا تتمكن المجموعة من المتاجرة في هذه الموجودات نتيجة السوق غير النشط و /أو تتغير نية الإدارة في بيع هذه الموجودات يمكن للمجموعة أن تعيد تصنيفها في الظروف النادرة.

تتضمن المشتقات المالية مبادلات أسعار الفائدة والعقود المستقبلية ومبادلات العملات الأجنبية وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة والخيارات على أسعار الفائدة والعملات الأجنبية. تسجل المشتقات المالية بالقيمة العادلة وتدرج كموجودات عندما تكون قيمتها العادلة موجبة، وتدرج كمطلوبات عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها للمتاجرة في بيان الدخل المجمع.

(٣) **انخفاض القيمة**

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بتقدير ما إذا كان هناك أي دليل إيجابي على انخفاض قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية. تنخفض قيمة أصل مالي أو مجموعة أصول مالية فقط إذا ما توفر دليل موضوعي على انخفاض القيمة كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبدئي للأصل (حدث خسارة متكبدة) ويكون للخسارة تأثير على التدفقات النقدية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن قياسها بصورة موثوق منها. قد يتضمن الدليل على انخفاض القيمة مؤشرات إلى مواجهة المقترض أو مجموعة المقترضين لصعوبة مالية كبيرة، أو تأخير في سداد الفوائد أو الدفعات الأصلية أو احتمال إشهار إفلاسهم أو الترتيبات المالية الأخرى وعندما تشير بيانات المراقبة إلى أن هناك نقص يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتأخيرات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٧ الموجودات المالية (تتمة)

(٣) انخفاض القيمة (تتمة)

موجودات مدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقوم المجموعة أولاً بتقييم بصورة مستقلة ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض جوهري في قيمة الموجودات المالية كل على حده، أو موجودات مالية مجتمعة ليست بصورة جوهرية. إذا قررت المجموعة انه لا يوجد دليل موضوعي على وجود انخفاض في أصل مادي تم تقييمه بصورة مستقلة، سواء كان بصورة جوهرية أو لا، فإن المجموعة تدرج الأصل المالي ضمن مجموعة من الموجودات المالية التي تتميز بخصائص مخاطر ائتمانية مماثلة وتقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة. الموجودات المالية التي تم تقييمها لتحديد انخفاض قيمتها ووجد أن هناك خسارة انخفاض في القيمة أو مازالت تحقق خسائر انخفاض القيمة لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود خسارة انخفاض القيمة، فإن قيمة الخسارة يتم قياسها بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل المادي والقيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة بمعدل الفائدة الفعلية الأصلي للموجودات المالية. إذا كان الأصل يحمل معدل فائدة متغير، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة من انخفاض القيمة هو معدل الفائدة الفعلية الحالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام بند انخفاض القيمة ويتم تسجيل قيمة خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. إذا زاد مقدار خسارة انخفاض القيمة أو انخفض في سنة لاحقة بسبب حدث وقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة، يتم زيادة أو نقص خسارة انخفاض القيمة من خلال تعديل حساب المخصص.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن استثمار أو مجموعة استثمارات قد تعرضت للانخفاض في القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في أسهم مصنفة كمتاحة للبيع، يمكن أن يتضمن الدليل الموضوعي انخفاض كبير ومتواصل في القيمة العادلة للاستثمار دون تكلفته. يتم تقييم الانخفاض «المادى» مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و«المتواصل» مقابل الفترة التي تنخفض فيها القيمة العادلة دون التكلفة الفعلية. وإذا ما توفر أي دليل على انخفاض القيمة، (يتم قياس الخسائر المتراكمة بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية، ناقصا أية خسائر من انخفاض قيمة هذا الأصل المالي مدرجة سابقاً في بيان الدخل المجمع) ويتم شطبها من الإيرادات الشاملة الأخرى مع إدراجها في بيان الدخل المجمع. إن خسائر انخفاض القيمة من الاستثمارات في أسهم لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل، وتدرج الزيادات في القيمة العادلة بعد انخفاض القيمة مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى.

في حالة أدوات الدين المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، يتم تقييم انخفاض القيمة استناداً إلى نفس المعايير التي تم إدراج الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة. إذا زادت القيمة العادلة لأدوات الدين في سنة لاحقة و أمكن ربط الزيادة بصورة موضوعية بحدث وقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل المجمع.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة باحتساب مخصص عام بحد أدنى على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها (بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمانات) التي لا ينطبق عليها مخصص معين. ولم يتم احتساب أي مخصصات عامة أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٧ الموجودات المالية (تتمة)

(٤) **عدم التحقق**

لا يتم تحقق الأصل المالي (أو ما ينطبق عليه ذلك أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية مماثلة) عندما:

- ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- تحتفظ المجموعة بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل تتحمل التزام بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "القبض والدفع"، وعندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل وإما (أ) قامت المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الأصل أو (ب) لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولكن حولت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في التدفقات النقدية أو قامت بالدخول في ترتيب «القبض والدفع»ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل أو لم تقم بتحويل السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل الجديد بمقدار استمرار المجموعة في السيطرة على الأصل. يتم تحقق الأصل إلى المدى الذي تستمر فيه المجموعة في السيطرة على الأصل.

وفي هذه الحالة تقوم المجموعة بتسجيل التزام مرتبط أيضاً. يتم قياس كلاً من الأصل المحول والالتزام المرتبط على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

يتم قياس الاستمرار في السيطرة التي تأخذ شكل ضمانات على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى لمبلغ المقابل المطلوب من المجموعة سداده، أيهما أقل.

٢,٨ المطلوبات المالية

(١) **التحقق**

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية «كمطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر» أو «قروض وسلف» إذا كان ذلك مناسباً. تحدد المجموعة تصنيف مطلوباتها المالية عند التحقق المبدئي.

تدرج كافة المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائد التكاليف المتعلقة مباشرةً بالمعاملة، في حالة القروض والسلف.

تتضمن المطلوبات المالية للمجموعة القروض قصيرة وطويلة الأجل والدائنين والمصروفات المستحقة.

(٢) **التصنيف والقياس**

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها كما يلي:

قروض وسلف

بعد القياس المبدئي، يتم قياس كافة المطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة والديون المصدرة والسلف الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يأخذ الاحتساب في الحسبان أي علاوة أو خصم عند الحيازة ويتضمن تكاليف وأتعاب المعاملة التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلية.

دائنون ومصروفات مستحقة

يتم قيد المطلوبات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء بضائع وخدمات تم تسلمها، سواء صدرت بها فواتير من قبل المورد أو لم تصدر.

ودائع من البنوك والمؤسسات المالية

تدرج الودائع من البنوك والمؤسسات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية المحاسبية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٨ المطلوبات المالية (تتمة)

(٢) **التصنيف والقياس (تتمة)**

تمويل لأجل

يتم تسجيل كافة التمويلات محددة الأجل مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المستلم ناقصاً التكاليف المتعلقة مباشرةً بالمعاملة. بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس القروض والسلف لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية المحاسبية.

ضمانات مالية

تقدم المجموعة ضمانات مالية نيابةً عن شركاتها الزميلة. يتم قيد هذه الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ منحها والتي تمثل القسط المحصل. تقوم المجموعة لاحقاً بقيد مطلوباتها بموجب كل ضمان وفقاً للأقساط المطفأة وأفضل تقدير للإنفاق المطلوب لتسوية أي التزام مالي ينتج عن الضمان أيهما أكبر. ويتم تسجيل أي زيادة في الالتزام ضمن بيان الدخل المجمع. تقيد المجموعة القسط المحصل في بيان الدخل المجمع على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

(٣) **عدم التحقق**

يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.

عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل المجمع.

٢,٩ المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي المجمع إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة التنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

٢,١٠ القيمة العادلة للأدوات المالية

بالنسبة للاستثمارات والأدوات المالية المشتقة المتاجر بها في أسواق مالية منظمة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة في سوق الأوراق المالية وفقاً لآخر أمر شراء بتاريخ التقارير المالية. يستند تحديد القيمة العادلة للصناديق الاستثمارية المشتركة أو وحدات الائتمان أو شركات الاستثمار ذات الأغراض الخاصة إلى آخر صافي قيمة موجودات مقررة من مدراء الصناديق.

وبالنسبة للاستثمارات التي لا تتوافر لها أسعار سوقية معروضة، يتم عمل تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى مضاعف الأرباح، أو إلى مضاعف الأرباح الخاص بالصناعة أو إلى قيمة تستند إلى شركة عامة مدرجة تمارس نشاط مماثل، أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار، أو إلى صافي قاعدة الأصول المتعلقة بذلك الاستثمار. تأخذ تقديرات القيمة العادلة في الاعتبار معوقات السيولة وتحديد انخفاض القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,١٠ القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

بالنسبة للاستثمارات التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها وليس بالإمكان الحصول على معلومات حول قيمتها العادلة فإنها تدرج بتكلفتها المبدئية ناقصاً انخفاض القيمة.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة استنادا إلى التدفقات النقدية مخصومة باستخدام معدلات فائدة للبنود ذات سمات وشروط مخاطر مماثلة.

يوجد تحليل للقيمة العادلة للأدوات المالية وتفاصيل أخرى حول كيفية قياسها في إيضاح ٢٦.

٢,١١ انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تجري المجموعة تقييم بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن قيمة الأصل الغير مالي قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند طلب اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديدها لكل أصل على أساس إفرادي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو الوحدة المنتجة للنقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استردادها. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

تدرج خسائر انخفاض القيمة من العمليات المستمرة في بيان الدخل المجمع ضمن فئات المصروفات التي تتوافق مع وظيفة الموجودات التي انخفضت قيمتها.

يتم إجراء تقدير بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من قبل المجموعة. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل منذ إدراج أخر خسارة من انخفاض القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الممكن استردادها. إن مبلغ الزيادة لا يمكن أن يتجاوز القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة، ويسجل هذا العكس في بيان الدخل المجمع.

٢,١٢ اتفاقيات إعادة شراء وإعادة بيع

تقوم المجموعة بشراء/ بيع أوراق مالية متماثلة إلى حد كبير بموجب اتفاقيات إعادة بيعها / إعادة شرائها في تواريخ معينة في المستقبل وبأسعار محددة.

يستمر تسجيل الاستثمارات المباعة مع حق إعادة الشراء في بيان المركز المالي المجمع ويتم قياسها وفقاً للسياسة المحاسبية لتلك الاستثمارات. يتم إدراج المحصل من بيع الاستثمارات كجزء من المطلوبات كأوراق مالية مباعة مع حق إعادة شراء. يتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كمصروفات فوائد ويتم تسجيلها على مدى فترة الاتفاقية باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٢,١٣ استثمارات في شركات زميلة

إن الشركة الزميلة هي تلك التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً كبيراً ولكن لا تسيطر على عملياتها وبصفة عامة هي تلك التي تبلغ حصة الملكية فيها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من رأس المال الشركة المستثمر فيها. ويتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في الشركة الزميلة بطريقة حقوق الملكية. عندما يتم حيازة والاحتفاظ بالشركة الزميلة بصورة حصرية بغرض إعادة البيع، ويتم المحاسبة عن الأصل غير المتداول المحتفظ به للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ٥.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,١٣ استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركات الزميلة في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة زائداً التغيرات بعد الحيازة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم قيد الخسائر التي تزيد عن تكلفة الشركات الزميلة عندما تتكبد المجموعة التزامات نيابة عنها. تدرج الشهرة المتعلقة بشركة زميلة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاءها أو يتم اختبارها لتحديد انخفاض قيمتها. تقيد المجموعة حصتها في نتائج عمليات الشركات الزميلة اعتباراً من تاريخ البدء الفعلي للتأثير أو الملكية في بيان الدخل المجمع. عندما يتم تسجيل تغير مباشرة في حقوق ملكية الشركات الزميلة، تقوم المجموعة بتسجيل حصتها من التغيرات والإفصاح عنها في بيان الدخل الشامل المجمع، متى كان ملائماً. تخفض التوزيعات المستلمة من شركة زميلة القيمة الدفترية للاستثمار.

تستبعد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع الشركة الزميلة بما يتناسب مع حصة المجموعة في الشركة الزميلة. كما تستبعد الخسائر غير المحققة ما لم تتضمن المعاملات دليل على الانخفاض في قيمة الموجودات المحولة.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة في نفس تاريخ تقرير المجموعة وفي حالة أي اختلاف في تاريخ تقرير الشركة الزميلة، والذي لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقرير المجموعة، يتم إجراء تعديلات لتعكس أثر المعاملات الهامة أو الأحداث الأخرى التي وقعت بين هذا التاريخ وتاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للشركة الزميلة مماثلة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة للمعاملات المشابهة والأحداث في الظروف المماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسارة انخفاض قيمة إضافية من استثمارات المجموعة في شركات زميلة. تقوم المجموعة في تاريخ كل ميزانية عمومية بتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في شركات زميلة قد انخفضت قيمته. وفي هذه الحالة، تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجمع.

إن الشركات التابعة الرئيسية مدرجة في إيضاح ٣٠.

٢,١٤ مخصصات أخرى

تسجل المخصصات الأخرى في بيان المركز المالي المجموعة عندما تكون على المجموعة التزامات قانونية أو متوقعة نتيجة لأحداث سابقة ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجية للمنافع الاقتصادية وذلك لتسوية هذا الالتزام.

٢,١٥ عقار وآلات ومعدات

يدرج العقار وآلات ومعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. تسجل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الممكن استردادها. وتمثل القيمة الممكن استردادها للأصل القيمة العادلة ناقصاً التكلفة حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام للأصل أيهما أعلى. يحتسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر لكل فئة من فئات الموجودات كما يلي:

مباني	٢٠ سنة
آلات ومكائن	١٠ سنوات
تركيبات مباني	٥ – ١٠ سنوات
معدات مكتبية ومعدات أخرى وبرمجيات كمبيوتر	٣ – ١٠ سنوات
أثاث	٤ – ٦ سنوات
سيارات	٣ –٤ سنوات

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,١٦ أنشطة أمانة

إن الموجودات المدارة لحساب أطراف أخرى أو الموجودات المحتفظ بها بصفة أمانة أو وكالة لا يتم معاملتها كموجودات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه البيانات المالية المجمعة.

٢,١٧ محاسبة التغطية

تقوم المجموعة بالتعامل في الأدوات المالية المشتقة لإدارة التعرض لمخاطر العملات الأجنبية. تدرج كافة مشتقات الأدوات المالية للمجموعة في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة. تمثل القيمة العادلة للمشتقات ما يعادلها من الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من تعديل قيمتها لتماثل سعر السوق وذلك باستخدام معدلات أسعار السوق السائدة أو نماذج تسعير داخلية. يتم إدراج القيمة العادلة الموجبة والسالبة كموجودات ومطلوبات على التوالي ويتم إجراء التقاص لها عند وجود النية للخصم ووجود الحق القانوني للمقاصة.

لأغراض محاسبة التغطية تصنف معاملات التغطية في فئتين: (أ) تغطية القيمة العادلة التي توفر تغطية مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات محققة ؛ و (ب) تغطية التدفقات النقدية التي توفر تغطية من التنوع في التدفقات النقدية التي إما أن تنسب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو بمعاملة متوقعة.

يكون هناك علاقة تغطية:

- عندما يكون هناك توثيق رسمي للتغطية عند بدايتها.
- عندما يتوقع أن تكون عملية التغطية فعالة بدرجة عالية.
- عندما يمكن قياس فاعلية التغطية بصورة موثوق منها.
- عندما تكون عملية التغطية فعالة على مدى الفترة المالية.
- لتغطية معاملة متوقع حدوثها، تكون احتمالية حدوث المعاملة كبيرة وتظهر تعرضها لاختلافات في التدفقات النقدية مما قد يؤثر في النهاية على صافي الربح أو الخسارة.

بالنسبة لمعاملات تغطية القيمة العادلة التي تستوفي شروط المحاسبة عنها كمعاملة تغطية، فإن أي أرباح أو خسائر نتيجة إعادة قياس أداة التغطية إلى القيمة العادلة يتم تسجيلها على الفور في بيان الدخل المجمع. يعدل أي ربح أو خسارة على البند المغطى الذي يتعلق بالمخاطر المغطاة مقابل القيمة الدفترية للبند المغطى وتقيد في بيان الدخل المجمع.

فيما يتعلق بتغطية التدفقات النقدية التي تفي بشروط محاسبة التغطية، فإن جزء الربح أو الخسارة من أداة التغطية التي تعتبر تغطية فعالة يتم تسجيله مباشرة في حقوق الملكية، ويسجل الجزء غير الفعال في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل أرباح أو خسائر تغطية التدفق النقدي التي تم تسجيلها مبدئياً في حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المغطاة على بيان الدخل المجمع. عندما ينتج عن معاملة التغطية تحقق موجودات أو مطلوبات فإن الأرباح أو الخسائر التي كانت قد سجلت مبدئياً في حقوق الملكية يتم تضمينها في القياس الأولي لتكلفة الأصل أو الالتزام المتعلق بها.

أما بالنسبة لمعاملات التغطية التي لا تستوفي شروط معاملتها محاسبياً كتغطية، فإن أي أرباح أو خسائر تنتج عن تغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية تؤخذ مباشرة إلى بيان الدخل المجمع.

يتم إيقاف محاسبة التغطية عندما تنتهي صلاحية الأداة أو تباع، أو تنتهي مدتها أو تمارس، أو عندما لا تعود مستوفية لشروط المحاسبة عنها كمعاملة تغطية أو يتم إلغاؤها من قبل المجموعة. بالنسبة لتغطيات التدفقات النقدية، فإن أي ربح أو خسارة متراكمة على أداة التغطية المسجلة في حقوق الملكية تبقى في حقوق الملكية إلى وقت حدوث المعاملة المتوقعة. وفي حالة تغطية القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة يتم إطفاء أي تعديل يتعلق بالتغطية على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق. أما عندما لا يعود من المتوقع حدوث معاملة التغطية، فإن صافي الربح أو الخسارة المتراكمين المسجلين في حقوق الملكية يحولان إلى بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,١٨ تحقق الإيرادات والمصروفات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون عنده تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوق منها. كما يجب الوفاء بمعايير التحقق المجددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

إيرادات ومصروفات الفوائد

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد عند استحقاق الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية المحاسبية، التي بموجبها يخصم المعدل المستخدم المقبوضات أو المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأداة المالية إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية. تتضمن إيرادات الفوائد إطفاء أي خصومات أو علاوات أو فروق أخرى بين القيمة الدفترية المبدئية للأداة التي تحمل فائدة وقيمتها عند الاستحقاق على أساس معدل العائد الفعلي.

إيرادات الرسوم والعمولات

تتحقق إيرادات الرسوم المستحقة من تقديم الخدمات على مدى فترة ما على مدى فترة الخدمات. وتتحقق الرسوم الناتجة من تقديم خدمات المعاملات عند إتمام المعاملة ذات الصلة. تتحقق إيرادات رسوم الأداء بعد عند اكتسابها، وهو عندما لم تكن مخاطر تحقق هذه الرسوم غير موجودة.

إيرادات الاستثمار

تمثل إيرادات الاستثمار النتائج من أنشطة المتاجرة بما في ذلك كافة الأرباح والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة والمتعلقة بإيرادات أو مصروفات الفوائد وتوزيعات الأرباح للموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.

إيرادات توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات الأرباح.

بيع البضاعة

تتحقق إيرادات بيع البضاعة عندما تنتقل المخاطر والمزايا الهامة للملكية إلى العميل.

٢,١٩ مكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين وفقاً لقانون العمل الكويتي وعقود الموظفين وقوانين العمل المطبقة في الدول التي تعمل فيها الشركات التابعة. يمثل الالتزام غير الممول المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لإنهاء الخدمات الإجباري بتاريخ بيان المركز المالي. ويتم سداد الالتزامات ضمن برنامج يتم إدارته من قبل أمين مستقل.

٢,٢٠ العملات الأجنبية

تعرض البيانات المالية المجمعة بالدولار الأمريكي وهو يمثل أيضاً العملة الرئيسية وعملة العرض للمؤسسة. تقوم كل شركة من شركات المجموعة بتحديد عملتها الرئيسية ويتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية باستخدام هذه العملة الرئيسية.

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. يتم إدراج الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٢٠ العملات الأجنبية (تتمة)

إن البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. ويتم إدراج أرباح أو خسائر التحويل على البنود غير النقدية المدرجة في حقوق الملكية كجزء من تعديل القيمة العادلة على الأوراق المالية المتاحة للبيع ما لم تكن جزءا من إستراتيجية التغطية الفعالة.

الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والمدرجة بالقيمة العادلة تحول إلى العملة الرئيسية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. وتدرج جميع الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن بيان الدخل المجمع ضمن القيمة العادلة لصافي الأرباح أو الخسائر. إن أي شهرة ناتجة من حيازة عملية أجنبية وأي تعديلات للقيمة العادلة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناتجة من الحيازة يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات متعلقة بالعملية الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال في تاريخ التقارير المالية.

يتم بتاريخ التقارير المالية تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة الأجنبية والقيمة الدفترية للشركات الزميلة الأجنبية إلى العملة الرئيسية للمؤسسة بسعر التحويل السائد في تاريخ التقارير المالية، ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بهذه الشركات بالمتوسط الموزون لأسعار التحويل للسنة. يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من عمليات تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في تعديلات تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية. عند بيع شركة أجنبية، يتم تسجيل المبلغ المتراكمة في حقوق الملكية والمتعلق بعملية أجنبية معينة ضمن بيان الدخل المجمع.

٢,٢١ تقارير القطاعات

تشكل القطاعات المكونات الرئيسية للمجموعة التي تقدم منتجات أو خدمات (قطاع الأعمال) أو تقدم منتجات أو خدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة (القطاع الجغرافي) حيث تخضع لمخاطر ومزايا تختلف عن مخاطر ومزايا القطاعات الأخرى.

٢,٢٢ الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة يتطلب من إدارة المجموعة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاح عن المطلوبات المحتملة في تاريخ البيانات المالية. ولكن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلات مادية في القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المتأثر في المستقبل.

الأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات أخرى والتي لها أكبر الأثر في المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الاستثمارات

يتعين على الإدارة اتخاذ قرار بشأن حيازة استثمار ما سواء كان يجب تصنيفه كمحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق أو محتفظ به للمتاجرة أو مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاح للبيع.

وبالنسبة لتلك الاستثمارات التي تعتبر محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، تقوم الإدارة بالتأكد من الوفاء بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٩ وبصفة خاصة عندما يكون لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.

وتقوم المجموعة بتصنيف الأوراق المالية كأوراق مالية للمتاجرة إذا تم حيازتها بصفة أساسية لغرض تحقيق ربح على المدى القصير من قبل المتداولين.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢,٢٢ الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأحكام المحاسبية (تتمة)

تصنيف الاستثمارات (تتمة)

يعتمد تصنيف الاستثمارات كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. في حالة عدم تصنيف هذه الاستثمارات كمحتفظ بها للمتاجرة ولكن يتوافر لها قيمة عادلة موثوق منها وكانت التغيرات في القيمة العادلة مدرجة كجزء من الربح أو الخسارة في حسابات الإدارة، فإن هذه الاستثمارات تصنف كـ استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تُصنف كافة الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متاحة للبيع.

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو وجود دليل إيجابي على انخفاض القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض «الكبير» أو «المتواصل» تتطلب قرارات أساسية. إضافة إلى ذلك تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى منها التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للاستثمارات المدرجة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للمشاريع والأسهم غير المدرجة.

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ بيان المركز المالي والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

خسائر انخفاض القيمة على القروض والمدينين والاستثمار في أدوات الدين

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والمدينين غير المنتظمة والاستثمار في أدوات الدين كل نصف سنة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لقاء انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب عمل تقدير من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. إن تلك التقديرات تستند بالضرورة إلى الافتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم الاستثمارات في أسهم غير مدرجة

يستند تقييم الاستثمارات في أسهم غير مدرجة عادةً إلى واحدة مما يلي:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية لاستثمار آخر مماثل إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات هامة. ويوجد عدد من الاستثمارات في أوراق مالية حيث لا يمكن تحديد هذه التقديرات بصورة موثوق منها، لذا فهي مدرجة بالتكلفة وكما هو مفصح عنها في إيضاح ٥. تقوم المؤسسة بتحديث أساليب التقييم بصورة دورية وتقوم باختبارها للتأكد من مدى ملائمة هذه الأساليب باستخدام الأسعار من معاملات حالية مثبتة في السوق في نفس الأداة المالية أو أي بيانات أخرى متاحة معروضة في السوق.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٣ ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
بنوك محلية	–	١٢١
بنوك أجنبية	٦٣٢	٩٠٩
	٦٣٢	١،٠٣٠

٤ موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
محتفظ بها للمتاجرة		
استثمارات في صناديق مدارة غير مدرجة	٣٥٠	٣٢٤
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
أوراق مالية غير مدرجة	٢	٢
استثمارات في صناديق أسهم بديلة	٢٨٩	٢٧٥
	٢٩١	٢٧٧
الإجمالي	٦٤١	٦٠١

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٥ موجودات مالية متاحة للبيع

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
أدوات دين		
سندات دولية	٨١٤	٧٢٤
سندات صادرة عن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي وسندات إسلامية	٦٨٧	٧٧١
أوراق مالية مضمونة بأصول	٤٨	٨٠
أوراق دين منتظمة	٣٧٥	٨٢٠
	١،٩٢٤	٢،٣٩٥
استثمارات في أسهم مدرجة	٥٦	٢٨
استثمارات في صناديق مدارة غير مدرجة	٧٨	٣٦
	١٣٤	٦٤
استثمارات في أسهم مدرجة	٣٧٨	٢٨٧
استثمارات في أسهم غير مدرجة	١٥٨	١١٢
	٥٣٦	٣٩٩
صناديق أسهم خاصة		
محفظة صناديق مدارة	٢٢٥	٢١٩
محفظة صناديق عقارية	٤٢	٤٢
محفظة صناديق متنوعة بدول مجلس التعاون الخليجي	٩	٨
	٢٧٦	٢٦٩
المجموع	٢،٨٧٠	٣،١٢٧

إن أدوات دين مالية متاحة للبيع بمبلغ ٨٥٦ مليون دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠٠٩: ١،٢١١ مليون دولار أمريكي) مرهونة كضمان فيما يتعلق بقروض بموجب أوراق مالية مباعة وفقاً اتفاقيات إعادة شراء (إيضاح ١٠).

تم خلال السنة تسجيل خسارة انخفاض القيمة بمبلغ ٤ مليون دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠٠٩: خسارة بمبلغ ٦ مليون دولار أمريكي) في بيان الدخل المجمع على أدوات الدين المتاحة للبيع (إيضاح ٢٠).

تم خلال السنة تسجيل خسارة انخفاض القيمة بمبلغ ٣ مليون دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠٠٩: ٤ مليون دولار أمريكي) في بيان الدخل المجمع على الاستثمار في أسهم وصناديق مدارة (إيضاح ٢٠).

إن الاستثمارات في أسهم غير مسعرة متاحة للبيع مدرجة بالتكلفة بسبب الطبيعة التي لا يمكن توقعها لتدفقاتها النقدية المستقبلية وعدم توفر معلومات مالية للوصول إلى قياس موثوق منه للقيمة العادلة. خلال السنة، سجلت المجموعة خسارة انخفاض القيمة بمبلغ ٢ مليون دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠٠٩: ٢ مليون دولار أمريكي) في بيان الدخل المجمع فيما يتعلق المساهمات في أسهم غير مسعرة. قامت الإدارة بإجراء تقييم للاستثمارات الرئيسية وانتهت إلى أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة كافية (إيضاح ٢٠).

تدرج الاستثمارات في صناديق أسهم خاصة بصافي قيمة الموجودات المقدمة من مدراء الصناديق. بسبب طبيعة هذه الاستثمارات، تمثل صافي قيمة الموجودات المقدمة من مدراء الصناديق أفضل تقييم متاح للقيمة العادلة لهذه الاستثمارات. تم خلال السنة تسجيل خسارة انخفاض القيمة بمبلغ ١٠ مليون دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠٠٩: ١٥ مليون دولار أمريكي) في بيان الدخل المجمع على الاستثمارات في صناديق أسهم خاصة (إيضاح ٢٠).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٦ استثمار في شركات زميلة

فيما يلي الحركة في القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة:

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
الرصيد في بداية السنة	١،٠٠٩	٨٠٨
استثمار إضافي أثناء السنة	١٣٦	١٤٨
التغير في الإيرادات الشاملة الأخرى للشركات الزميلة	(٣)	٦٢
المستبعدات خلال السنة	(١٤)	(٣)
الحصة في نتائج الأعمال	١٣٤	٥
توزيعات أرباح مستلمة	(١١)	(١١)
خسارة انخفاض القيمة	(١)	–
الرصيد في نهاية السنة	**١،٢٥٠**	**١،٠٠٩**

تشمل القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة شهرة بمبلغ ٧٢ مليون دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠٠٩: ٧٤ دولار أمريكي).

خلال السنة، قامت المؤسسة ببيع حصة ملكيتها بالكامل في شركة عمان بولي بروبلين ذ.م.م. والشركة العمانية للالياف البصرية ش.م.ع. بإجمالي مقابل بيع يبلغ ١٩ مليون دولار أمريكي و١٠ مليون دولار أمريكي على التوالي، وسجلت من ذلك ربح بمبلغ ١١ مليون دولار أمريكي و٤ مليون دولار أمريكي على التوالي في بيان الدخل المجمع (٢٠٠٩: ٢ مليون دولار أمريكي) (إيضاح ١٥).

تبلغ القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة في شركات زميلة مدرجة في سوق الأوراق المالية بقيمة دفترية بمبلغ ١٤ مليون دولار أمريكي وتبلغ القيمة السوقية ٣٩ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: القيمة الدفترية بمبلغ ٧ مليون دولار أمريكي والقيمة السوقية بمبلغ ٩ مليون دولار أمريكي).

يوضح الجدول التالي ملخص للمعلومات المالية الموجزة لاستثمارات المجموعة في شركات زميلة:

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
حصة في موجودات	٢،٨٨٠	٢،٨٥٤
حصة في مطلوبات	(١،٦٩٩)	(١،٩١٧)
حصة في صافي الموجودات	١،١٨١	٩٣٧
شهرة	٧٢	٧٤
خسائر انخفاض القيمة	(٣)	(٢)
القيمة الدفترية للاستثمار	**١،٢٥٠**	**١،٠٠٩**
الحصة في النتائج للسنة	**١٣٤**	**٥**

هناك قائمة بالشركات الزميلة مفصح عنها في إيضاح ٣٠.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٧ قروض وسلف

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
قروض لشركات زميلة	٧٧	٨٨
خسائر انخفاض القيمة	(٣)	(٣)
	٧٤	٨٥

تتفق سياسة المجموعة لاحتساب انخفاض قيمة القروض أيضاً من كافة النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي للمخصصات المحددة.

٨ موجودات أخرى

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
فوائد ورسوم وعمولات وتوزيعات أرباح مستحقة	٣٤	٣٣
صافي القيمة العادلة الموجبة لمشتقات أدوات مالية	١٩	–
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	٦٠	٥٤
مدفوعات مقدماً	١	١
عقار وآلات ومعدات	٣٦	٣٨
موجودات أخرى، بما فيها المدينين	١٣٧	١٠٠
	٢٨٧	٢٢٦

٩ ودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
ودائع من البنوك المركزية	٢٥٤	١٠٥
ودائع من بنوك تجارية	١٧١	١٢٣
ودائع من مؤسسات مالية غير بنكية	٩٠٤	١،١٣٢
ودائع أخرى	١٠٠	–
	١،٤٢٩	١،٣٦٠

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، بلغت الودائع من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية والمؤسسات الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي ١،٤١٩ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ١،٣٤٩ مليون دولار أمريكي).

تحمل الودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى معدل فائدة يتراوح من ١,٢٧٪ إلى ١,٧٣٪ (٢٠٠٩: ١,٧٣٪ إلى ٣,٥٦٪).

١٠ أوراق مالية مباعة مع حق إعادة الشراء

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، دخلت المجموعة في اتفاقيات إعادة شراء مع أطراف أخرى وهي بنوك استثمارية دولية مقابل بعض أدوات الدين المتاحة للبيع (إيضاح ٥). تشمل هذه العقود اتفاقيات إعادة الشراء بمبلغ ٥٩٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ٨٥٦ مليون دولار أمريكي) يستحق أجلها خلال سنة واحدة من تاريخ التقارير المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

١١ تمويل لأجل

(مليون دولار أمريكي)	معدل الفائدة الفعلية ٪ ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٠٩
قرض محدد الأجل بالدولار الأمريكي بمعدل متغير يستحق في ٢٠١٠	ليبور بالدولار الأمريكي لفترة ٦ أشهر زائداً ٣٥ نقطة أساسية	–	٢٠٠
سندات محددة الأجل بالدولار الأمريكي بمعدل فائدة متغير تستحق في ٢٠١٣	ليبور بالدولار الأمريكي لفترة ٦ أشهر زائداً ٢٥٠ نقطة أساسية	١٠٠	–
سندات محددة الأجل بالدولار الأمريكي بمعدل فائدة متغير تستحق في ٢٠١٣	ليبور بالدولار الأمريكي لفترة ٣ أشهر زائداً ٢٥٠ نقطة أساسية	٢٠٠	–
إصدار سندات متوسطة الأجل:			
سندات للمؤسسة بالدولار الأمريكي ذات فائدة متغيرة تستحق في ٢٠١٠	ليبور بالدولار الأمريكي لفترة ٣ أشهر زائداً ٤٥ نقطة أساسية	–	٥٠٠
سندات للمؤسسة باليورو ذات فائدة متغيرة تستحق في ٢٠١١	ليبور باليورو لفترة ٣ أشهر زائداً ٣٠ نقطة أساسية	٥٣٥	٥٧٦
سندات للمؤسسة بدولار هونج كونج ذات فائدة متغيرة تستحق في ٢٠١١	هيبور لفترة ٣ أشهر زائداً ٣٥ نقطة أساسية	١٩	١٩
سندات محددة الأجل للمؤسسة بالرينغيت الماليزي تستحق في ٢٠١٣	٣,٩٨٪ سنوياً (نصف سنوي)	١٩٥	١٧٥
سندات محددة الأجل للمؤسسة بالرينغيت الماليزي تستحق في ٢٠٢٣	٤,٥٢٪ سنوياً (نصف سنوي)	١٣٠	١١٧
		١،١٧٩	١،٥٨٧

١٢ مطلوبات أخرى

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
فوائد مستحقة	٣٧	٤٥
مشتقات أدوات مالية	٥٧	٦٥
مكافأة نهاية خدمة للموظفين	٦١	٥٨
مطلوبات أخرى بما فيها دائنون ومصروفات مستحقة	٤٠	٣٧
	١٩٥	٢٠٥

١٣ حقوق الملكية

١٣,١ يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من ٢,١ مليون سهم بقيمة ١،٠٠٠ دولار أمريكي للسهم (٢٠٠٩: ٢,١ مليون سهم بقيمة ١،٠٠٠ دولار أمريكي للسهم).

١٣,٢ وفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة، ينبغي تحويل ١٠٪ من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي الإجباري غير القابل للتوزيع ويتوقف هذا الاقتطاع عندما يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأسمال المؤسسة كحد أدنى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

١٣ حقوق الملكية (تتمة)

١٣,٣ ووفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة، ينبغي تحويل نسبة ١٠٪ من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز وقف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين.

١٣,٤ يتألف احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات من صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة لموجودات مالية متاحة للبيع محتفظ بها من قبل المؤسسة وكذلك حصة المؤسسة من الحركات في احتياطيات إعادة تقييم الاستثمارات لشركات زميلة.

١٤ إيرادات فوائد

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٥	٧
موجودات مالية متاحة للبيع	٣٧	٧٢
موجودات مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق	–	١
قروض وسلف	١	٤
	٤٣	٨٤

١٥ صافي الربح / (الخسارة) من الاستثمارات

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
أرباح محققة من موجودات مالية متاحة للبيع	٨	٣٤
خسارة محققة من موجودات مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق	–	(١)
ربح محقق من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٢	٢٩
ربح غير محقق من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٣٤	٤٤
ربح محقق من بيع شركات زميلة (إيضاح ٦)	١٥	٢
	٥٩	١٠٨

١٦ إيرادات توزيعات أرباح

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
صناديق أسهم خاصة متاحة للبيع	٤	١
أسهم وصناديق مدارة متاحة للبيع	٤	٤
مساهمات حقوق الملكية متاحة للبيع	١٢	١٢
	٢٠	١٧

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

١٧ صافي إيرادات أتعاب وعمولات

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
أتعاب إدارة	٦	٧
أتعاب أمانة وحفظ	١	١
أتعاب استشارات	–	٣
أتعاب تطوير مشاريع	–	١١
	٧	٢٢

١٨ مصروفات فوائد

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
ودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١٨	٣٣
أوراق مالية مباعة مع حق إعادة الشراء	١٩	١٩
تمويل لأجل	١٣	٣٣
	٥٠	٨٥

١٩ إيرادات تشغيل أخرى

تمثل إيرادات التشغيل الأخرى صافي الإيرادات من أعمال التصنيع للشركات التابعة و إيرادات / مصروفات تشغيل أخرى للأنشطة غير الأساسية

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
مبيعات	٥٣	٥١
تكلفة المبيعات	(٤١)	(٣٦)
مجمل الربح	١٢	١٥
مصروفات بيع وتوزيع	(٢)	(٢)
مصروفات إدارية	(٢)	(٣)
	٨	١٠
نتائج تشغيل أخرى للأنشطة غير الأساسية	(٢)	(٥)
	٦	٥

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٠ خسائر انخفاض القيمة

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
ودائع لدى مؤسسات مالية غير مصرفية	–	١
قروض وسلف / ضمانات	–	(١)
موجودات مالية متاحة للبيع – أوراق دين (إيضاح ٥)	(٤)	٦
موجودات مالية متاحة للبيع – أسهم وصناديق مدارة (إيضاح ٥)	(٣)	(٤)
موجودات مالية متاحة للبيع – مساهمات حقوق ملكية (إيضاح ٥)	(٢)	(٢)
موجودات مالية متاحة للبيع – صناديق أسهم خاصة (إيضاح ٥)	(١٠)	(١٥)
استثمار في شركات زميلة (إيضاح ٦)	(١)	–
موجودات أخرى	(٢)	(١)
	(٢٢)	(١٦)

٢١ التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة

يوجد بالمجموعة نظام اشتراك اختياري ونظام مكافأة نهاية الخدمة والتي تشمل جميع العاملين فيها. ويحدد الاشتراك في النظام الاختياري على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش ويتكون من اشتراك من قبل العاملين بالإضافة إلى اشتراك مماثل من المجموعة بحد معين. ويحدد الاشتراك في نظام مكافأة نهاية الخدمة على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش وعدد سنوات الخدمة للعاملين. ويحدد المبلغ الذي يدفع كمكافأة نهاية الخدمة على أساس مبالغ الاشتراكات وأرباح الاستثمار من هذه الاشتراكات. وتقوم المجموعة بدفع اشتراكات في نظام المعاشات الحكومي لعاملين معينين طبقا للمتطلبات القانونية في الكويت كما تقوم بدفع الاشتراكات وفقاً لقانون العمل في البلدان التي تعمل فيها شركاتها التابعة.

بلغ إجمالي تكلفة مكافأة التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة الأخرى المتضمنة في مصروفات موظفين مبلغ ٦,١ مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (٢٠٠٩: ٦,٥ مليون دولار أمريكي).

٢٢ إدارة المخاطر

يمثل هذا الإيضاح المعلومات حول تعرض المجموعة للمخاطر الناتجة من استخدام الأدوات المالية. إن أهداف وسياسات وإجراءات المجموعة لقياس وإدارة المخاطر مبينة بالتفصيل في قسم إدارة المخاطر من التقرير السنوي.

٢٢,١ مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٢ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٢,١ مخاطر السيولة (تتمة)

توضح قائمة السيولة للمطلوبات المالية التدفقات النقدية المتوقعة، استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية، والتي تشمل مدفوعات الفوائد المستقبلية على مدى فترة سريان هذه المطلوبات المالية. إن قائمة السيولة للمطلوبات المالية غير المخصومة كما في ٣١ ديسمبر هي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٠

(مليون دولار أمريكي)	خلال ٣ أشهر	٣ أشهر إلى سنة	سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
ودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٧٧٧	٦٥٨	–	–	١،٤٣٥
أوراق مالية مباعة مع حق إعادة الشراء	٣٣٢	٢٦٢	٢٧٨	–	٨٧٢
تمويل لأجل	١٩	٥٣٨	٥٣٥	٢٠١	١،٢٩٣
إجمالي مشتقات أدوات مالية					
– مبلغ تعاقدي دائن	٧٧٨	–	٢٠٤	١٢٣	١،١٠٥
– مبلغ تعاقدي مدين	(٧٧٩)	–	(٢١٤)	(١٣٠)	(١،١٢٣)
مطلوبات أخرى	٣٧	٢٤	٥٦	٧٨	١٩٥
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	**١،١٦٤**	**١،٤٨٢**	**٨٥٩**	**٢٧٢**	**٣،٧٧٧**
التزامات	–	٢٥٦	–	–	٢٥٦
مطلوبات طارئة	–	٣٢٠	–	–	٣٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

(مليون دولار أمريكي)	خلال ٣ أشهر	٣ أشهر إلى سنة	سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
ودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١،١٦٠	٢٠٢	–	–	١،٣٦٢
أوراق مالية مباعة مع حق إعادة الشراء	٥٦٠	٣٠١	٣٧٠	–	١،٢٣١
تمويل لأجل	٦	٧١٤	٨٠٩	١٦٠	١،٦٨٩
إجمالي مشتقات أدوات مالية					
– مبلغ تعاقدي دائن	٤٩٤	٢١٤	٢٣٨	١٢٣	١،٠٦٩
– مبلغ تعاقدي مدين	(٤٩٤)	(٢١٤)	(٢٢٩)	(١١٧)	(١،٠٥٤)
مطلوبات أخرى	٤١	٣٣	٥٣	٧٨	٢٠٥
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	١،٧٦٧	١،٢٥٠	١،٢٤١	٢٤٤	٤،٥٠٢
التزامات	–	١٦٦	–	–	١٦٦
مطلوبات طارئة	–	٣٤١	–	–	٣٤١

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٢ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٢,١ مخاطر السيولة (تتمة)

تستند قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات المبينة في الجدول أدناه إلى تقييم الإدارة لحق وقدرة المجموعة (وليس بالضرورة النية) على تصفية هذه الأدوات استناداً إلى سمات السيولة الخاصة بها.

(مليون دولار أمريكي)	خلال ٣ أشهر	٣ أشهر إلى سنة	سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
٣١ ديسمبر ٢٠١٠					
الموجودات					
النقد والنقد المعادل	٢٢	–	–	–	٢٢
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٦٣٢	–	–	–	٦٣٢
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٦٣٩	٢	–	–	٦٤١
موجودات مالية متاحة للبيع	٢،٠٠٥	٤٤٥	٩٤	٣٢٦	٢،٨٧٠
استثمار في شركات زميلة	–	–	–	١،٢٥٠	١،٢٥٠
قروض وسلف	–	–	٧٤	–	٧٤
موجودات أخرى	٣٧	٦٠	١٦	١٧٤	٢٨٧
مجموع الموجودات	٣،٣٣٥	٥٠٧	١٨٤	١،٧٥٠	٥،٧٧٦
المطلوبات					
ودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٧٧٦	٦٥٣	–	–	١،٤٢٩
أوراق مالية مباعة مع حق إعادة الشراء	٣٣٢	٢٦٠	٢٦٤	–	٨٥٦
تمويل لأجل	١٩	٥٣٥	٤٩٥	١٣٠	١،١٧٩
مطلوبات أخرى	٣٥	٢٧	٥٧	٧٦	١٩٥
مجموع المطلوبات	١،١٦٢	١،٤٧٥	٨١٦	٢٠٦	٣،٦٥٩
صافي الفجوة	٢،١٧٣	(٩٦٨)	(٦٣٢)	١،٥٤٤	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٢ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٢,١ مخاطر السيولة (تتمة)

(مليون دولار أمريكي)	خلال ٣ أشهر	٣ أشهر إلى سنة	سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩					
الموجودات					
النقد والنقد المعادل	٣٥	–	–	–	٣٥
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١،٠٣٠	–	–	–	١،٠٣٠
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٥٩٨	٣	–	–	٦٠١
موجودات مالية متاحة للبيع	١،٨٣٧	٩١٠	٣٤	٣٤٦	٣،١٢٧
استثمار في شركات زميلة	–	–	–	١،٠٠٩	١،٠٠٩
قروض وسلف	–	–	٨٥	–	٨٥
موجودات أخرى	٣١	٤٠	٣٤	١٢١	٢٢٦
مجموع الموجودات	٣،٥٣١	٩٥٣	١٥٣	١،٤٧٦	٦،١١٣
المطلوبات					
ودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١،١٥٨	٢٠٢	–	–	١،٣٦٠
أوراق مالية مباعة مع حق إعادة الشراء	٥٦٠	٢٩٦	٣٥٥	–	١،٢١١
تمويل لأجل	–	٧٠٠	٧٧١	١١٦	١،٥٨٧
مطلوبات أخرى	٦٥	٨٧	١٤	٣٩	٢٠٥
مجموع المطلوبات	١،٧٨٣	١،٢٨٥	١،١٤٠	١٥٥	٤،٣٦٣
صافي الفجوة	١،٧٤٨	(٣٣٢)	(٩٨٧)	١،٣٢١	

٢٢,٢ مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. إن طبيعة هذه المخاطر هي كما يلي:

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمار في أسهم.

تقوم المجموعة بقياس ومراقبة وإدارة مخاطر السوق على أساس القيمة الافتراضية وباستخدام مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر وفقاً لمفهوم المخاطر للمخاطر. بالنسبة للإفصاحات المتعلقة بمخاطر السوق، راجع جدول القيمة المعرضة للمخاطر وتحليل الحساسية المتضمنة في تحليل مخاطر السوق من قسم إدارة المخاطر في التقرير السنوي، والتي تمثل جزءاً مكملاً للبيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٢ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٢,٣ مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر أن يخفق أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه ويتسبب بذلك في تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. وقد قام مجلس إدارة المؤسسة بوضع حدود للمقترضين الأفراد ومجموعات المقترضين وللقطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال. كما تقوم المجموعة أيضاً بمراقبة التعرض للمخاطر الائتمانية والتقييم المستمر لملاءة الأطراف المقابلة. إضافة إلى ذلك، تحصل المجموعة – عند اللزوم – على ضمانات وتدخل في اتفاقيات معاوضة واتفاقيات ضمانات مع الأطراف المقابلة وتقلل من فترة التعرض للمخاطر قدر الإمكان.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، لم تحصل المجموعة على أي ضمانات على أياً من الموجودات المالية.

٢٢,٣,١ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمجموعة هو كما يلي:

(مليون دولار أمريكي)	الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
	٢٠١٠	٢٠٠٩
النقد والنقد المعادل	٢٢	٣٥
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٦٣٢	١،٠٣٠
أوراق دين متاحة للبيع	١،٩٢٤	٢،٣٩٥
قروض وسلف	٧٤	٨٥
موجودات أخرى	٢١٢	١٨٨
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات	٢،٨٦٤	٣،٧٣٣
تعهدات ائتمانية	٣٢٠	٣٤١
مجمل التعرض لمخاطر الائتمان	٣،١٨٤	٤،٠٧٤

إن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة تقتصر على تلك الأدوات ذات القيمة العادلة الموجبة والتي تم إدراجها ضمن الموجودات الأخرى.

تظهر التركزات عندما تتعامل مجموعة من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة ضمن نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما قد يؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مثلما تتأثر بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو أية تغيرات أخرى. وتشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة. يبلغ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل واحد (المصنفة كفئة استثمار) ٨٥ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ٨١ مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٢ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٢,٣,١ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

إن تركزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب المناطق الجغرافية هو كما يلي:

(مليون دولار أمريكي)	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	شمال أمريكا	أسيا	المجموع
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠					
النقد والنقد المعادل	٢٠	١	١	–	٢٢
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٠٩	٣٢٣	–	–	٦٣٢
أوراق دين متاحة للبيع	٦٤٥	٥٠٠	٧٥٨	٢١	١،٩٢٤
قروض وسلف	٧٤	–	–	–	٧٤
موجودات أخرى	١٠٩	٣٥	٦٨	–	٢١٢
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات	١،١٥٧	٨٥٩	٨٢٧	٢١	٢،٨٦٤
تعهدات ائتمانية	٣٢٠	–	–	–	٣٢٠
مجمل التعرض لمخاطر الائتمان	١،٤٧٧	٨٥٩	٨٢٧	٢١	٣،١٨٤

(مليون دولار أمريكي)	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	شمال أمريكا	أسيا	المجموع
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩					
النقد والنقد المعادل	١٤	١٢	٨	١	٣٥
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٥٩٩	٣٩١	–	٤٠	١،٠٣٠
أوراق دين متاحة للبيع	٧٢٨	٧٢٤	٩١٨	٢٥	٢،٣٩٥
قروض وسلف	٨٥	–	–	–	٨٥
موجودات أخرى	١٠٥	١٣	٦٩	١	١٨٨
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات	١،٥٣١	١،١٤٠	٩٩٥	٦٧	٣،٧٣٣
تعهدات ائتمانية	٣٤١	–	–	–	٣٤١
مجمل التعرض لمخاطر الائتمان	١،٨٧٢	١،١٤٠	٩٩٥	٦٧	٤،٠٧٤

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٢ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٢,٣,١ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

إن تركزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب قطاع الأعمال هو كما يلي:

(مليون دولار أمريكي)	بنوك ومؤسسات مالية	تجاري وصناعي	مرافق	وكالات حكومية	أخرى	المجموع
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠						
النقد والنقد المعادل	٢٢	–	–	–	–	٢٢
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٦٣٢	–	–	–	–	٦٣٢
أوراق دين متاحة للبيع	١،٢٤٠	١٧٦	٣١٦	١٣٣	٥٩	١،٩٢٤
قروض وسلف	–	–	٧٤	–	–	٧٤
موجودات أخرى	١٦٢	٣٩	٣	٤	٤	٢١٢
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات	**٢،٠٥٦**	**٢١٥**	**٣٩٣**	**١٣٧**	**٦٣**	**٢،٨٦٤**
تعهدات ائتمانية	–	٩٦	٢٢٤	–	–	٣٢٠
مجمل التعرض لمخاطر الائتمان	**٢،٠٥٦**	**٣١١**	**٦١٧**	**١٣٧**	**٦٣**	**٣،١٨٤**

(مليون دولار أمريكي)	بنوك ومؤسسات مالية	تجاري وصناعي	مرافق	وكالات حكومية	أخرى	المجموع
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩						
النقد والنقد المعادل	٢٨	٧	–	–	–	٣٥
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١،٠٣٠	–	–	–	–	١،٠٣٠
أوراق دين متاحة للبيع	١،٦٨٥	١٧٢	١٨٠	٢٩٤	٦٤	٢،٣٩٥
أوراق دين محتفظ بها حتى الاستحقاق	٢	–	–	–	–	٢
قروض وسلف	–	١١	٧٤	–	–	٨٥
موجودات أخرى	١٤٥	٣١	٣	٤	٣	١٨٦
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات	٢،٨٩٠	٢٢١	٢٥٧	٢٩٨	٦٧	٣،٧٣٣
تعهدات ائتمانية	–	١١٧	٢٢٤	–	–	٣٤١
مجمل التعرض لمخاطر الائتمان	٢،٨٩٠	٣٣٨	٤٨١	٢٩٨	٦٧	٤،٠٧٤

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٢ إدارة المخاطر (تتمة)

٢٢,٣,٢ الجدارة الائتمانية للموجودات المالية

تستفيد المجموعة في إدارة المحفظة المالية من التصنيفات والقياسات والأساليب الأخرى التي تسعى إلى مراعاة جميع جوانب المخاطر. فيما يلي تقييم مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "فئة الاستثمار" في التصنيف فهي تلك التي تكون فيها المخاطر النهائية لاحتمال تكبد خسارة مالية ناتجة من تخلف الطرف المتعهد عن الوفاء بالتزاماته. يتضمن ذلك التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد التي تتراوح بين الدرجة الجيدة والممتازة. إن كافة ضمانات فئات الاستثمار مصنفة من قبل وكالات تصنيف معروفة. أما مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "غير مصنفة" تشمل كافة التسهيلات الأخرى التي يلتزم السداد فيها بكافة الشروط التعاقدية ولا تتعرض "لانخفاض القيمة". ولكن لا تتحدد بأي تصنيفات معلنة. تتضمن الجدارة الائتمانية "غير المصنفة" الاستثمار في أوراق دين ذات جدارة عالية في دولي مجلس التعاون الخليجي وصناديق دين غير مصنفة حيث تكون غالبيتها فئة استثمار.

يوضح الجدول أدناه الجدارة الائتمانية حسب فئة الموجودات لبنود بيان المركز المالي المجمع:

(مليون دولار أمريكي)	غير متأخرة أو منخفضة القيمة		المجموع
	فئة الاستثمار	غير مصنفة	
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠			
النقد والنقد المعادل	٢٢	–	٢٢
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٦٣٢	–	٦٣٢
أوراق دين متاحة للبيع	١،٧٣١	١٩٣	١،٩٢٤
قروض وسلف	٧٤	–	٧٤
موجودات أخرى	١١٠	١٠٢	٢١٢
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات	**٢،٥٦٩**	**٢٩٥**	**٢،٨٦٤**
تعهدات ائتمانية	٣٢٠	–	٣٢٠
مجمل التعرض لمخاطر الائتمان	**٢،٨٨٩**	**٢٩٥**	**٣،١٨٤**

(مليون دولار أمريكي)	غير متأخرة أو منخفضة القيمة		المجموع
	فئة الاستثمار	غير مصنفة	
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩			
النقد والنقد المعادل	٣٥	–	٣٥
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١،٠٣٠	–	١،٠٣٠
أوراق دين متاحة للبيع	٢،١٠١	٢٩٤	٢،٣٩٥
قروض وسلف	٨٥	–	٨٥
موجودات أخرى	١١٥	٧٣	١٨٨
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات	٣،٣٦٦	٣٦٧	٣،٧٣٣
تعهدات ائتمانية	٣٤١	–	٣٤١
مجمل التعرض لمخاطر الائتمان	٣،٧٠٧	٣٦٧	٤،٠٧٤

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٣ التزامات ومطلوبات محتملة

ضمن النشاط العادي لأعمال المجموعة لتلبية متطلبات العملاء، توجد على المجموعة التزامات لمنح تسهيلات ائتمانية وتقديم كفالات مالية واعتمادات مستندية لضمان أداء العملاء تجاه الأطراف الأخرى. إن مخاطر الائتمان الناتجة عن تلك المعاملات تعتبر بصفة عامة أقل من المبلغ التعاقدي. يوضح الجدول التالي المبالغ الافتراضية الأساسية للالتزامات القائمة.

	القيمة الاسمية الأساسية	
	٢٠١٠	٢٠٠٩
مبالغ مخاطر الائتمان (مليون دولار أمريكي)		
البنود الطارئة المتعلقة بالمعاملات:		
– خطابات ضمان	٣١٨	٣٣٩
التزامات قرض غير مسحوب والتزامات مؤمن عليها بموجب إصدار أوراق وتسهيلات متجددة	٢	٢
	٣٢٠	٣٤١

إن الالتزامات والمطلوبات الطارئة المحتملة أعلاه ذات مخاطر ائتمانية لا تتعلق بالبنود داخل بيان المركز المالي وذلك لأن الأتعاب الناشئة والمستحقات للخسائر المحتملة فقط يتم إدراجها في بيان المركز المالي المجمعة إلى أن يتم الوفاء بالالتزامات أو انقضاء مدتها. إن العديد من الالتزامات والمطلوبات الطارئة سوف تنقضي بدون أن يتم منحها كلياً أو جزئياً. وعليه، فإن المبالغ لا تمثل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. إن المطلوبات الطارئة المتعلقة بالمعاملات هي بالصافي بعد استبعاد مخصص بمبلغ ٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ٢ مليون دولار أمريكي).

كان لدى المجموعة الالتزامات غير الائتمانية التالية بتاريخ التقارير المالية:

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
التزامات غير مسحوبة لاستثمارات في صناديق أسهم خاصة	٩٠	١١٦
التزامات غير مسحوبة لاستثمارات شركات زميلة ومساهمات في حقوق ملكية	١٦٦	٥٠
	٢٥٦	١٦٦

٢٤ المشتقات

تستخدم المجموعة المشتقات المالية وأدوات الصرف الأجنبي كجزء من نشاط إدارة موجوداتها ومطلوباتها لتغطية تعرضها لمخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية.

في حالة معاملات المشتقات المالية، فإن القيمة الاسمية لا تنتقل بين الأطراف المتعاقدة بل هو فقط معيار لاحتساب المدفوعات. وعلى الرغم من أن القيمة الاسمية يستخدم كمقياس لحجم المشتقات وأسواق الصرف الأجنبي، إلا أنه لا يعتبر مقياساً لمخاطر السوق ولا لمخاطر الائتمان. إن مقياس المجموعة لتعرضها للائتمان يتمثل في تكلفة استبدال العقود بالأسعار الجارية في السوق في حالة تخلف الطرف الآخر عن الدفع قبل التاريخ المحدد للتسوية. وتمثل مبالغ مخاطر الائتمان الأرباح الإجمالية غير المحققة من المعاملات قبل الأخذ بالاعتبار توفر أية ضمانات إضافية أو أية اتفاقيات معاوضة رئيسية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٤ المشتقات (تتمة)

محاسبة التغطية

إن مبادلات معدل الفائدة والتي بموجبها تقوم المؤسسة بدفع معدل فائدة ثابت وتتلقى معدل فائدة متغير يتم استخدامها في تغطيات القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع ذات الفائدة الثابتة.

كما في تاريخ التقارير المالية، كان المبلغ الافتراضي لمبادلات الفائدة المستخدمة في تغطية مخاطر معدل الفائدة ٨٨٩ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ٩١٩ مليون دولار أمريكي) وكان صافي قيمتها العادلة خسارة مبادلة بمبلغ ٥٧ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ٥٠ مليون دولار أمريكي خسائر).

سجلت المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ خسارة بمبلغ ٧ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ربح بمبلغ ٢٩ مليون دولار أمريكي) يمثل الأرباح المحققة وغير المحققة من أدوات التغطية. وفي المقابل بلغت ربح المحققة وغير المحققة من الأوراق المالية المغطاة ذات الدخل الثابت ٤ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: خسارة ٣٠ مليون دولار أمريكي).

يلخص الجدول التالي إجمالي القيمة الاسمية وصافي القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية.

	٢٠١٠			٢٠٠٩		
(مليون دولار أمريكي)	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية
مشتقات محتفظ بها للتغطية						
– مبادلات معدلات الفائدة	–	(٥٧)	٨٨٩	–	(٥٠)	٩١٩
– مجمل مبادلات العملات الأجنبية	١٨	–	٣٦٣	–	(١٤)	٣٦٦
– مبادلات مرتبطة بالمؤشر	–	–	–	–	(١)	٤٢
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة						
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	٤	(٣)	١،١٢٣	١	(١)	١،٠٥٤
	٢٢	(٦٠)	**٢،٣٧٥**	١	(٦٦)	٢،٣٨١

تحليل الاستحقاقات

(مليون دولار أمريكي)	سنة واحدة	من سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠				
القيمة الاسمية				
مبادلات معدلات الفائدة	٩٠	٦٦٧	١٣٢	٨٨٩
مجمل مبادلات العملات الأجنبية	١٩	٢١٥	١٢٩	٣٦٣
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	٧٧٩	٢١٤	١٣٠	١،١٢٣
	٨٨٨	**١،٠٩٦**	**٣٩١**	**٢،٣٧٥**

(مليون دولار أمريكي)	سنة واحدة	من سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩				
القيمة الاسمية				
مبادلات معدلات الفائدة	٣٩	٦٨٣	١٩٧	٩١٩
مجمل مبادلات العملات الأجنبية	–	٢٤٩	١١٧	٣٦٦
مبادلات مرتبطة بالمؤشر	٤٢	–	–	٤٢
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	٧٠٨	٢٢٩	١١٧	١،٠٥٤
	٧٨٩	١،١٦١	٤٣١	٢،٣٨١

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٥ معلومات القطاعات

تنظم المجموعة وتدير عملياتها من خلال قطاعات الأعمال، وتنقسم بصورة أساسية إلى قطاعات الاستثمار الرئيسية وقطاع سوق السندات وقطاع الأسهم والاستثمارات البديلة وقطاع الخزينة وقطاع عمليات الشركات والعمليات الأخرى. تعامل المجموعة عمليات قطاعات الأعمال هذه بشكل منفصل لأغراض اتخاذ القرارات وتوزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء قطاعات الأعمال استناداً إلى عائد استثمارات القطاعات.

يكون قطاع الاستثمار الرئيسية مسئولاً عن الاستثمار بصورة فعالة في مشروعات ومساهمات مشاريع.

يوفر قطاع سوق السندات إيرادات منتظمة في شكل عوائد/ هامش الربح كما تعتبر السندات احتياطي للسيولة الإضافية. تتكون الاستثمارات من سندات سوقية قابلة للتداول وذات جودة عالية تتنوع من خلال عدد كبير من القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال.

إن قطاع الأسهم والاستثمارات البديلة يدير مجموعة متنوعة من المحافظ في منظومة من فئات الموجودات المختلفة وأفكار الاستثمار التي تتضمن استثمارات تشتمل على الأسهم والأدوات المالية المنتظمة وصناديق الملكية الخاصة والاستثمار الحيادي بالسوق وصناديق التغطية والموجودات البديلة الأخرى.

يدير قطاع الخزينة سيولة المجموعة ومعدل الفائدة قصير الأجل وأنشطة تحويل العملات الأجنبية باستخدام مجموعة من نظم الخزينة داخل وخارج بنود الميزانية العمومية. يقوم القطاع بالمتاجرة لحسابه وكذلك لحساب العملاء في عقود تحويل العملات الأجنبية الحالية والآجلة والخيارات من السوق النقدي وسندات بمعدلات متغيرة وعقود المبادلة للفوائد والمشتقات الأخرى.

يتضمن قطاع «عمليات الشركات والعمليات الأخرى» بنود لا تتعلق مباشرة بقطاع أعمال معين، بما في ذلك الاستثمارات ذات طبيعة إستراتيجية، والإيرادات الناتجة عن إعادة تحميل صافي رأس المال الحر للمجموعة على وحدات الأعمال. تتكون العمليات الأخرى المجموعة من إدارة الأصول والعلميات والمراقبة المالية. تتم المعاملات بين قطاعات الأعمال على أساس المعاملات السوقية البحتة بمعدلات السوق المقدرة. يتم تحميل/ إضافة الفائدة إلى قطاعات الأعمال على أساس معدلات تعادل التكلفة الحدية للصناديق.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٥ معلومات القطاعات (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (مليون دولار أمريكي)	*الاستثمارات الرئيسية*	*أسواق السندات*	*الأسهم واستثمارات بديلة*	*الخزينة*	*عمليات الشركات والعمليات الأخرى*	*مستبعدات*	*المجموع*
صافي إيرادات التشغيل	١٥٢	١٩	٤١	٦	٥	–	٢٢٣
مصروفات تشغيل أخرى	(١٠)	(٥)	(٢)	(٣)	(٣٠)	–	(٥٠)
خسائر انخفاض القيمة	(٥)	(٤)	(١٣)	–	–	–	(٢٢)
نتائج القطاع	١٣٧	١٠	٢٦	٣	(٢٥)	–	١٥١
صافي أرباح السنة							١٥١
معلومات أخرى							
موجودات القطاع	١،٩٧٨	٢،٢١٣	٨٣٥	٦٨٥	١،٨٧٩	(١،٨١٤)	٥،٧٧٦
مطلوبات القطاع	١،٦٩٤	٢،٣١٣	٧٦٧	٦٨١	١٨	(١،٨١٤)	٣،٦٥٩
حقوق الملكية							٢،١١٧
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية							٥،٧٧٦

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (مليون دولار أمريكي)	*الاستثمارات الرئيسية*	*أسواق السندات*	*الأسهم واستثمارات بديلة*	*الخزينة*	*عمليات الشركات والعمليات الأخرى*	*مستبعدات*	*المجموع*
صافي إيرادات التشغيل	٧٩	٢	٥٠	١٩	٣	–	١٥٣
مصروفات تشغيل أخرى	(١٠)	(٦)	(٢)	(٣)	(٢٥)	–	(٤٦)
خسائر انخفاض القيمة	(٣)	٥	(١٩)	١	–	–	(١٦)
نتائج القطاع	٦٦	١	٢٩	١٧	(٢٢)	–	٩١
صافي أرباح السنة							٩١
معلومات أخرى							
موجودات القطاع	١،٦٢٤	٢،٦٤٤	٧١٥	١،٠٥٨	١،٨٠١	(١،٧٢٩)	٦،١١٣
مطلوبات القطاع	١،٥٠٤	٢،٨٦٨	٦٦٤	١،٠٤١	١٥	(١،٧٢٩)	٤،٣٦٣
حقوق الملكية							١،٧٥٠
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية							٦،١١٣

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٥ معلومات القطاعات (تتمة)

القطاع الجغرافي

يبين الجدول التالي توزيع مجمل الإيرادات التشغيلية للمجموعة وإجمالي الموجودات حسب القطاع الجغرافي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٠

	منطقة دول مجلس التعاون الخليجي		**دولي**		**المجموع**	
(مليون دولار أمريكي)	***استثمارات رئيسية***	***أخرى***	***استثمارات رئيسية***	***أخرى***	***استثمارات رئيسية***	***أخرى***
صافي إيرادات التشغيل	١٥٠	٥١	٢	٢٠	١٥٢	٧١
مجموع الموجودات	١،٩٥٨	١،٢٥٢	٢٠	٢،٥٤٦	١،٩٧٨	٣،٧٩٨

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	منطقة دول مجلس التعاون الخليجي		دولي		المجموع	
(مليون دولار أمريكي)	*استثمارات رئيسية*	*أخرى*	*استثمارات رئيسية*	*أخرى*	*استثمارات رئيسية*	*أخرى*
صافي إيرادات التشغيل	١٠٤	١٣	–	٣٦	١٠٤	٤٩
مجموع الموجودات	١،٦٠٤	١،٦٠٧	٢٠	٢،٨٨٢	١،٦٢٤	٤،٤٨٩

٢٦ معلومات عن القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد التزام بين أطراف على دراية وراغبة في عملية تجارية بحتة. يتم تحديد القيمة العادلة من الأسعار المعروضة في أسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة التي يتوفر لها ذلك. عندما تكون سوق الأدوات المالية غير نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم. تتضمن أساليب التقييم درجة من التقدير والحد الذي يعتمد فيه على تعقد الأداة وتوفر بيانات السوق. تدرج الاستثمارات في الأوراق المالية المصنفة كـ "متاحة للبيع" و "مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" بالقيمة العادلة، باستثناء بعض الاستثمارات المدرجة بالتكلفة كما هو مبين في إيضاح ٥. وتدرج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة، ولا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن غالبية هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة السوق في معدلات الفائدة.

تحديد القيمة العادلة والجدول الهرمي لها:

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى ١: أسعار معلنة في السوق النشط لنفس الأداة.

المستوى ٢: أسعار معلنة في السوق النشط لأدوات مماثلة أو وسائل تقييم أخرى التي تكون جميع مدخلاتها الرئيسية قائمة على البيانات المعروضة فى السوق .

المستوى ٣: أساليب تقييم لا تعتمد أي من مدخلاتها الأساسية على البيانات المعروضة في السوق.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٦ معلومات عن القيمة العادلة (تتمة)

يوضح الجدول الآتي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة على أساس مستوى القيمة العادلة الهرمي.

(مليون دولار أمريكي)	مستوى: ١	مستوى: ٢	مستوى: ٣	إجمالي
موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة				
موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة				
استثمارات في صناديق مدارة غير مسعرة	٥٧	٢٩٣	–	٣٥٠
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
استثمارات في صناديق أسهم بديلة	–	٢٨٩	–	٢٨٩
مشتقات الأدوات المالية				
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	–	–	٤	٤
مجمل مبادلات عملات أجنبية	–	–	١٨	١٨
موجودات مالية متاحة للبيع				
أدوات دين	١،٤٣٨	٤٨	٤٠٠	١،٨٨٦
أسهم وصناديق مدارة	٥٦	٧٨	–	١٣٤
مساهمات حقوق ملكية	٣٧٨	–	–	٣٧٨
صناديق أسهم خاصة	–	٢٩	٢٢٥	٢٥٤
	١،٩٢٩	**٧٣٧**	**٦٤٧**	**٣،٣١٣**
مطلوبات تم قياسها بالقيمة العادلة				
مشتقات الأدوات المالية				
مبادلات أسعار الفائدة	–	٥٧	–	٥٧
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	–	–	٣	٣
	–	٥٧	٣	٦٠

٢٧ معاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة الشركات التابعة والزميلة والمدراء التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا للمجموعة والشركات التي يسيطرون عليها أو التي يمارسون عليها تأثيراً ملموساً. يتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

فيما يلي المعاملات مع الشركات الزميلة خلال السنة:

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
صافي الأتعاب والعمولات	٤	١٥
قروض وسلف	٧٤	٨٥
ضمانات والتزامات	٣١٩	٣٣٠
ذمم مدينة من الشركات الزميلة	٩	٢٤

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٧ معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

مكافآت موظفي الإدارة العليا

فيما يلي مزايا موظفي الإدارة العليا خلال السنة:

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
رواتب ومزايا قصيرة الأجل	٨	٦
مكافآت بعد التوظيف و إنهاء الخدمة	٢	٢
إجمالي المكافآت المدفوعة لموظفي الإدارة العليا	١٠	٨

تتضمن الموجودات الأخرى قروض لموظفي الإدارة العليا بمبلغ ١ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ١ مليون دولار أمريكي).

٢٨ أنشطة الأمانة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، بلغت الموجودات تحت الإدارة والخاصة بأطراف أخرى بمبلغ ٢٠٨ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ٢٢٤ مليون دولار أمريكي). تدار هذه الموجودات بصفة أمانة وبالتالي تستبعد من بيان المركز المالي المجمع. بلغت الإيرادات الناتجة من أنشطة الأمانة ٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ٨ مليون دولار أمريكي).

٢٩ إدارة رأس المال

يمثل رأسمال المؤسسة استثمار المساهمين والموارد الإستراتيجية الرئيسية التي تدعم تحمل مخاطر أنشطة الأعمال للمؤسسة.

إن هدف المجموعة هو توسيع هذا المصدر بأسلوب كفء ومربح من أجل اكتساب عائدات تنافسية.

تدير المؤسسة رأس المال لديها مع الأخذ في الحسبان المتطلبات الرقابية والاقتصادية.

لم يتم إجراء أي تغيرات على الأهداف أو السياسات أو الإجراءات منذ السنة السابقة.

بما يتناسب مع المشاركين الآخرين في قطاع الأعمال، تقوم المجموعة بمراقبة رأس المال على أساس معدل الاقتراض. ويتم احتساب هذا المعدل بصافي الدين مقسوماً على إجمالي حقوق الملكية كما يلي:

(مليون دولار أمريكي)	٢٠١٠	٢٠٠٩
ودائع تحمل فائدة وتمويل لأجل وقروض أخرى تحمل فائدة	٣،٤٦٤	٤،١٥٨
مطلوبات أخرى	١٩٥	٢٠٥
ناقصاً: النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية	(٦٥٤)	(١،٠٦٥)
صافي الدين	٣،٠٠٥	٣،٢٩٨
حقوق الملكية	٢،١١٧	١،٧٥٠
معدل الإقراض (صافي الدين / حقوق الملكية)	١,٤	١,٩

رأس المال الاقتصادي

تعرف المؤسسة رأس المال الاقتصادي على أنه مبلغ رأس المال المطلوب لتغطية الخسائر غير المتوقعة الناتجة عن الأعمال. وتحدد المؤسسة كفاية رأس المال الاقتصادي على أساس نماذج داخلية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٣٠ الشركات التابعة الرئيسية والشركات الزميلة

فيما يلي بيان بأهم الشركات التابعة والشركات الزميلة للمؤسسة:

(مليون دولار أمريكي)	بلد التأسيس	حصة الملكية كما في ٢٠١٠	حصة الملكية كما في ٢٠٠٩	النشاط الأساسي
الشركات التابعة				
شركة المنتجات البيتومينية المحدودة	السعودية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	تصنيع مواد بناء
شركة جي أي كوربوريشن للتجارة العامة و المقاولات	الكويت	١٠٠,٠	١٠٠,٠	شركة قابضة
شركة جولف دينم	الإمارات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	تصنيع منسوجات
شركة انفستل القابضة	البحرين	١٠٠,٠	١٠٠,٠	شركة قابضة
جي أي سي للخدمات المالية	جزر كايمان	١٠٠,٠	١٠٠,٠	شركة قابضة
جي أي سي للاستثمار القابضة	جزر كايمان	١٠٠,٠	١٠٠,٠	شركة قابضة
الشركات الزميلة				
شركة الخليج لإعادة التأمين	الإمارات	٥٠,٠	٥٠,٠	إعادة التأمين
شركة الخليج المتحدة للصلب	البحرين	٥٠,٠	٥٠,٠	شركة قابضة
شركة الدور للطاقة و الماء	البحرين	٢٥,٠	٢٥,٠	مشروع طاقة ومياه
الشركة المتحدة للستانلس ستيل	البحرين	٥٠,٠	٥٠,٠	تصنيع الصلب
شركة عمان للاستثمار	عمان	٥٠,٠	٥٠,٠	أنشطة استثمار
شركة الخليج للاستثمار الصناعي	البحرين	٥٠,٠	٥٠,٠	تشكيل الصلب
شركة الخليج للتواصل الالكتروني ش.م.ك.م.	الكويت	٤٧,٥	٤٧,٥	تكنولوجيا المعلومات
شركة العزل للطاقة ش.م.ب.	البحرين	٤٥,٠	٤٥,٠	مشروع طاقة ومياه
شركة البحرين لصناعة الادوية	البحرين	٤٠,٠	٤٠,٠	أدوية
شركة اوريمكس لمنتجات الخرسانة ذ.م.م.	الإمارات	٤٠,٠	٤٠,٠	مواد بناء
شركة مزارع دواجن الصفاء ش.م.ع.	الإمارات	٣٣,٣	٣٣,٣	دواجن ومنتجات ألبان
الشركة الوطنية لثاني اكسيد التيتانيوم المحدود (كريستال)	السعودية	٣٣,٠	٣٣,٠	تصنيع ثاني أكسيد التيتانيوم
شركة مرافق القابضة	السعودية	٣٣,٣	٣٣,٣	مشروع طاقة ومياه
شركة التوريد و الخدمات الفنية	الإمارات	٣٠,٧	٣٠,٧	خدمات تبريد
الشركة العمانية للالياف البصرية	الإمارات	-	٢٥,٠	تصنيع كابلات
شركة كابلات جدة	السعودية	٢٥,٠	٢٥,٠	تصنيع كابلات
شركة الومكو للصناعات	الإمارات	٢٤,٥	٢٤,٥	مواد بناء
شركة انتربلاست المحدودة	الإمارات	٢٣,٥	٢٣,٥	بلاستيك
شركة سيلتكس لصناعة النسيج	البحرين	٢٣,٠	٢٣,٠	المنسوجات
شركة روابي الامارات	الإمارات	٢٢,٥	٢٢,٥	منتجات ألبان
شركة عمان بولي بروبلين	عمان	-	٢٠,٠	تصنيع
شركة شقيق للماء و الكهرباء	السعودية	٢٠,٠	٢٠,٠	مشروع طاقة ومياه
شركة الخليج الدولية للانابيب	عمان	٢٠,٠	٢٠,٠	مواد بناء
شركة محاجر الخليج	عمان	٢٠,٠	٢٠,٠	مواد بناء

الاستثمارات المباشرة

	إسم الشركة	دولة المقر	(بملايين الدولارات) مجموع حقوق المساهمين	مجموعة التعرض ٪ من رأس المال
١	شركة جي آي كوروبريشن للتجارة العامة والمقاولات	دولة الكويت	٠,٨٩	١٠٠,٠٠
٢	شركة المنتجات البيتومينية المحدودة (بيتومات)	المملكة العربية السعودية	٨٦,٣١	١٠٠,٠٠
٣	شركة جولف دينم	الإمارات العربية المتحدة	١,٥٨	١٠٠,٠٠
٤	شركة باراماونت الخليج للخدمات الكهربائية	دولة الكويت	٩,١٧	٩٢,٨٤
٥	شركة جي آي سي للتكنولوجيا	دولة الكويت	٠,٨١	٨٠,٠٠
٦	شركة الخليج جيوتي العالمية	الإمارات العربية المتحدة	–	٧٠,٠٠
٧	شركة كراون بيبر ميل لمتد	الإمارات العربية المتحدة	٢٩,٨٠	٥٥,٩٠
٨	شركة الخليج للاستثمار الصناعي	سلطنة عمان	٦٨,٢٦	٥٠,٠٠
٩	شركة عمان للاستثمار	مملكة البحرين	٣٢٧,٣٤	٥٠,٠٠
١٠	الشركة المتحدة للستانلس ستيل	مملكة البحرين	٧٥,٢٦	٥٠,٠٠
١١	شركة الخليج المتحدة للحديد والصلب القابضة (فولاذ)	مملكة البحرين	١٣٢,٩٣	٥٠,٠٠
١٢	مؤسسة الخليج إعادة التأمين	الإمارات العربية المتحدة	٢١٠,٥٤	٥٠,٠٠
١٣	شركة الخليج للتواصل الالكتروني	دولة الكويت	٣,٣٨	٤٧,٥٠
١٤	شركة العزل للطاقة	مملكة البحرين	٢١,٣٧	٤٥,٠٠
١٥	شركة أوري مكس لمنتجات الخرسانة *	الإمارات العربية المتحدة	٧٤,٣١	٤٠,٠٠
١٦	شركة مصنع البحرين للدواء	مملكة البحرين	١,٨٠	٤٠,٠٠
١٧	شركة مزارع دواجن الصفاء	سلطنة عمان	٣٥,١٨	٣٣,٢٤
١٨	الشركة الوطنية لثاني أكسيد التيتانيوم (كريستال)	المملكة العربية السعودية	٩٤٦,٢٠	٣٣,٠٠
١٩	شركة التوريد والخدمات الفنية	الإمارات العربية المتحدة	٦٤,٠٩	٣٠,٦٧
٢٠	شركة كابلات جدة	المملكة العربية السعودية	٢٠٧,١٧	٢٥,٠٠
٢١	شركة الدور للطاقة والمياه	مملكة البحرين	٥٢٨,٧٦	٢٥,٠٠
٢٢	شركة ألومكو للصناعات *	الإمارات العربية المتحدة	١٣٦,٧٦	٢٤,٥٠
٢٣	شركة انتربلاست المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	١٩٣,٣٩	٢٣,٥٠
٢٤	شركة سلتكس لصناعة النسيج	مملكة البحرين	٤,٤٨	٢٣,٠٠
٢٥	شركة روابي الإمارات	الإمارات العربية المتحدة	١٠٤,١٠	٢٢,٥٤
٢٦	شركة الخليج الدولية للأنابيب **	سلطنة عمان	٦٥,٣١	٣٥,٠٠
٢٧	شركة محاجر الخليج *	سلطنة عمان	١٠,٦٣	٢٠,٠٠
٢٨	الشركة الوطنية للاتصالات (الجزائر)	الجزائر	٣٠٧,٠٠	٢٠,٠٠
٢٩	شركة الجبيل للمياه والطاقة (مشروع مرافق)	المملكة العربية السعودية	–	٢٠,٠٠
٣٠	شركة شقيق للماء والكهرباء	المملكة العربية السعودية	–	٢٠,٠٠
	المساهمات الأخرى - مؤسسة الخليج للاستثمار ملكية أقل من ٢٠ في المئة			
٣١	شركة تطوير الإنشائية	دولة قطر	٢٠٩,٧٧	١٣,٠٠
٣٢	مركز دبي الصحي	الإمارات العربية المتحدة	٦١,٦٩	١٠,٠٠
٣٣	جلف بردج انترناشيونال	دولة قطر	٤٧٤,٠٠	١٠,٠٠
٣٤	شركة رأس لفان للكهرباء المحدودة	دولة قطر	٢٤٠,٨٠	١٠,٠٠
٣٥	شركة رساميل للهيكلة المالية	دولة الكويت	٨٥,٨٩	١٠,٠٠
٣٦	شركة كي جي إل لوجستيك	دولة الكويت	١٥٦,٤٣	٩,٠٠
٣٧	شركة بيرلا واينبرج بارتنرز	الولايات المتحدة الاميركية	١٧٦,٤٠	٨,٠٠
٣٨	شركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو)	مملكة البحرين	١٤٤,٨٣	٨,٠٠
٣٩	شركة التصنيع الوطنية	المملكة العربية السعودية	٢,٤٦٤,٤٨	٧,٤٢
٤٠	شركة الخليج لدرفلة الألومنيوم (جارمكو)	مملكة البحرين	٢٠٦,١٩	٥,٨٩
٤١	الشركة المتحدة للطاقة	سلطنة عمان	٨٤,٩٤	٢,٣٠
٤٢	شركة الرازي القابضة	دولة الكويت	١٥٤,١٠	٢,٠٠
٤٣	الشركة العربية للألياف الصناعية (ابن رشد)	المملكة العربية السعودية	٨٦٧,٧٣	١,٩٥
٤٤	شركة الثريا للاتصالات الفضائية	الإمارات العربية المتحدة	٥٩٨,٠٠	١,٧٢
٤٥	شركة الزامل للاستثمار الصناعي	المملكة العربية السعودية	٣٤٥,٣٥	٠,٢٦

* هذه الزميلة مملوكة بشكل غير مباشر من قبل بيتومات التابعة لنا

** ملكية مشتركة مع شركة عمان للاستثمار

المنتجات الاستثمارية

	الصندوق / العملة	العملة	تاريخ طرح الصندوق	أهداف الاستثمار
	الصناديق الخليجية			
	حقوق الملكية			
١	صندوق الخليج المميز	دولار أمريكي	ابريل ٢٠٠٣	• تحقيق ارتفاع في قيمة رأس المال المستثمر من خلال الاستثمار في أسواق الأسهم الخليجية. • تحقيق عوائد تنافسية مقارنة بمؤشر الأسهم الخليجية.
٢	صندوق الخليج المميز- أوراق مضمونة رأس المال	دولار أمريكي	ديسمبر ٢٠٠٥	• توفير أداة آمنة للاستثمار في أسواق الأسهم الخليجية من خلال الأوراق المالية مضمونة رأس المال لصندوق الخليج المميز.
٣	صندوق الخليج الإسلامي	دولار أمريكي	يناير ٢٠٠٨	• منتج استثماري إسلامي ذو عائد مطلق، يهدف للاستثمار في أسواق الأسهم الخليجية، عن طريق محفظة أسهم متنوعة تتوافق مع الشريعة الإسلامية. • تحقيق عوائد تنافسية مقارنة بالمؤشرالاسلامي للأسهم الخليجية.
	السندات			
١	صندوق مؤسسة الخليج للسندات	بالدينار الكويتي	مايو ٢٠٠٣	• تحقيق أعلى عائد من خلال الاستفادة من ارتفاع الأسعار بالتزامن مع المحافظة على رأس المال وأقل مستوى من المخاطر من خلال الاستثمار في سوق السندات الكويتي والخليجي.
٢	صندوق الخليج للسندات	دولار أمريكي	مارس ٢٠٠٥	• زيادة العوائد من خلال الاستثمار في إصدارات السندات العامة والخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي • المحافظة على رأس المال وأقل مستوى من المخاطر.
	الصناديق العالمية			
١	صندوق الاستراتيجيات البديلة	دولار أمريكي	أغسطس ١٩٩٩	• صندوق من صناديق التحوط يتميز بالتنوع والتوزيع الجيد بين مزيج واسع من الأساليب والاستراتيجيات وتحقيق ارتفاع في رأس المال المستثمر على المدى الطويل مع درجة تقلب منخفضة بالمقارنة مع الأسواق التقليدية للأسهم. • توفير عوائد على درجة ارتباط منخفضة مع الأسواق العالمية للأسهم. • تحقيق عوائد إجمالية سنوية بحدود سعر ليبور مضافاً إليها ٣٪-٥٪ • توفير عوائد على درجة تقلب منخفضة تتراوح ما بين ٢٪-٤٪.
٢	صندوق تحوط للاستفادة من الأحداث القائمة	دولار أمريكي	يوليو ٢٠٠٢	• صندوق يتكون من مجموعة من صناديق التحوط يركز على استراتيجيات الحماية المدفوعة بالأحداث. • عوائد سنوية مطلقة بحدود سعر ليبور مضافاً إليها ٤٪-٨٪. • تحقيق العوائد بدرجة تقلب منخفضة تتراوح مابين ٣٪-٥٪. • توفير عوائد على درجة ارتباط منخفضة مع الأسواق العالمية للأسهم وأدوات الدخل الثابت والائتمان.
٣	صندوق الخليج العالمي للأوراق العقارية	دولار أمريكي	ديسمبر ٢٠٠٥	• تحقيق ارتفاع في قيمة رأس المال المستثمر من خلال الاستثمار في الأوراق المالية العقارية المدرجة في الأسهم الأمريكية والأوروبية والأسيوية. • تحقيق عوائد تنافسية ومستقرة.

الدليل الإداري للمؤسسة

الإدارة العليا

هشام عبد الرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي

راشد بن رشيد
نائب المدير العام ورئيس الشئون المالية والإدارية

آرون راترا
رئيس مجموعة الأسواق العالمية

الأسواق العالمية

مالك العجيل
رئيس إدارة تطوير الأعمال

طلال الطواري
رئيس إدارة الأسهم الخليجية

فهمي العلي
رئيس إدارة صناديق الاستثمار المدارة خارجياً

طارق الرحيم
رئيس إدارة البحوث الخليجية

وليد البريكان
الأوراق المالية الخليجية

مارتن جوي
رئيس إدارة الخزينة
رئيس إدارة أسواق الدين بالإنابة

ماثيو ابراهام
الأسواق النقدية

الاستثمارات المباشرة

شفيق علي
رئيس إدارة المرافق والخدمات المالية

خالد القديري
رئيس إدارة الصناعات التحويلية

محمد الملحم
رئيس إدارة المشاريع المتنوعة

الشئون المالية والإدارية

هاني الشخص
رئيس إدارة تقنية المعلومات

حازم الرافعي
رئيس إدارة الرقابة المالية

شوقي خلف
رئيس إدارة العمليات

حامد حامد
الموارد البشرية والشئون الإدارية

قيس الشطي
رئيس إدارة الإعلام والعلاقات العامة

المكتب التنفيذي

د. سليمان القدسي
رئيس إدارة الاقتصاد

سيباستيان فاداكومشيري
رئيس إدارة المخاطر

خالد بوخمسين
رئيس إدارة التدقيق الداخلي

فهد العبد القادر
سكرتير مجلس الإدارة

العنوان

العنوان البريدي
ص.ب ٣٤٠٢، الصفاة ١٣٠٣٥، الكويت

عنوان المراسلات
شرق، شارع جابر المبارك، الكويت

الموقع الإلكتروني
www.gic.com.kw

البريد الإلكتروني
gic@gic.com.kw

سويفت
GCOR KWKW

هاتف
(+٩٦٥) ٢٢٢٢ ٥٠٠٠

تليفاكس
(+٩٦٥) ٢٢٢٢ ٥٠١٠